

أداء القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية

الربع الثاني - 2025



الملاحق

المقدمة

01.1 كلمة التقرير

01.2 منهجية التقرير

الملخص التنفيذي

02.1 أبرز المرئيات

02.2 أبرز المؤشرات

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.2 العمالة والتوطين

03.3 الأسعار والتمويل

التعاملات والتنظيمات العقارية

04.1 التعاملات العقارية

04.2 التنظيمات العقارية

محتويات التقرير

01.1 **كلمة التقرير**

01.2 **منهجية التقرير**

01

المقدمة

يتناول تقرير “أداء القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية” تحليلًا شاملًا لأداء السوق العقارية خلال الربع الثاني من عام 2025، بالاستناد إلى أحدث البيانات الرسمية المتاحة. ويعرض أبرز المؤشرات والتغيرات المرتبطة بالتنظيمات والمعاملات العقارية خلال الفترة.

كما يتناول التقرير الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالسوق العقارية من خلال تحليل الإنتاجية، والتنوع، والعمالة، والتوظيف، والأسعار، والتمويل، بهدف تقديم تصور كمي يعكس تحولات القطاع ومستجداته.

ويأتي هذا التقرير ضمن جهود الهيئة العامة للعقار في تعزيز الشفافية والاستدامة، ومراقبة مؤشرات السوق، وذلك في إطار مهامها في تنظيم النشاط العقاري غير الحكومي والإشراف عليه وتطويره، لرفع كفائه، وتشجيع الاستثمار فيه بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

01.1 كلمة التقرير

01.2 منهجية التقرير

01

المقدمة

يعتمد هذا التقرير على تحليل مجموعة من المؤشرات الرسمية المتعلقة بأداء القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية خلال الربع الثاني من عام 2025، تم جمعها من مصادر متعددة، ومعالجتها بأسلوب كمي ومنهجي، بهدف رصد التغيرات الاقتصادية والتنظيمية والمعاملات العقارية.

دورية التقرير

يُصدر التقرير بشكل ربع سنوي

خلال فترة لا تتجاوز **180 يوماً** من نهاية كل ربع، وذلك لضمان اكتمال البيانات وتحليلها وفقاً لأفضل الممارسات المهنية

أهداف التقرير

03

تعزيز الشفافية في
السوق العقارية

02

تحليل الأداء
الاقتصادي للقطاع
العقاري

01

توفير محتوى
تحليلي دوري موثوق

مصادر البيانات

يعتمد التقرير على البيانات الرسمية الصادرة من الجهات التالية:

◀ الهيئة العامة للعقار

◀ البنك المركزي السعودي

◀ السوق المالية السعودية (تداول)

◀ الهيئة العامة للإحصاء

نطاق التقرير

مؤشرات الأداء القطاعي والتنظيمي

المعاملات العقارية

التنظيمات العقارية

مؤشرات الأداء الاقتصادي

الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

العمالة والتوظيف

الأسعار والتمويل

02.1 أبرز المئيات

02.2 أبرز المؤشرات

02

الملاحم التنفيذي

أبرز المئيات خلال الربع الثاني من عام 2025 (II)



أظهر **الرقم القياسي لأسعار العقارات** تبايناً بين القطاعات على المستوى السنوي؛ إذ سجل القطاع السكني ارتفاعاً طفيفاً، فيما حقق القطاع التجاري أعلى معدلات الارتفاع مدفوعاً بالأراضي التجارية، بينما واصل القطاع الزراعي تراجعه.



شهد القطاع العقاري نمواً إيجابياً في إسهامه في الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي على المستوى السنوي ليصل إلى نسبة مساهمة بلغت نحو **25.5%**، بما يعكس متناه القطاع العقاري، ودوره المحوري في دعم تنوع مصادر النمو الاقتصادي.



سجلت **مساهمة السعوديين في الأنشطة العقارية** ارتفاعاً ربيعاً؛ مما يعكس الجهود المبذولة في توطين العمالة ضمن هذا النشاط، مع بلوغ نسبة السعوديين على رأس العمل **38.8%**، وهي نسبة تقترب من متوسط مساهمة السعوديين في سوق العمل ككل.



واصل **القطاع العقاري** مساهمه المتزايدة في التوظيف على أساس سنوي، مسجلاً نمواً بنسبة **18.7%** مقارنة بعام 2024. حيث بلغت نسبة المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري نحو **27.2%** في الربع الثاني 2025 من إجمالي المشتركين على رأس العمل في جميع الأنشطة الاقتصادية.



أظهر **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** لكلٍ من فئتي الإنفاق "الإيجارات الفعلية التي يدفعها المستأجرون للسكن الرئيس" و "الإيجارات التقديرية للسكن للملوك" ارتفاعاً على المستوى السنوي، رغم التباطؤ الذي شهدته على المستوى الريعي وهو ما قد يشير إلى حالة من الترقب في السوق في ظل الإعلان عن الإجراءات التنظيمية الأخيرة.



ارتفعت **قيمة المعاملات الاستثمارية** على المستوى السنوي في قطاع إدارة وتطوير العقارات بما نسبته **96%**، ونحو **48%** في قطاع الصناديق العقارية المتداولة، ما يعكس زخم الاستثمارات في القطاع العقاري بشكل عام، مما يعزز مكانة السوق المالية العقارية كوجهة آمنة وجاذبة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية.



أبرز المؤشرات خلال الربع الثاني من عام 2025 (2/2)



واصلت **القروض العقارية القائمة** نموها على المستوى السنوي سواء من المصارف التجارية أو شركات التمويل، مع استمرار استحواذ الأفراد على النصيب الأكبر في الجهتين. غير أن نسبة الأفراد لدى شركات التمويل تفوقت على نظيرتها في المصارف، مما يعكس اختلاف خصائص المستفيدين وتنوع قنوات التمويل العقاري في المملكة.

استمرار النمو على المستوى السنوي في عدد وقيمة عقود **التمويل العقاري السككي الجديد** المقدم للأفراد من المصارف التجارية، فيما أظهرت شركات التمويل تراجعاً في عدد العقود يقابلها ارتفاع في القيمة. حيث استحوذت الفلل على أكبر قيمة تمويل في المصارف، بينما استحوذت الشقق على أكبر قيمة تمويل في شركات التمويل، مما قد يعكس اختلاف خصائص المستفيدين وفضيلاتهم.



أظهرت **صفقات الإيجار العقاري** للقطاعين السككي والتجاري ارتفاعاً سنوياً في عدد الصفقات مقابل انخفاض في القيمة، مما قد يشير إلى استجابة للقرارات التنظيمية الأخيرة أو تحول أنماط الطلب لدى المستفيدين والمستثمرين. وعلى مستوى المناطق فقد شهدت جميع المناطق انخفاضات ملحوظة في قيمة الصفقات الإيجارية سواء السكنية أو التجارية.

أظهرت **صفقات البيع العقاري** تبايناً لافتاً على المستوى السنوي، إذ ارتفع القطاع السككي في العدد والقيمة، بينما شهد القطاع التجاري انخفاضاً في عدد الصفقات مقابل ارتفاع قيمتها، مما قد يعكس توجهها نحو صفقات نوعية أكبر. أما القطاع الزراعي فقد سجل تراجعاً في العدد والقيمة معاً. وعلى مستوى المناطق، فقد برزت منطقة الرياض بانخفاض ملحوظ سواء في العدد أو القيمة في جميع القطاعات.



شهد عدد الرخص في مشاريع البيع على الخارطة على المستوى السنوي ارتفاعاً ملحوظاً تجاوز الضعف، مما قد يعكس استمرار توسيع المشاريع التطويرية والثقة في هذا النمط من المشاريع. وفي المقابل، سجلت الوحدات القائمة انخفاضاً نسبياً خلال نفس الفترة، وهو ما قد يعزى إلى كون العديد من المشاريع المرخصة ما تزال في طور الإنشاء. مما سيساهم في تعزيز استدامة القطاع وتنوع الخيارات أمام المستفيدين.

بلغ إجمالي **خص الوساطة العقارية** المصدرة خلال الفترة ما عدده 6,613 رخصة، بانخفاض سنوي طفيف، مما يعكس بقاء النشاط النظامي للقطاع ضمن مستويات متقاربة رغم التغيرات الدورية. ومن بين هذه الرخص، سُجل نشاط الاستشارات العقارية إقبالاً ملحوظاً ليصل إلى أعلى مستوى له خلال آخر أربعة أرباع، مما يبرز دوره المتنامي كأحد الأنشطة الداعمة لتطوير السوق العقارية.



02.1 أبرز المئيات

02.2 أبرز المؤشرات

02

الملاحم التنفيذي



أبرز المؤشرات الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام 2025

%3.8

نسبة نمو الناتج المحلي
للتشييد والبناء
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

%2.6

نسبة نمو الناتج المحلي
للأنشطة العقارية
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

%3.3

نسبة نمو الناتج المحلي للقطاع العقاري
(الأنشطة العقارية والتشييد والبناء)
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

%7.7

نسبة مساهمة التشييد والبناء
في الناتج المحلي الإجمالي
خلال الربع الثاني 2025

%6.1

نسبة مساهمة الأنشطة العقارية
في الناتج المحلي الإجمالي
خلال الربع الثاني 2025

%13.8

نسبة مساهمة القطاع العقاري
(الأنشطة العقارية والتشييد والبناء)
في الناتج المحلي الإجمالي
خلال الربع الثاني 2025

%14.2

نسبة مساهمة التشييد والبناء
في القطاع الخاص غير النفطي
خلال الربع الثاني 2025

%11.3

نسبة مساهمة الأنشطة العقارية
في القطاع الخاص غير النفطي
خلال الربع الثاني 2025

%25.5

نسبة مساهمة القطاع العقاري
(الأنشطة العقارية والتشييد والبناء)
في القطاع الخاص غير النفطي
خلال الربع الثاني 2025



أبرز مؤشرات العمالة خلال الربع الثاني من عام 2025

3,444,075
مشتركًا

عدد المشتركين على رأس
العمل في التشييد
حتى الربع الأول 2025

57,136
مشتركًا

عدد المشتركين على رأس
العمل في الأنشطة العقارية
حتى الربع الثاني 2025

3,501,211
مشتركًا

عدد المشتركين على رأس
العمل في القطاع العقاري
(الأنشطة العقارية والتشييد)
حتى الربع الثاني 2025

%19.0

نسبة نمو المشتركين على رأس
العمل في التشييد
مقارنة الربع الأول 2025 بالربع الأول 2024

%5.8

نسبة نمو المشتركين على رأس
العمل في الأنشطة العقارية
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

%18.7

نسبة نمو المشتركين على رأس
العمل في القطاع العقاري
(الأنشطة العقارية والتشييد)
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

%13.0

نسبة السعوديين المشتركين
على رأس العمل في التشييد
حتى الربع الأول 2025

%38.8

نسبة السعوديين المشتركين على
رأس العمل في الأنشطة العقارية
حتى الربع الثاني 2025

%13.5

نسبة السعوديين المشتركين على
رأس العمل في القطاع العقاري
(الأنشطة العقارية والتشييد)
حتى الربع الثاني 2025



أبرز المؤشرات التمويلية خلال الربع الثاني من عام 2025

%3.2

نسبة تغير الرقم القياسي لأسعار العقارات على مستوى المملكة
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

%8.9

نسبة تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك لفئة الإنفاق “الإيجارات الفعلية” التي يدفعها المستأجرين للسكن الرئيس”
مقارنة شهر يونيو 2025 بشهر يونيو 2024

%8.7

نسبة تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك لفئة “الإيجار المدفوع للسكن”
مقارنة شهر يونيو 2025 بشهر يونيو 2024

961,442.0

قيمة القروض العقارية
القائمة
حتى الربع الثاني 2025
مليون ٩٦١,٤٤٢.٠

%14.5

نسبة نمو قيمة القروض من
المصارف التجارية
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

%4.1

نسبة نمو قيمة القروض من
شركات التمويل
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

19,565.1

قيمة التمويل العقاري السكني
الجديد المقدم للأفراد
خلال الربع الثاني 2025
مليون ١٩,٥٦٥.١

%3.7

نسبة نمو قيمة التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من
المصارف التجارية
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024

%3.2

نسبة نمو قيمة التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من
شركات التمويل
مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024



أبرز مؤشرات التعاملات العقارية خلال الربع الثاني من عام 2025

1,850

صفقة بيع زراعية

إجمالي عدد صفقات
البيع الزراعية

خلال الربع الثاني 2025

4,454

صفقة بيع تجارية

إجمالي عدد صفقات
البيع التجارية

خلال الربع الثاني 2025

62,488

صفقة بيع سكنية

إجمالي عدد صفقات
البيع السكنية

خلال الربع الثاني 2025

3,335.8

مليون ٩٩

إجمالي قيمة صفقات
البيع الزراعية

خلال الربع الثاني 2025

63,731.8

مليون ٩٩

إجمالي قيمة صفقات
البيع التجارية

خلال الربع الثاني 2025

71,845.9

مليون ٩٩

إجمالي قيمة صفقات
البيع السكنية

خلال الربع الثاني 2025

48

رخصة

إجمالي رخص مشاريع
البيع على الخارطة

خلال الربع الثاني 2025

9,348

وحدة

إجمالي وحدات البيع
على الخارطة القائمة

خلال الربع الثاني 2025

%41.0-

نسبة انخفاض عدد وحدات
مشاريع البيع على الخارطة القائمة

مقارنة الربع الثاني 2025 بالربع الثاني 2024



أبرز مؤشرات التعاملات والتنظيمات العقارية خلال الربع الثاني من عام 2025

6,613

عدد رخص الوساطة العقارية المصدرة

رخصة

109,974

عقد وساطة عقارية

عدد عقود الوساطة العقارية

خلال الربع الثاني 2025

119,178

إعلانات عقارية

عدد الإعلانات العقارية

خلال الربع الثاني 2025

190,974

صفقة إيجار تجارية

7,832.9

مليون ₩

إجمالي عدد صفقات الإيجار التجارية

خلال الربع الثاني 2025

2,517

مخالفة مرصودة

إجمالي قيمة صفقات الإيجار التجارية

خلال الربع الثاني 2025

652,681

صفقة إيجار سكنية

إجمالي عدد صفقات الإيجار السكنية

خلال الربع الثاني 2025

10,755.4

مليون ₩

إجمالي قيمة صفقات الإيجار السكنية

خلال الربع الثاني 2025

127,400

سجل عقاري مصدر

عدد السجلات العقارية الصادرة (التسجيل العيني)

خلال الربع الثاني 2025

03

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي لأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظيف

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

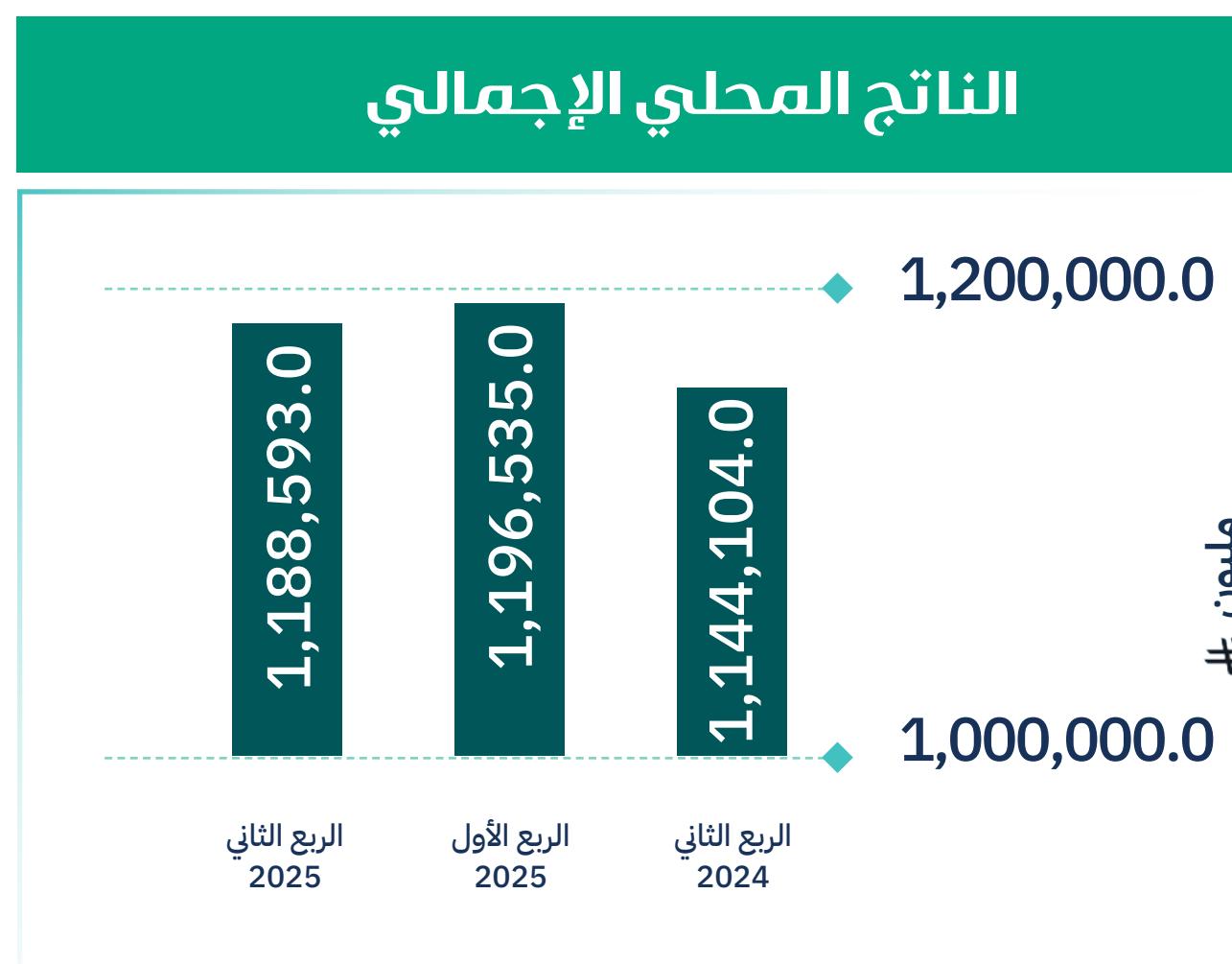
03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

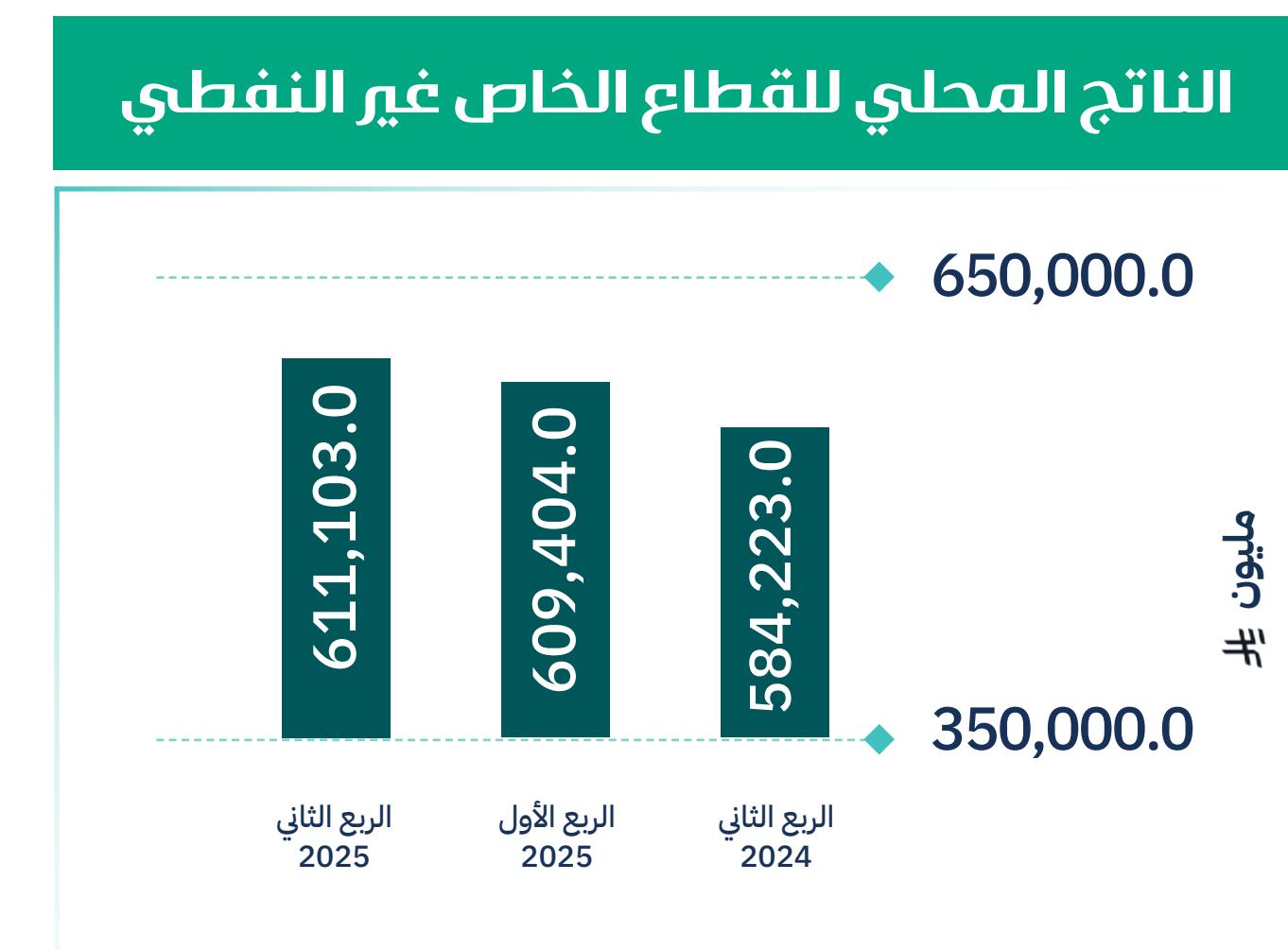
نمو الناتج المحلي للقطاع العقاري (الأنشطة العقارية ونشاط التشييد والبناء)

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل القطاع العقاري نمواً على المستوى السنوي، مقابل تباطؤ على المستوى الربعي؛ مما يعكس تذبذبات فصلية طبيعية ضمن اتجاه سنوي مستقر. في الوقت نفسه، واصل الناتج المحلي الإجمالي تحقيق نمو مستقر على المستوى السنوي، مع استمرار القطاع الخاص غير النفطي في تحقيق معدلات نمو إيجابية على المستوىين الربعي والسنوي تدعم مسار التنويع الاقتصادي ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.



تغير ربعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1,188,593.0 مليون ريال في الربع الثاني 2025، بانخفاض نسبته -0.7% مقارنة بالربع الأول 2025، ونمواً بنسبة 3.9% مقارنة بالربع الثاني 2024.



تغير ربعي ▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي 611,103.0 مليون ريال في الربع الثاني 2025، مسجلاً نمواً نسبته 0.3% مقارنة بالربع الأول 2025، ونمواً بنسبة 4.6% مقارنة بالربع الثاني 2024.



تغير ربعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ الناتج المحلي للقطاع العقاري 151,275.0 مليون ريال في الربع الثاني 2025، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.2% مقارنة بالربع الأول 2025، ونمواً بنسبة 3.3% مقارنة بالربع الثاني 2024.

مساهمة القطاع العقاري (الأنشطة العقارية ونشاط التشييد والبناء)

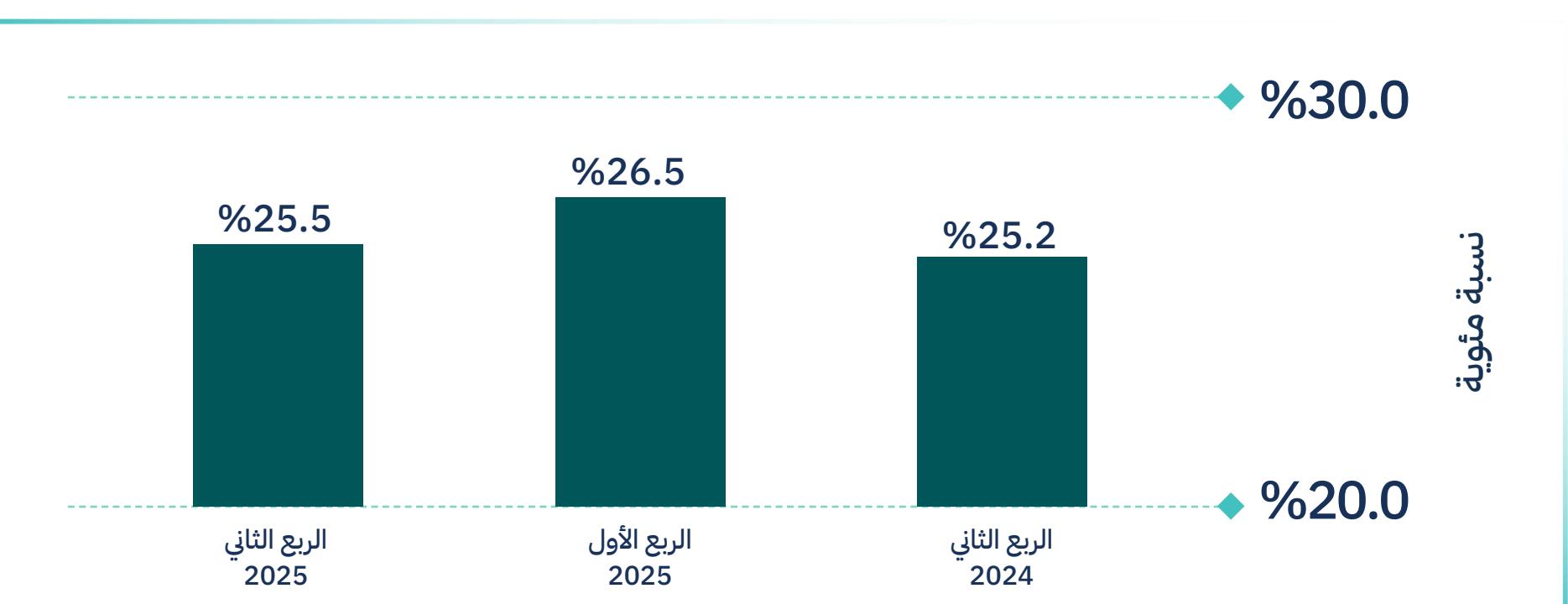
خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجلت مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في القطاع الخاص غير النفطي نمواً على المستوى السنوي، مقابل انخفاض طفيف على المستوى الربعي سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو القطاع الخاص غير النفطي، وبصورة عامة فإن مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي تدعم بصورة مستقرة مسار التنويع الاقتصادي ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

مساهمة القطاع العقاري في القطاع الخاص غير النفطي

خلال الربع الثاني 2025 **%25.5**



مساهمة القطاع العقاري في القطاع الخاص غير النفطي



▼ 1.0- نقطة مئوية

▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

▲ 0.3 نقطة مئوية

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

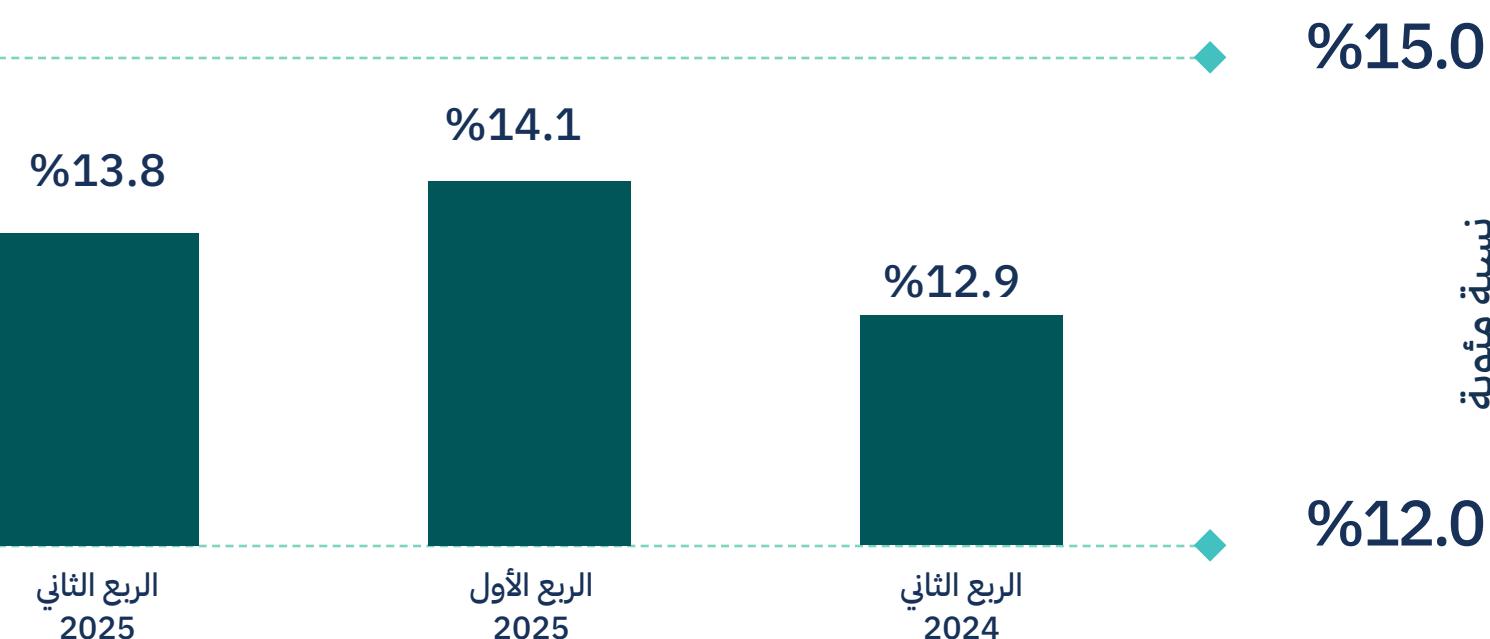
بلغت مساهمة القطاع العقاري في القطاع الخاص غير النفطي ما نسبته 25.5% خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلةً انخفاضاً بمقادير 1.0 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً بمقادير 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024.

مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الربع الثاني 2025 **%13.8**



مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي



▼ 0.3- نقطة مئوية

▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

▲ 0.9 نقطة مئوية

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 13.8% خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلةً انخفاضاً بمقادير 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً بمقادير 0.9 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024.

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي للأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظين

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

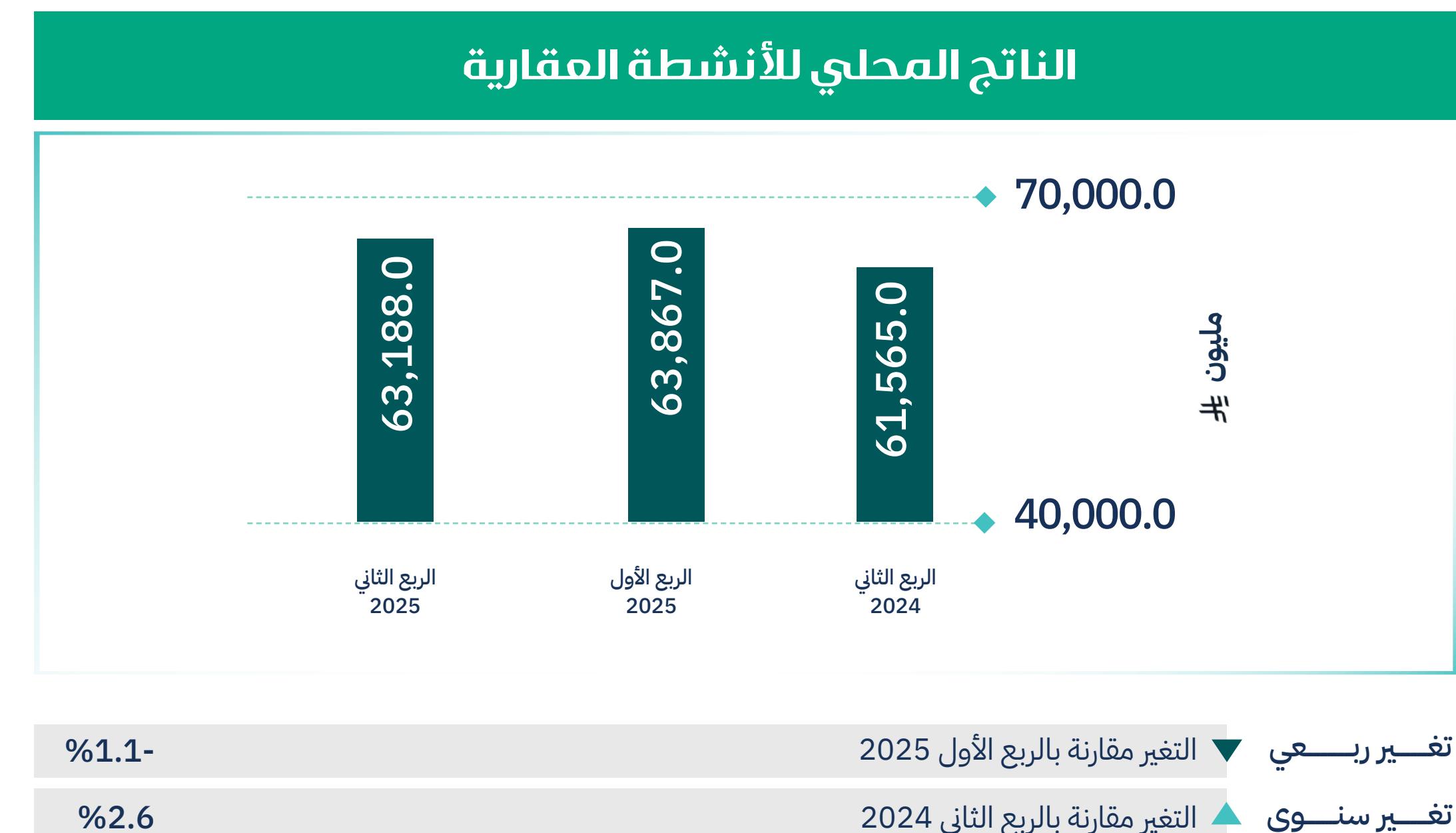
مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03



نمو الناتج المحلي للأنشطة العقارية

خلال الربع الثاني من عام 2025، أظهرت الأنشطة العقارية نمواً سنوياً رغم تسجيل تباطؤ على المستوى الربعي، مع استمرارها كأحد المكونات الداعمة للقطاع الخاص غير النفطي. ويأتي ذلك في إطار استهداف استراتيجية القطاع العقاري رفع إجمالي الناتج المحلي للقطاع العقاري إلى نحو 316.16 مليار ريال بحلول عام 2030، ليصبح القطاع أكثر نضجاً واستدامة، ويعزز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة، بما ينسجم مع النمو الاقتصادي والتجاري الذي تشهده المملكة.



بلغ الناتج المحلي للأنشطة العقارية 63,188.0 مليون ريال في الربع الثاني 2025، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.1% مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً بنسبة 2.6% مقارنة بالربع الثاني 2024.

مساهمة الأنشطة العقارية

خلال الربع الثاني من عام 2025، تراجعت مساهمة الأنشطة العقارية في كلٌ من الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الخاص غير النفطي على المستوى الريعي، فيما واصلت تسجيل نمو على المستوى السنوي. وينظر ذلك استمرار أهمية الأنشطة العقارية كأحد المكونات الرئيسية ضمن الاقتصاد غير النفطي ودورها في دعم مسار النمو الاقتصادي.

مساهمة الأنشطة العقارية في القطاع الخاص غير النفطي

خلال الربع
الثاني 2025

%11.3



مساهمة الأنشطة العقارية في القطاع الخاص غير النفطي

%11.3

الربع الثاني
2025

%11.9

الربع الأول
2025

%10.8

الربع الثاني
2024

◆ %12.0

◆ %10.0

نسبة
مئوية

▼ 0.6-
نقطة مئوية

▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

▲ 0.5
نقطة مئوية

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت مساهمة الأنشطة العقارية في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 6.1% خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً بمقادير 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً بمقادير 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024.

مساهمة الأنشطة العقارية في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الربع
الثاني 2025

%6.1



مساهمة الأنشطة العقارية في الناتج المحلي الإجمالي

%6.1

الربع الثاني
2025

%6.3

الربع الأول
2025

%5.5

الربع الثاني
2024

◆ %7.0

◆ %4.0

نسبة
مئوية

▼ 0.2-
نقطة مئوية

▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

▲ 0.6
نقطة مئوية

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت مساهمة الأنشطة العقارية في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 6.1% خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً بمقادير 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً بمقادير 0.6 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024.

03

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي لأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظيف

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

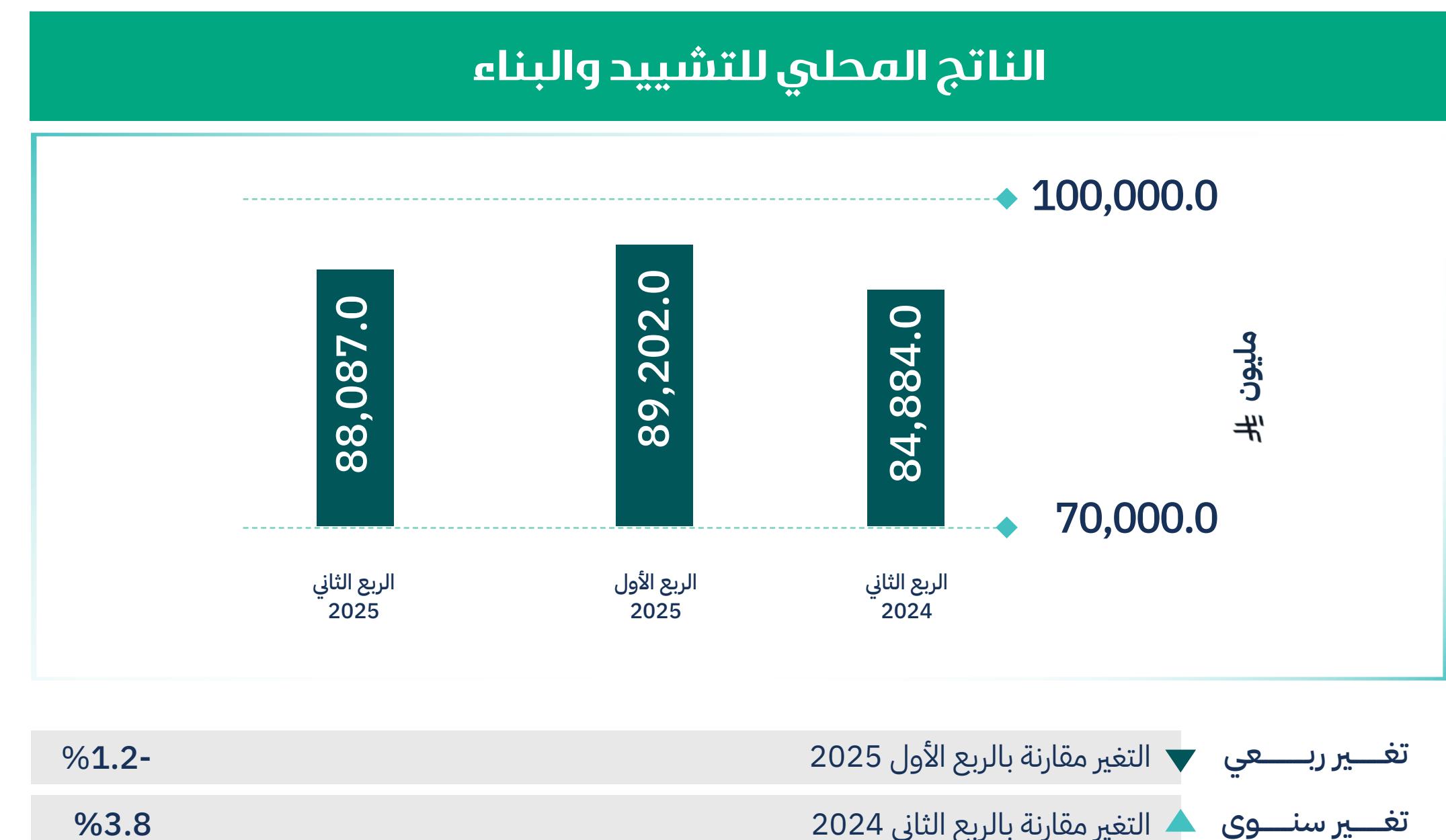
03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

نمو الناتج المحلي لنشاط التشييد والبناء

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل نشاط التشييد والبناء نمواً على المستوى السنوي، في حين شهد تباطؤاً على المستوى الريعي يعكس بعض التذبذبات الفصلية الطبيعية. ويعطي هذا النشاط نطاقاً واسعاً من الأعمال المرتبطة بإنشاء وتطوير وصيانة المباني والبنية التحتية، ما يبرز استمرار الزخم في هذا القطاع الحيوي. كما يُعد نشاط التشييد والبناء، خصوصاً في المشاريع السكنية والتجارية، من المحفّزات الرئيسية لأنشطة العقارية مثل البيع والإيجار.



بلغ الناتج المحلي للتشييد والبناء 88,087.0 مليون ريال في الربع الثاني 2025، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.2% مقارنة بالربع الأول 2025، ونمواً بنسبة 3.8% مقارنة بالربع الثاني 2024.

مساهمة نشاط التشييد والبناء

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجلت مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً على المستوى الربعي، وقد يعزى ذلك إلى عوامل دورية أو موسمية تؤثر على وتيرة تنفيذ المشاريع. في المقابل، شهدت مساهمة النشاط ارتفاعاً على المستوى السنوي. أما بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص غير النفطي، فقد تراجعت على المستويين الربعي والسنوي، وهو ما قد يعكس توسيعاً نسبياً في مساهمة أنشطة أخرى ضمن مكونات القطاع.

مساهمة نشاط التشييد والبناء في القطاع الخاص غير النفطي

 خلال الربع
الثاني 2025

14.2%


مساهمة نشاط التشييد والبناء في القطاع الخاص غير النفطي

%14.2

 الربع الثاني
2025

%14.7

 الربع الأول
2025

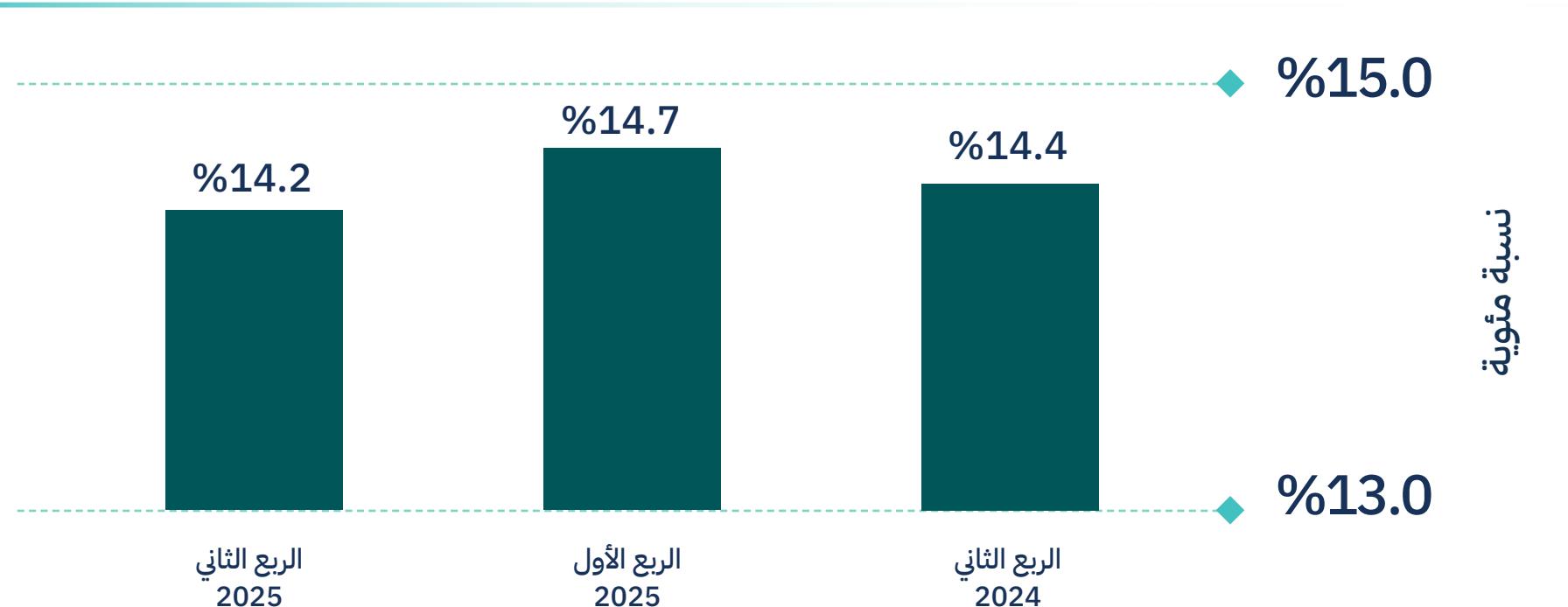
%14.4

 الربع الثاني
2024

◆ %15.0

◆ %13.0

نسبة مئوية


 تغير رباعي
0.5-

▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

 تغير سنوي
0.2-

▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت مساهمة نشاط التشييد والبناء في القطاع الخاص غير النفطي 14.2% خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً مقدار 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من العام نفسه، و 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي

 خلال الربع
الثاني 2025

7.7%


مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي

%7.7

 الربع الثاني
2025

%7.8

 الربع الأول
2025

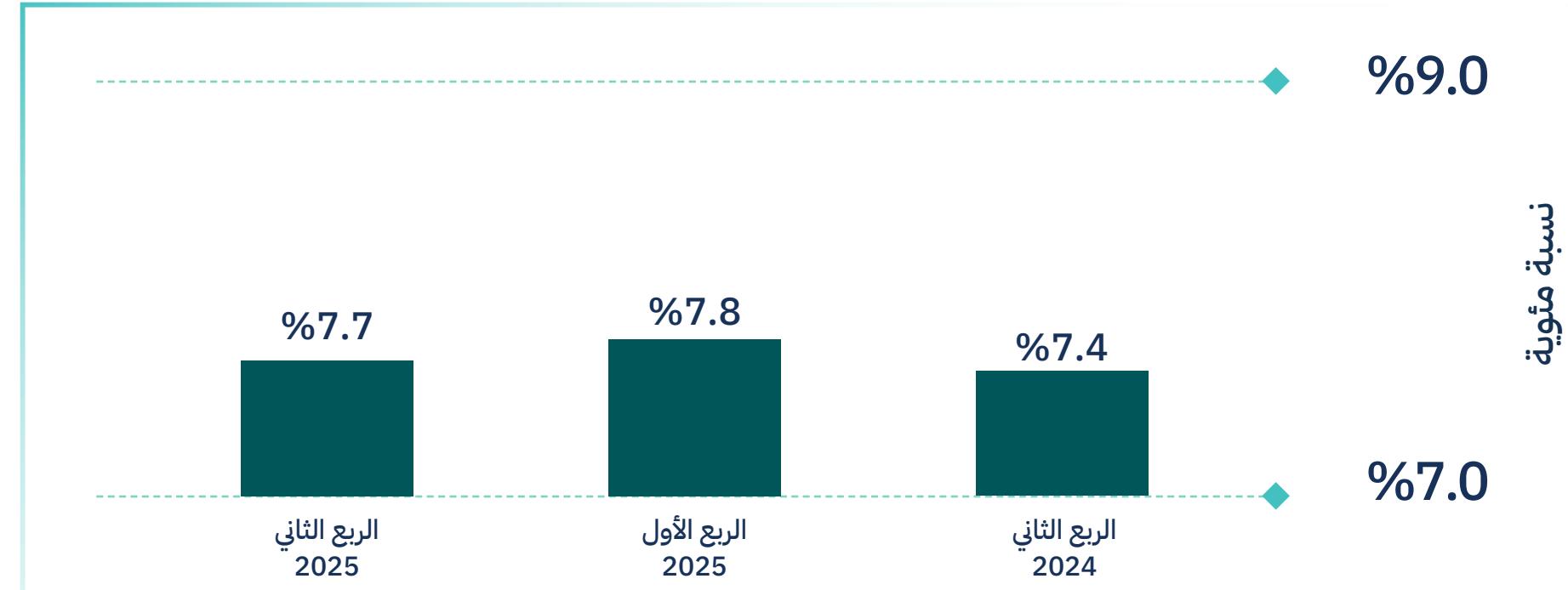
%7.4

 الربع الثاني
2024

◆ %9.0

◆ %7.0

نسبة مئوية


 تغير رباعي
0.1-

▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

 تغير سنوي
0.3

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي 7.7% خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً قدره 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

03

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي لأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظيف

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

المشتركون على رأس العمل في القطاع العقاري (الأنشطة العقارية ونشاط التشييد)

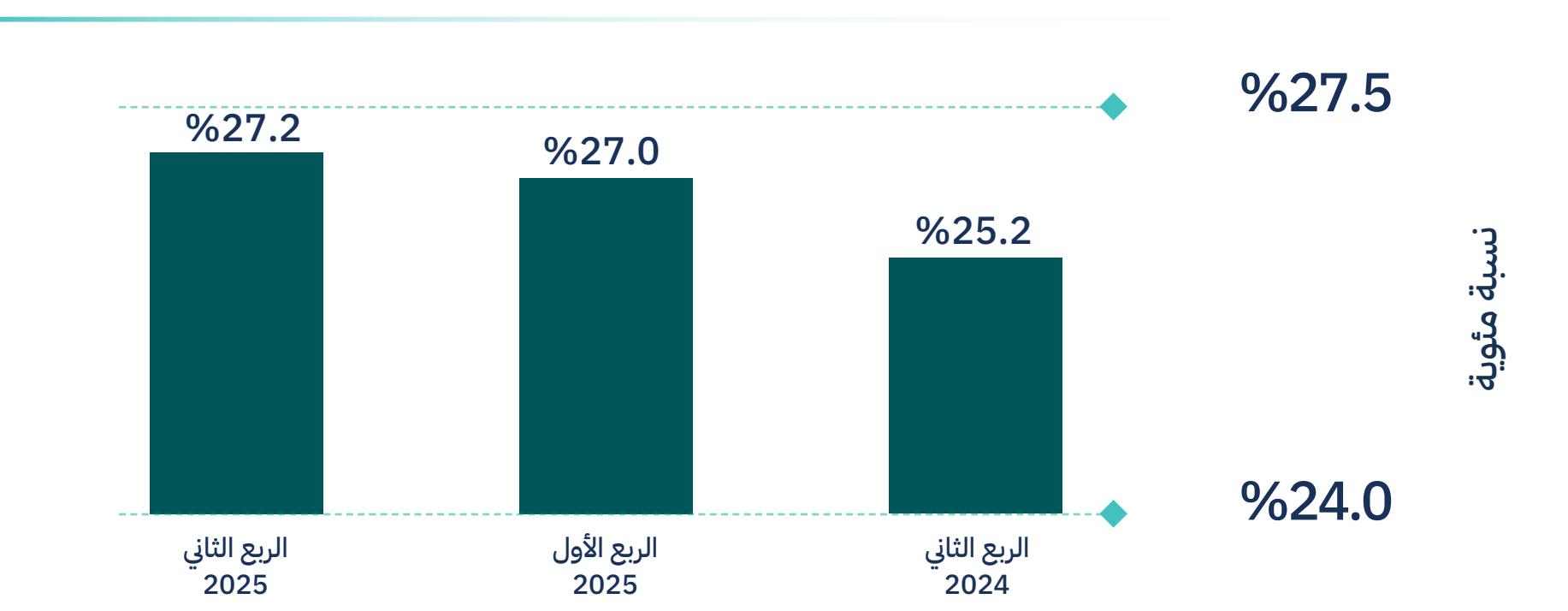
خلال الربع الثاني من عام 2025، واصل القطاع العقاري مساهمه المتزايدة في التوظيف على أساس سنوي، مسجلاً نمواً بنسبة 18.7% مقارنة بعام 2024. إلا أن وتيرة النمو بدأت بالتباطؤ على المستوى الربعي (1.4%)، ويتسم هذا التباطؤ مع اتجاه نمو القطاع العقاري كأحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الأول والثاني من العام ذاته.

نسبة المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري

٢٧.٢٪ من إجمالي عدد المشتركين على رأس العمل في جميع الأنشطة الاقتصادية حقق في الربع الثاني 2025



إجمالي المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري



0.2 نقطة مئوية

▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

2.0 نقطة مئوية

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت نسبة المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري نحو 27.2% من إجمالي المشتركين في جميع الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة ارتفاعاً طفيفاً بمقادير 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً قدره 2.0 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

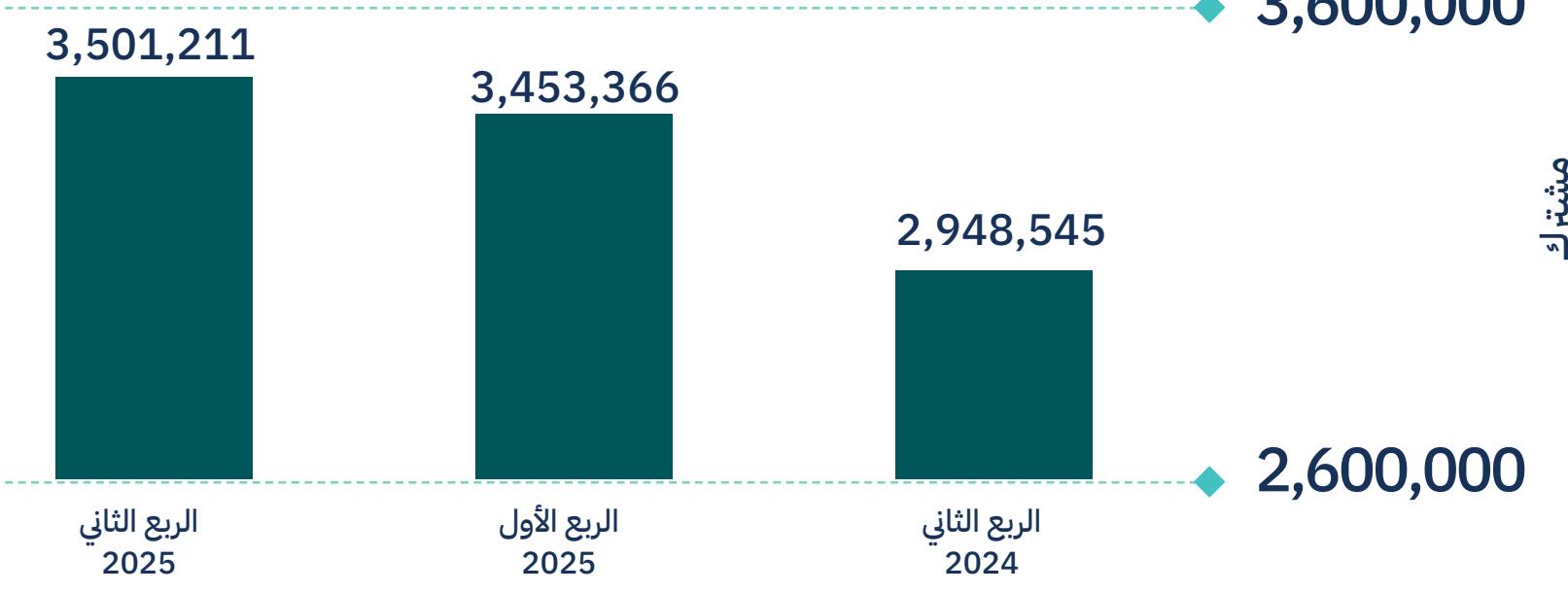
عدد المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري

حق الربع الثاني 2025

3,501,211



إجمالي المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري



▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ عدد المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري 3,501,211 مشتركاً في الربع الثاني 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 1.4% مقارنة بالربع الأول 2025، وبنسبة 18.7% مقارنة بالربع الثاني 2024.

المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

استمر عدد المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية في الارتفاع خلال الربع الثاني من عام 2025، مدفوعاً باستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى السنوي، مما يعكس استقرار أداء القطاع وقدرته على توليد فرص العمل. إلا أن وتيرة النمو بدأت بالانخفاض الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها، وهو ما يشير إلى مرحلة من التوازن بعد فترات من النمو المتتابع في النشاط العقاري.

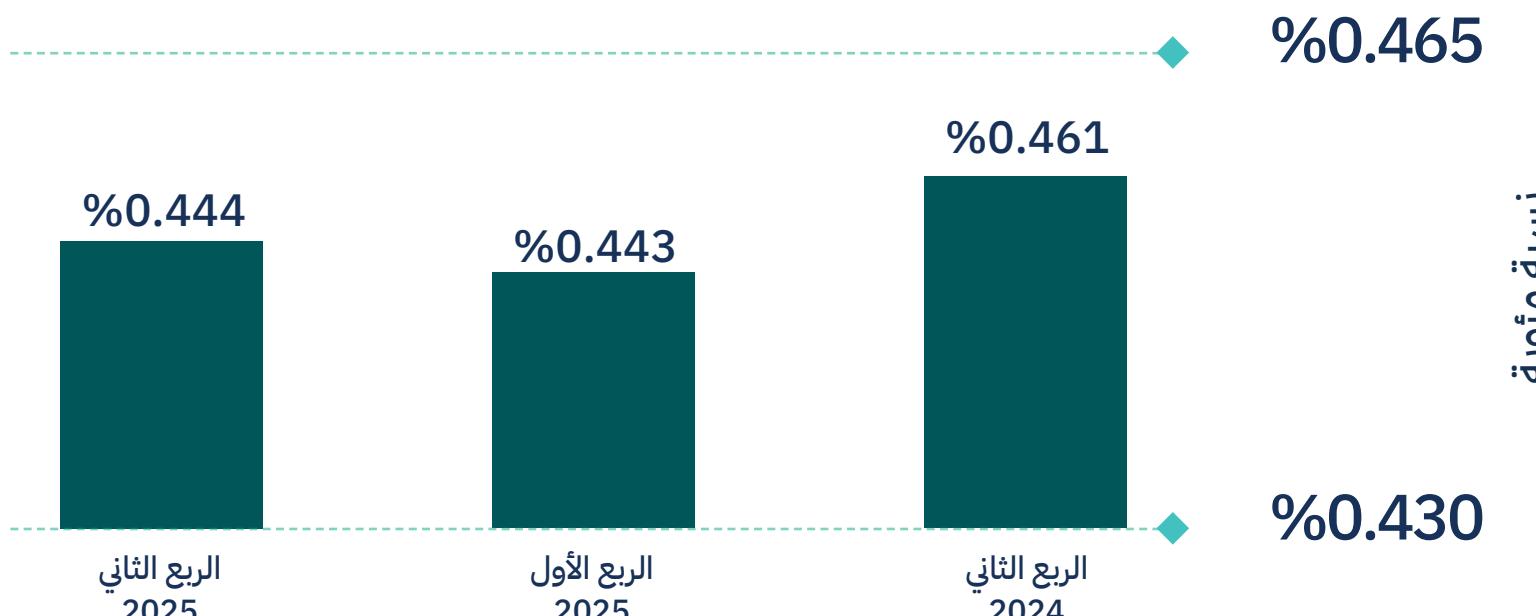
نسبة المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية

من إجمالي عدد المشتركين على رأس العمل في جميع الأنشطة الاقتصادية حق الربع الثاني 2025

0.444%



نسبة المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية



0.001

▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

0.017-

▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت نسبة المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية نحو 0.444% في الربع الثاني من عام 2025 من إجمالي المشتركين على رأس العمل في جميع الأنشطة الاقتصادية، دون تغير يذكر مقارنة بالربع الأول 2025، وانخفاضاً طفيفاً بنحو 0.017 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024.

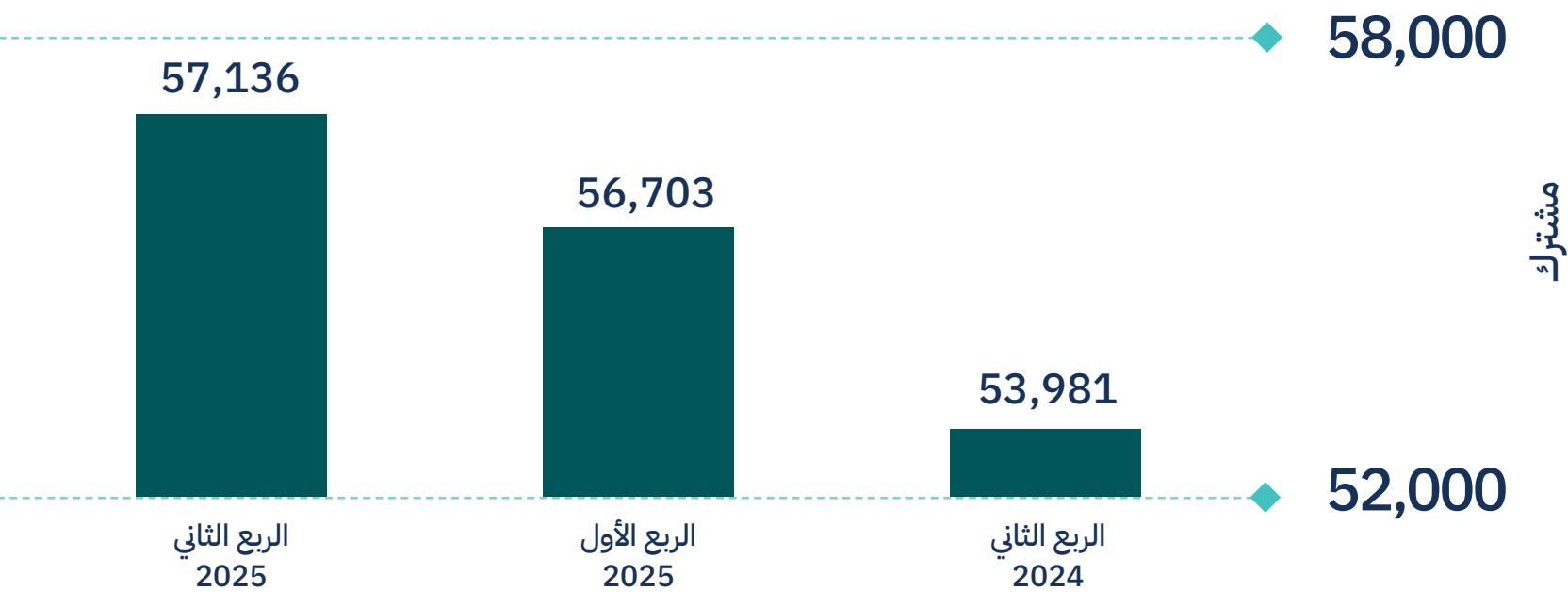
عدد المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية

حق الربع الثاني 2025

57,136



إجمالي المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية



0.8

▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

5.8

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ عدد المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية 57,136 مشتركاً في الربع الثاني 2025، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.8% مقارنة بالربع الأول 2025، وبنسبة 5.8% مقارنة بالربع الثاني 2024.

المشتركون على رأس العمل في نشاط التشييد

شهد نشاط التشييد استمرار ارتفاع عدد المشتركين على رأس العمل خلال الربع الثاني من عام 2025، مع نمو سنوي ملحوظ يعكس قدرة القطاع على توليد فرص العمل. في المقابل، تباطأت وتيرة النمو على المستوى الربعي، متأثرة بالانخفاض الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، مما يشير إلى تباطؤ مؤقت في النشاط بعد فترة من النمو المتسارع.

نسبة المشتركين على رأس العمل في نشاط التشييد

٥٪ من إجمالي عدد المشتركين على رأس العمل في جميع الأنشطة الاقتصادية حق الربع الثاني 2025

26.8%



٥٪ من إجمالي عدد المشتركين على رأس العمل في جميع الأنشطة الاقتصادية حق الربع الثاني 2025

نسبة المشتركين على رأس العمل في نشاط التشييد

%26.8

الربع الثاني 2025

%26.5

الربع الأول 2025

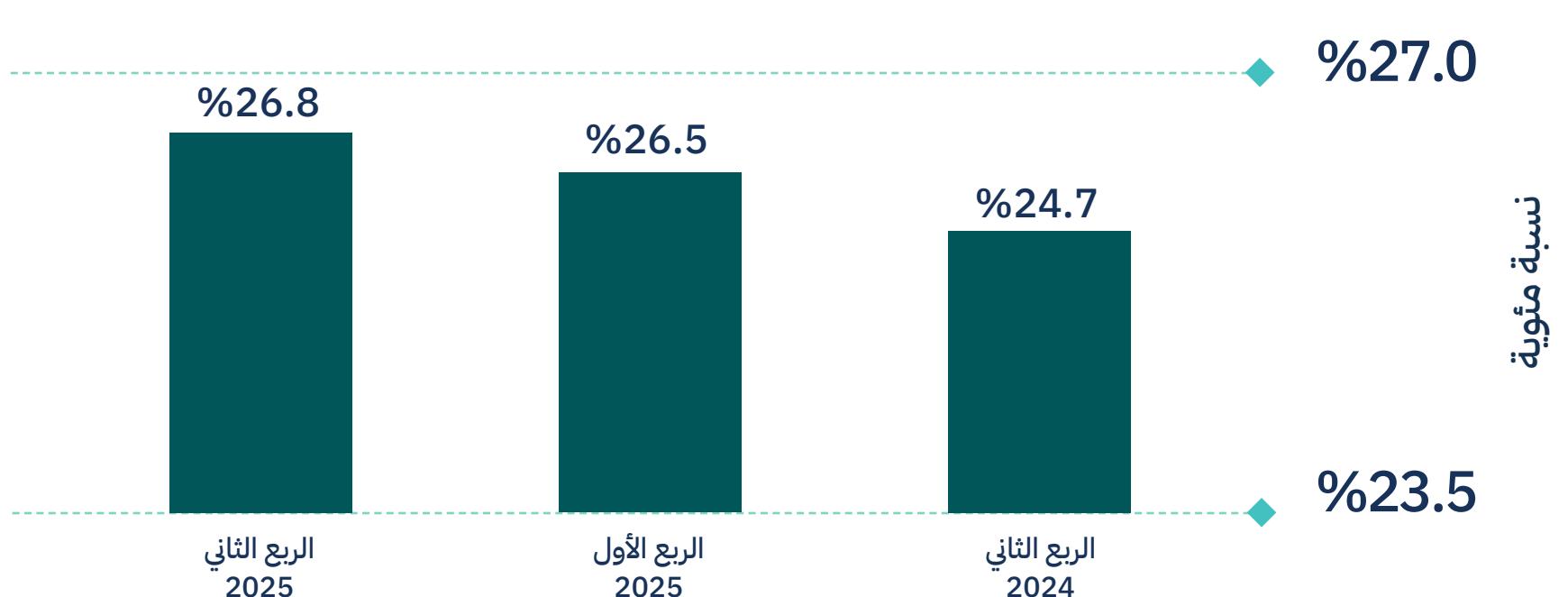
%24.7

الربع الثاني 2024

◆ %27.0

◆ %23.5

نسبة مؤوية



0.3 نقطه مؤوية

▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

2.1 نقطه مؤوية

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت نسبة المشتركين على رأس العمل في نشاط التشييد نحو 26.8% خلال الربع الثاني من عام 2025 من إجمالي المشتركين على رأس العمل في جميع الأنشطة الاقتصادية، مسجلةً ارتفاعاً طفيفاً بمقابل 0.3 نقطة مؤوية مقارنة بالربع الأول 2025، وأرتفاعاً بنحو 2.1 نقطة مؤوية مقارنة بالربع الثاني 2024.

عدد المشتركين على رأس العمل في نشاط التشييد

حق الربع الثاني 2025

3,444,075



إجمالي المشتركين على رأس العمل في نشاط التشييد

3,444,075

الربع الثاني 2025

3,396,663

الربع الأول 2025

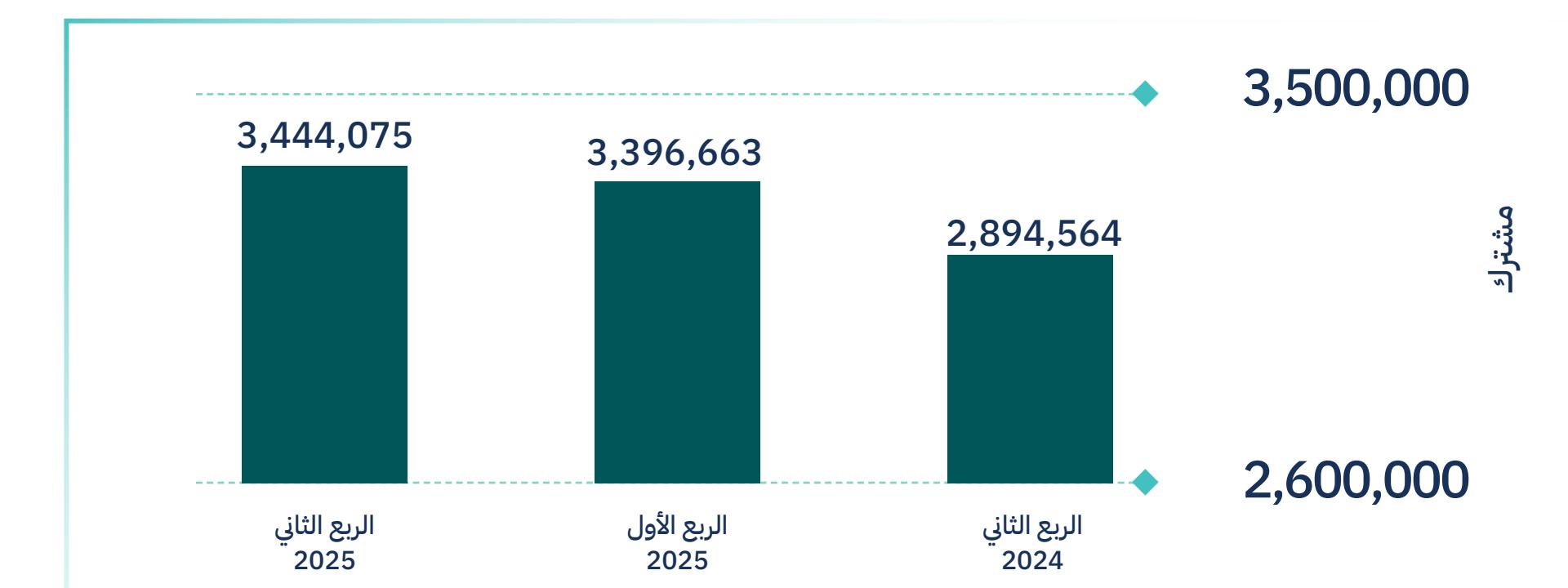
2,894,564

الربع الثاني 2024

◆ 3,500,000

◆ 2,600,000

مشترك



%1.4

▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

%19.0

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ عدد المشتركين على رأس العمل في نشاط التشييد 3,444,075 مشتركاً في الربع الثاني 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1.4% مقارنة بالربع الأول 2025، وبنسبة 19.0% مقارنة بالربع الثاني 2024.

03

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي لأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظيف

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

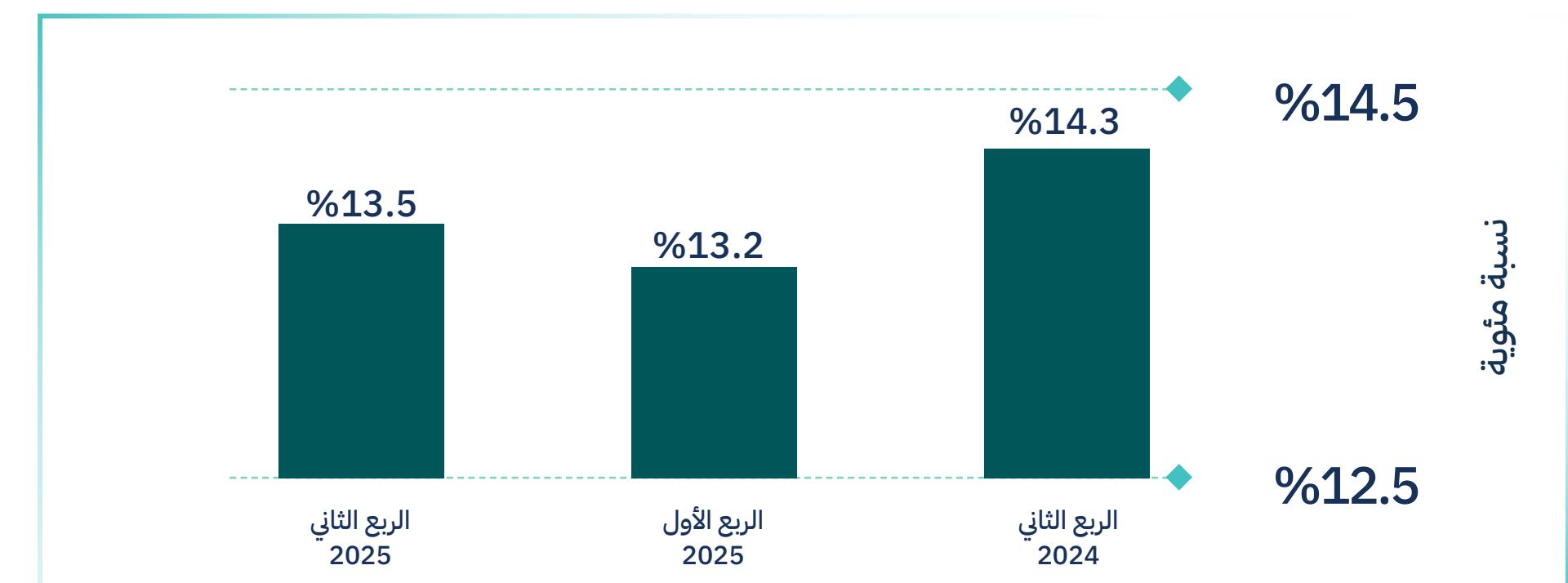
03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

نسبة السعوديين المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري (الأنشطة العقارية والتشييد)

خلال الربع الثاني من عام 2025، شهدت نسبة السعوديين في القطاع انخفاضاً على المستوى السنوي، مقابل ارتفاع طفيف على المستوى الربعي يعكس تعافياً جزئياً في المشاركة الوطنية. ومع ذلك، لا تزال نسبة مساهمة السعوديين في القطاع العقاري أقل من المتوسط العام (45%) لعام 2025.

نسبة السعوديين من إجمالي المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري

٣٥٪
حق الربع الثاني 2025



نقطة مئوية 0.3

تغير ربعي ↑ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

نقطة مئوية 0.8-

تغير سنوي ▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

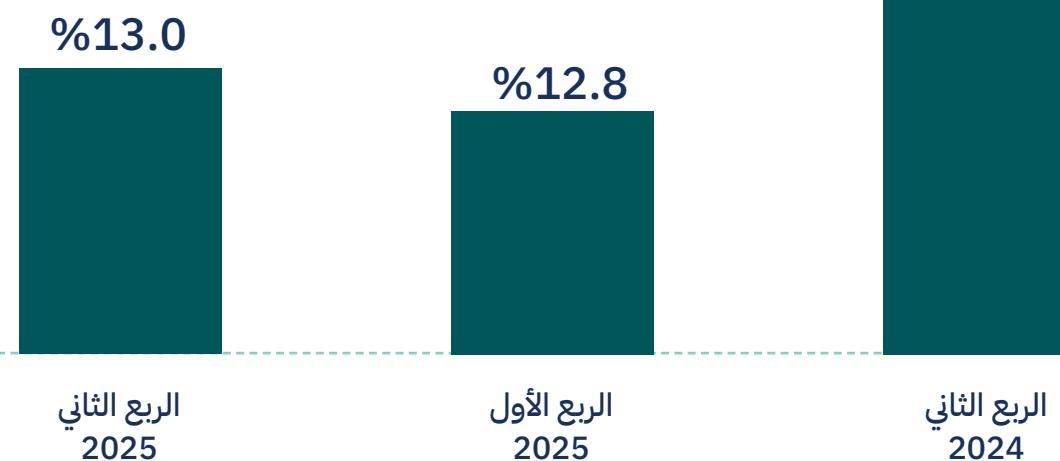
بلغت نسبة توطين المشتركين على رأس العمل في القطاع العقاري 13.2% حق الربع الثاني من عام 2025، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وانخفاضاً بمقدار 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024

نسبة السعوديين المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية ونشاط التشييد

خلال الربع الثاني 2025، شهدت نسبة السعوديين المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية وفي نشاط التشييد انخفاضاً على المستوى السنوي، مقابل ارتفاع طفيف على المستوى الريعي يعكس تعافياً جزئياً في مشاركة السعوديين. ويلاحظ أن نسبة السعوديين على رأس العمل في الأنشطة العقارية تقترب من متوسط مساهمة السعوديين في سوق العمل ككل (45%)، بما يعكس جهود المعهد العقاري في دعم التدريب وتطوير الكفاءات في القطاع. في حين أن نسبة السعوديين في نشاط التشييد لا تزال أقل من المتوسط العام لسوق العمل، ويعزى ذلك إلى طبيعة القطاع التي تعتمد بشكل كبير على العمالة غير السعودية.

نسبة السعوديين من إجمالي المشتركين على رأس العمل في نشاط التشييد

١٣.٠ %
حق الربع الثاني 2025

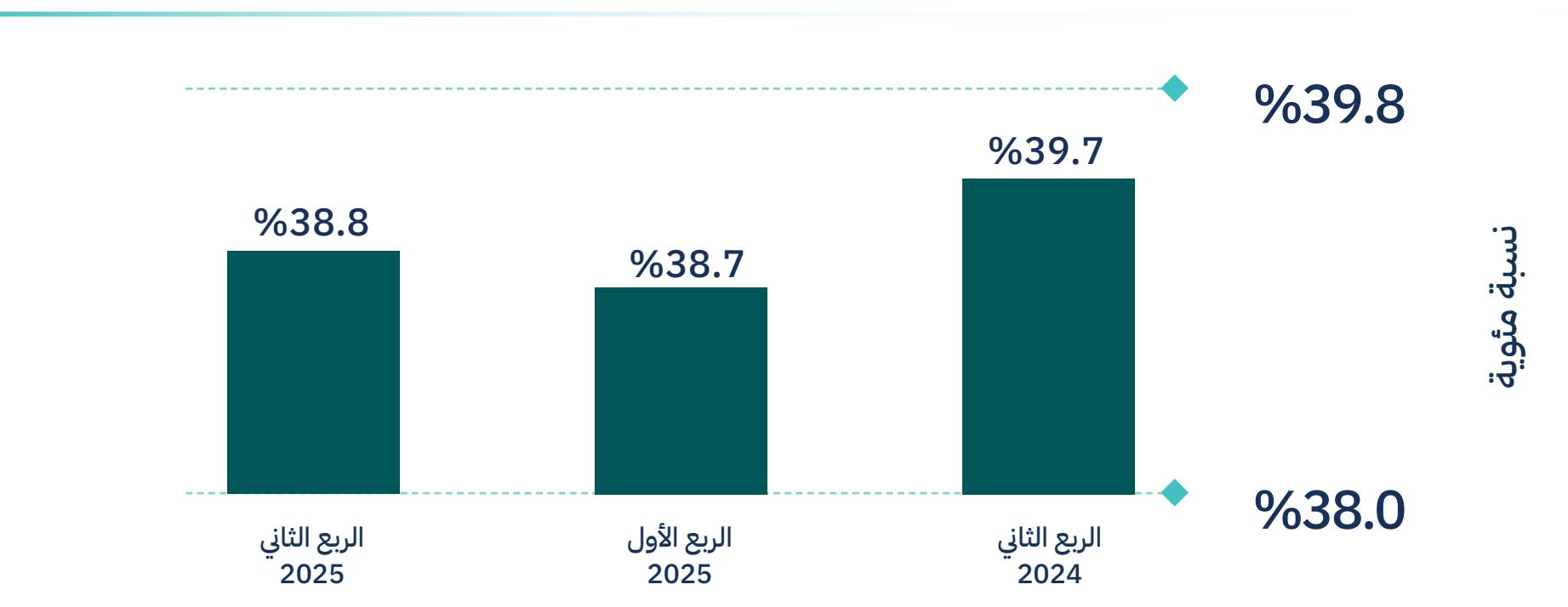


نسبة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025: 0.2 نقطة مئوية
نسبة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024: -0.8 نقطة مئوية

بلغت نسبة السعوديين المشتركين على رأس العمل في نشاط التشييد 13.0% حق الربع الثاني من عام 2025، مسجلة ارتفاعاً بمقادير 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وانخفاضاً بمقادير 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024.

نسبة السعوديين من إجمالي المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية

٣٨.٨ %
حق الربع الثاني 2025



نسبة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025: 0.1 نقطة مئوية
نسبة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024: -0.9 نقطة مئوية

بلغت نسبة السعوديين المشتركين على رأس العمل في الأنشطة العقارية 38.8% حق الربع الثاني من عام 2025، مسجلة نمواً طفيفاً بمقادير 0.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2025، وانخفاضاً بمقادير 0.9 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني 2024.

03

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي لأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظيف

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

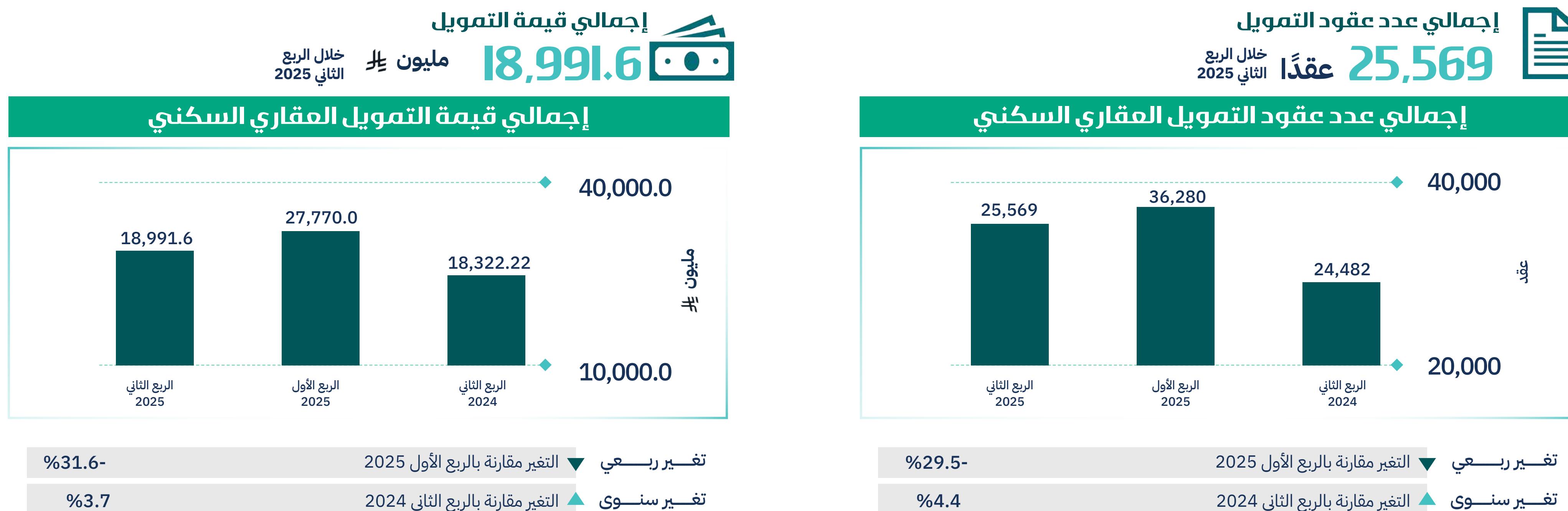
03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

نظرة عامة على التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية تراجعاً على المستوى الريعي في كلٍّ من عدد العقود وقيمتها، بينما حافظ على نمو سنوي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويتزامن هذا الأداء مع الإعلان عن عدد من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق التوازن في القطاع العقاري في نهاية الربع الأول من عام 2025، ما قد يكون قد أسرّهم في تغير وتيرة الإقراض وتوجهات السوق السكنية خلال الفترة.



بلغت قيمة التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2025 نحو 18,991.6 مليون ريال، بانخفاض نسبته 31.6% مقارنةً بالربع الأول 2025، وارتفاعاً بنسبة 3.7% مقارنةً بالربع الثاني 2024.

بلغ عدد عقود التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2025 عدد 25,569 عقداً، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 29.5% مقارنةً بالربع الأول من عام 2024، في حين شهد ارتفاعاً بنسبة 4.4% مقارنةً بالربع الثاني من عام 2024.

التمويل العقاري السكاني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية- حسب المنتجات

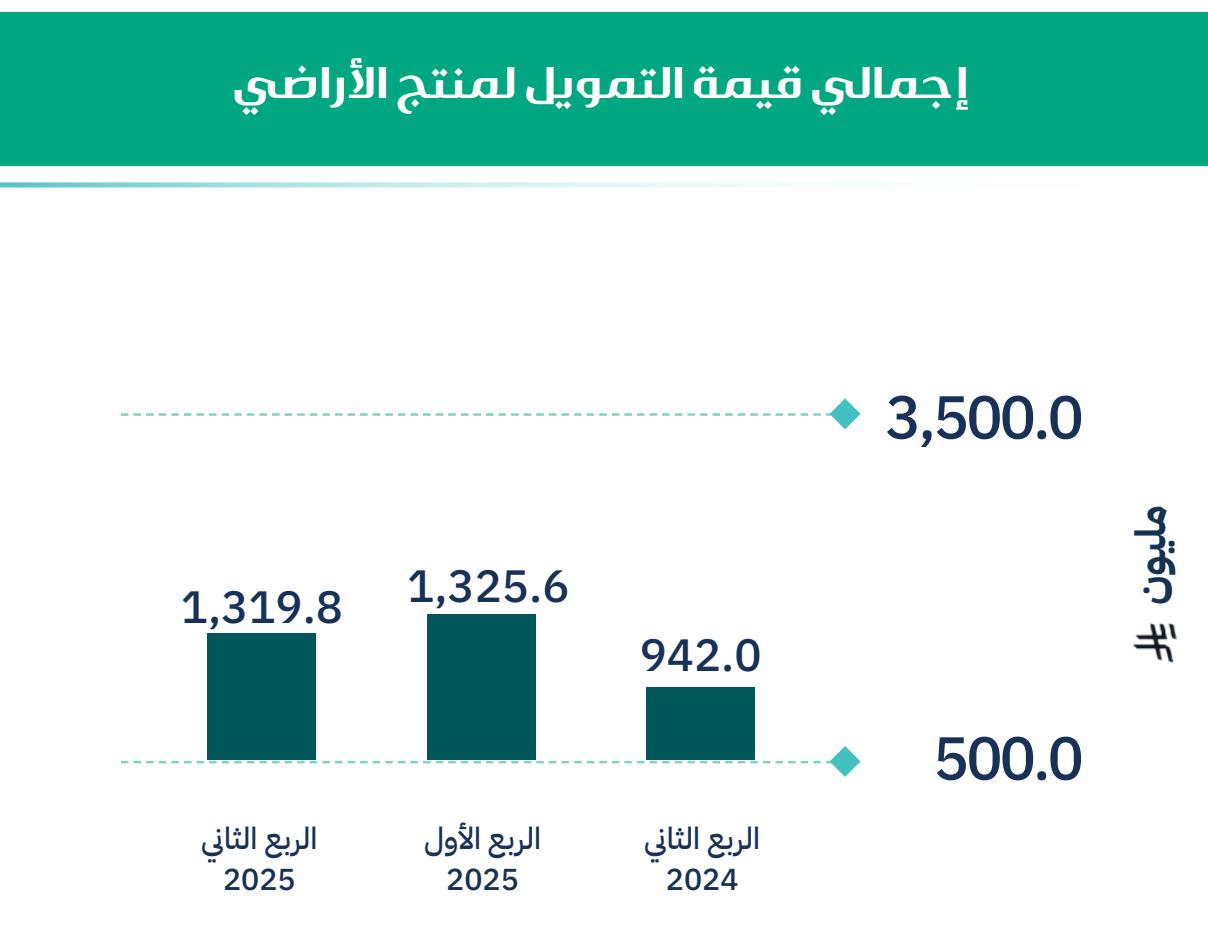
خلال الربع الثاني من عام 2025، استحوذ تمويل الفلل على الحصة الأكبر من إجمالي التمويل العقاري السكاني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية، مع تسجيله تراجعاً على المستويين الريعي والسنوي. كما شهدت الأراضي ارتفاعاً سنوياً ملحوظاً في دلالة على زيادة الاهتمام بتملك الأراضي من قبل الأفراد، في حين سجلت الشقق انخفاضاً ريعياً بارزاً، بما يعكس تباين أنماط الطلب السكاني وتنوع توجهات التمويل في ظل التطورات التنظيمية التي يشهدها القطاع العقاري.

قيمة تمويل الأراضي
خلال الربع الثاني 2025
مليون ٩٩ ١,٣١٩.٨

قيمة تمويل الشقق
خلال الربع الثاني 2025
مليون ٩٩ ٥,٤٩١.١

قيمة تمويل الفلل
خلال الربع الثاني 2025
مليون ٩٩ ١٢,١٨٠.٨

إجمالي قيمة التمويل لمنتج الأراضي

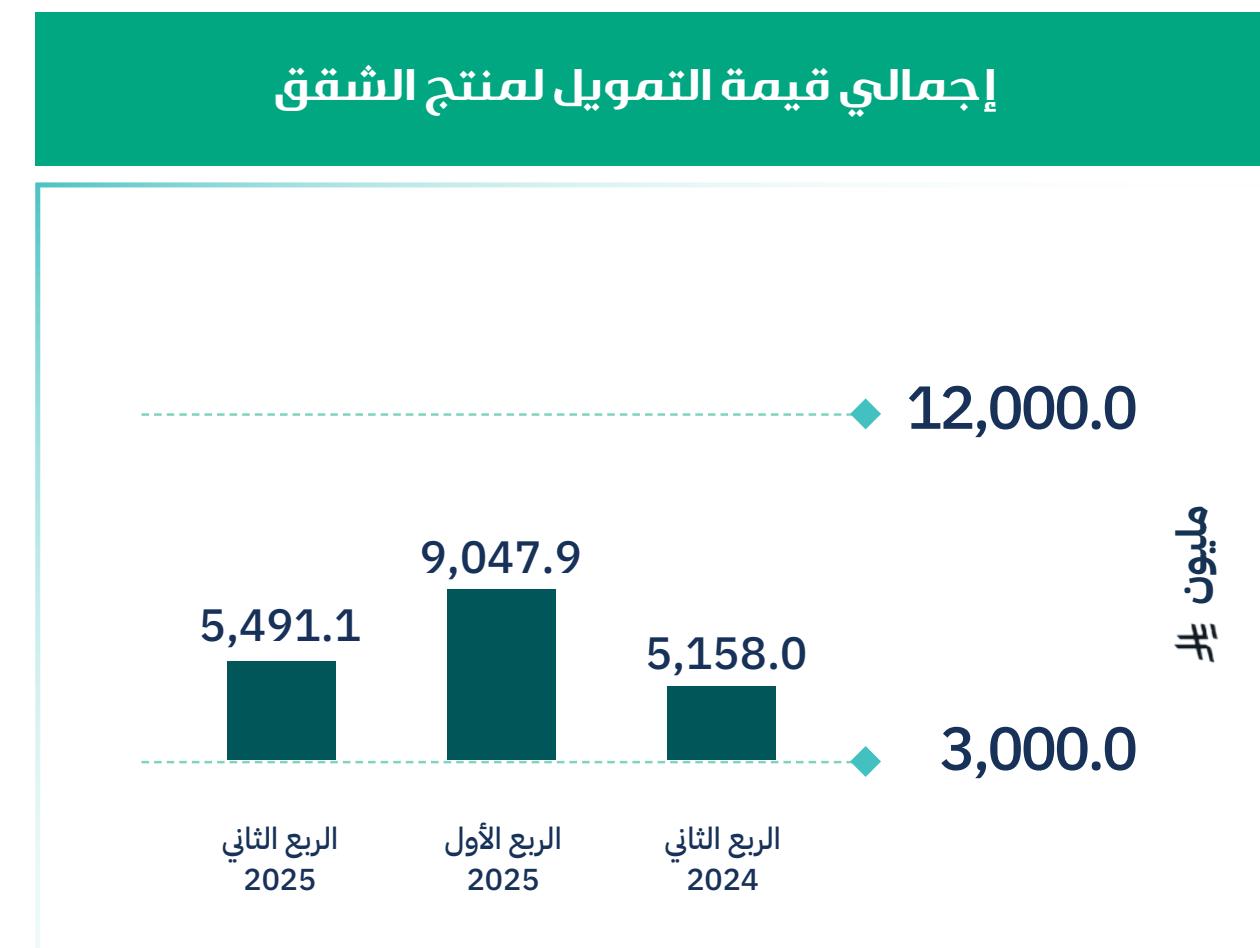


تغير ريعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025 %0.4-

تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024 %40.1

بلغت قيمة التمويل العقاري السكاني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية لمنتج الأراضي نحو 1,319.8 مليون ريال خلال الربع الثاني 2025، حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً في قيمة التمويل بنسبة %0.4- مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً بنسبة %40.1 مقارنة بالربع الثاني 2024.

إجمالي قيمة التمويل لمنتج الشقق

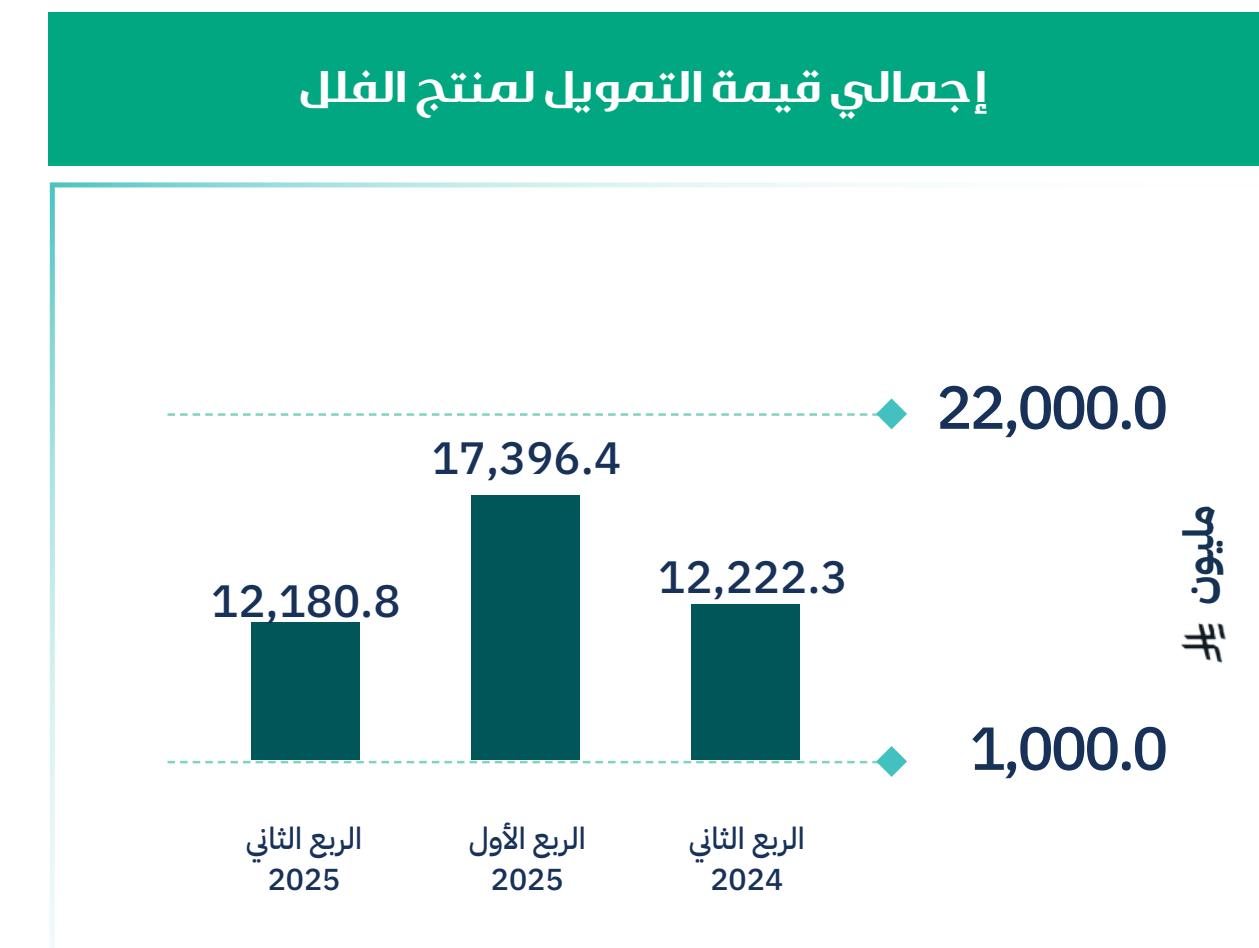


تغير ريعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025 %39.3-

تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024 %6.5

بلغت قيمة التمويل العقاري السكاني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية لمنتج الشقق نحو 5,491.1 مليون ريال خلال الربع الثاني 2025، بانخفاض بنسبة %39.3- مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفعت بنسبة %6.5 مقارنة بالربع الثاني 2024.

إجمالي قيمة التمويل لمنتج الفلل



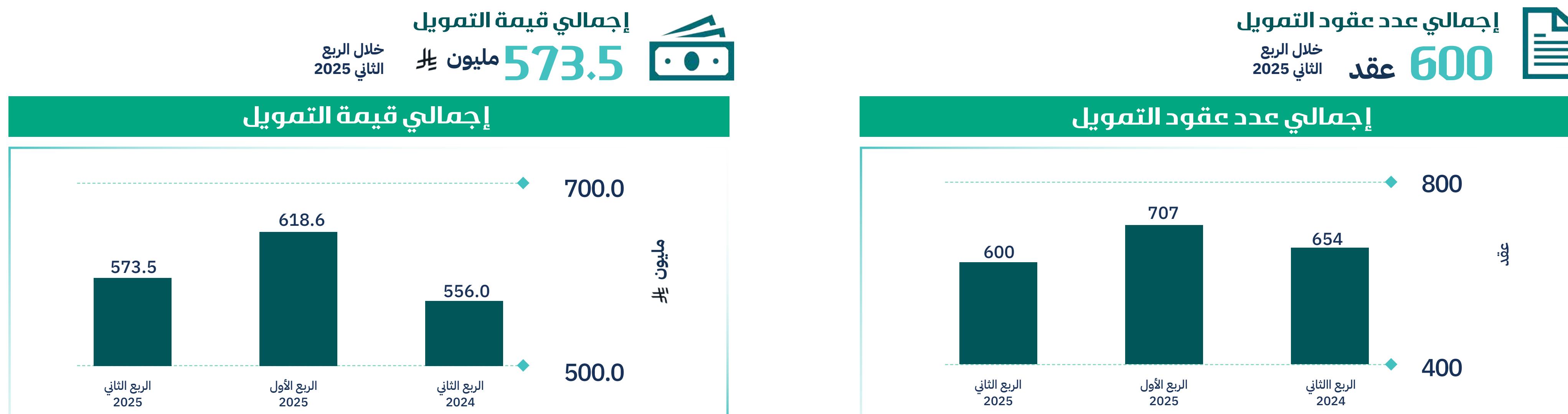
تغير ريعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025 %30.0-

تغير سنوي ▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024 %0.3-

بلغت قيمة التمويل العقاري السكاني الجديد المقدم للأفراد من المصارف التجارية لمنتج الفلل نحو 12,180.8 مليون ريال خلال الربع الثاني 2025، بانخفاض %30.0- عن الربع الأول 2025، وتراجع سنوي طفيف %0.3- عن الربع الثاني من 2024.

نظرة عامة على التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من شركات التمويل

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل التمويل العقاري السكني الجديد المقدم من شركات التمويل تراجعاً على المستوى الريعي في عدد العقود وقيمتها، إلا أن هذا التراجع كان أقل حدة مقارنة بالمصارف التجارية. كما يلاحظ ارتفاع متوسط قيمة العقد على المستوى السنوي نتيجة انخفاض عدد العقود بوتيرة أسرع من قيمة التمويل، مما يعكس تفاوتاً في سلوك التمويل أو خصائص العقارات المملوكة خلال الفترة.



تغير رئيسي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت قيمة التمويل خلال الربع الثاني 2025 نحو 573.5 مليون ريال، بانخفاض نسبته 7.3% مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاع بنسبة 3.2% مقارنة بالربع الثاني 2024.

تغير رئيسي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

تغير سنوي ▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ عدد عقود التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد خلال الربع الثاني من عام 2025 عدد 600 عقد، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 15.1% مقارنة بالربع الأول 2025، وترجعاً بنسبة 8.3% مقارنة بالربع الثاني 2024.

التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من شركات التمويل- حسب المنتجات

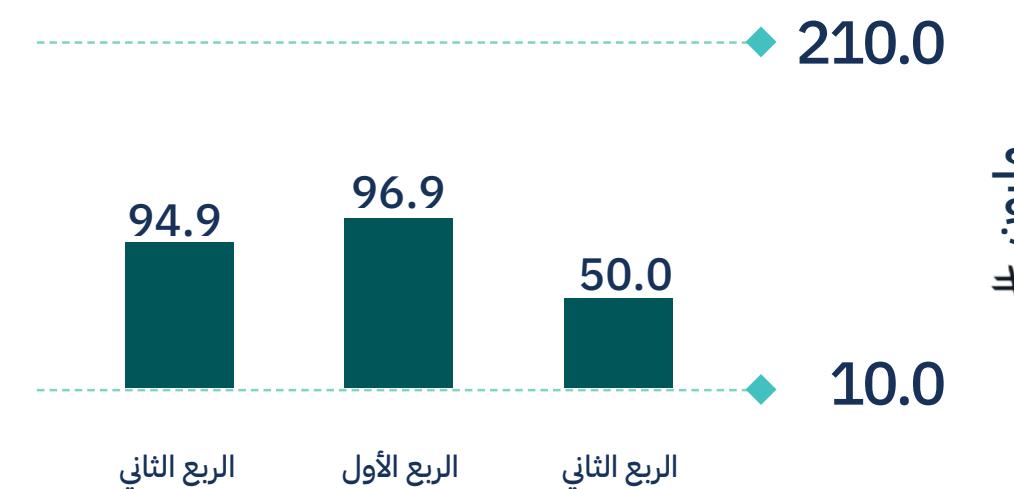
خلال الربع الثاني من عام 2025، استحوذت الشقق على الحصة الأكبر من قيمة التمويل المقدم من شركات التمويل، فيما حققت الأراضي نمواً سنوياً لافتاً يقارب 90%. ويُظهر ذلك اختلاف أنماط التمويل بين شركات التمويل والمصارف التجارية؛ حيث مثلت الشقق أعلى قيمة تمويل لدى شركات التمويل، في حين جاءت الفلل كأعلى قيمة تمويل لدى المصارف التجارية، مما يعكس تباين خصائص المستفيدين واختلاف توجهاتهم بين الجهةتين.

قيمة تمويل الأراضي
خلال الربع الثاني 2025
مليون ₩ 94.9

قيمة تمويل الشقق
خلال الربع الثاني 2025
مليون ₩ 281.8

قيمة تمويل الفلل
خلال الربع الثاني 2025
مليون ₩ 196.8

إجمالي قيمة التمويل لمنتج الأراضي

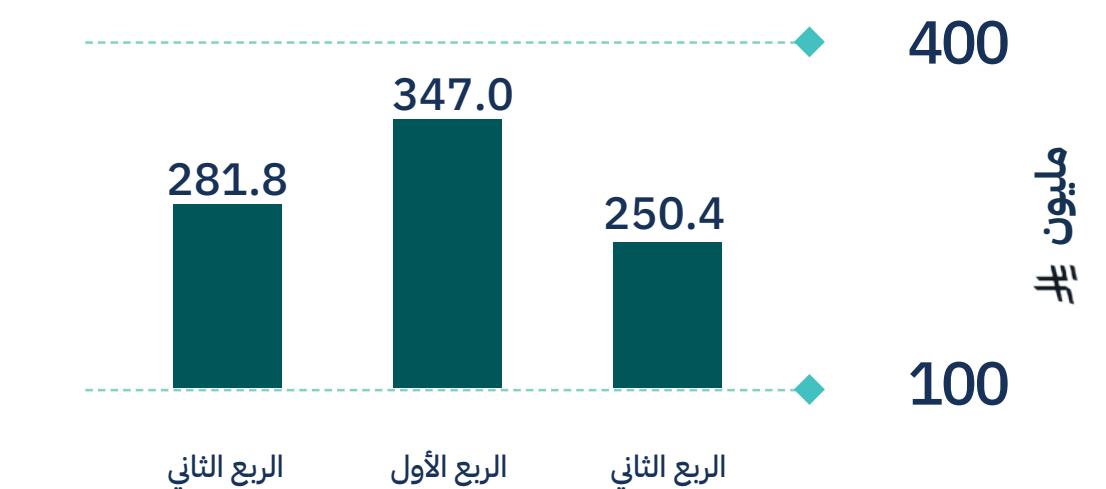


تغير ربعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025 %2.0-

تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024 %89.6

بلغت قيمة التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من شركات التمويل لمنتج الأراضي نحو 94.9 مليون ريال خلال الربع الثاني 2025، بانخفاض في قيمة التمويل بنسبة 2.0% مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاع بنسبة 89.6% مقارنة بالربع الثاني 2024.

إجمالي قيمة التمويل لمنتج الشقق

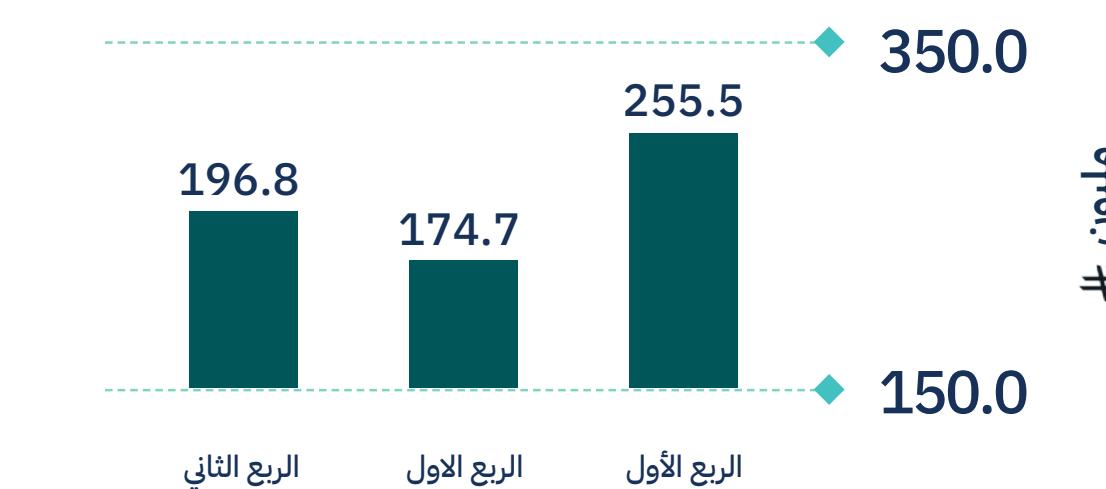


تغير ربعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025 %18.8-

تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024 %12.5

بلغت قيمة التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من شركات التمويل لمنتج الشقق نحو 281.8 مليون ريال خلال الربع الثاني 2025، بانخفاض بنسبة 18.8% مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاع بنسبة 12.5% مقارنة بالربع الثاني 2024.

إجمالي قيمة التمويل لمنتج الفلل



تغير ربعي ▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025 %12.7

تغير سنوي ▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024 %23.0-

بلغت قيمة التمويل العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من شركات التمويل لمنتج الفلل نحو 196.8 مليون ريال خلال الربع الثاني 2025، بارتفاع بنسبة 12.7% مقارنة بالربع الأول 2025، وانخفاض بنسبة 23.0% مقارنة بالربع الثاني 2024.

03

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي لأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظيف

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

إجمالي قيمة القروض العقارية المقدمة من المصارف التجارية وشركات التمويل

خلال الربع الثاني من عام 2025، واصلت القروض العقارية القائمة من المصارف التجارية وشركات التمويل نموها على المستويين الربعي والسنوي، مما يعكس التكامل بين التمويل المصرفي وتمويل الشركات في دعم دورة التطوير العقاري وتعزيز سيولة السوق. ورغم استحواذ الأفراد على الحصة الأكبر من القروض في كلتا الجهتين مقارنة بالشركات، إلا أن نسبة الأفراد لدى شركات التمويل تفوق نظيرتها في المصارف التجارية، وهو ما قد يشير إلى اختلاف خصائص المستفيدين وأنماط التمويل بين الجهتين.

قيمة القروض العقارية - شركات التمويل

حق الربع الثاني 2025
مليون ٩٣٢,٧٩٨.٣



إجمالي قيمة القروض العقارية

أفراد شركات

30,000.0

مليون

5,000.0

الربع الثاني 2025

الربع الأول 2025

الربع الثاني 2024

5,659.6
%19.8

22,984.1
%80.2

5,321.8
%18.7

23,140.1
%81.3

4,608.4
%16.7

22,908.4
%83.3

%0.6

▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

%4.1

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

قيمة القروض العقارية - المصارف التجارية

حق الربع الثاني 2025
مليون ٢٨,٦٤٣.٧



إجمالي قيمة القروض العقارية

أفراد شركات

1,000,000.0

مليون

200,000.0

الربع الثاني 2025

الربع الأول 2025

الربع الثاني 2024

221,203.3
%23.7

711,595.0
%76.3

220,587.9
%24.0

698,760.2
%76.0

175,118.7
%21.5

639,526.3
%78.0

%1.5

▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

%14.5

▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت قيمة القروض العقارية المقدمة من شركات التمويل نحو 28,643.7 مليون ريال حتى نهاية الربع الثاني من عام 2025، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة %0.6 مقارنةً بالربع الأول من عام 2025، وبنسبة %4.1 مقارنةً بالربع الثاني من عام 2024. وتوزعت هذه القروض بين الأفراد بقيمة 22,984.1 مليون ريال ما يمثل %80.2 من الإجمالي، وبين الشركات بقيمة 5,659.6 مليون ريال بما نسبته %19.8.

بلغت قيمة القروض العقارية المقدمة من المصارف التجارية نحو 932,798.3 مليون ريال حتى نهاية الربع الثاني من عام 2025، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة %1.5 مقارنةً بالربع الأول من عام 2025، وبنسبة %14.5 مقارنةً بالربع الثاني من عام 2024. وتوزعت هذه القروض بين الأفراد بقيمة 711,595.0 مليون ريال بما يعادل 76.3% من الإجمالي، وبين الشركات بقيمة 221,203.3 مليون ريال بما نسبته 23.7%.

03

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي لأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظيف

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

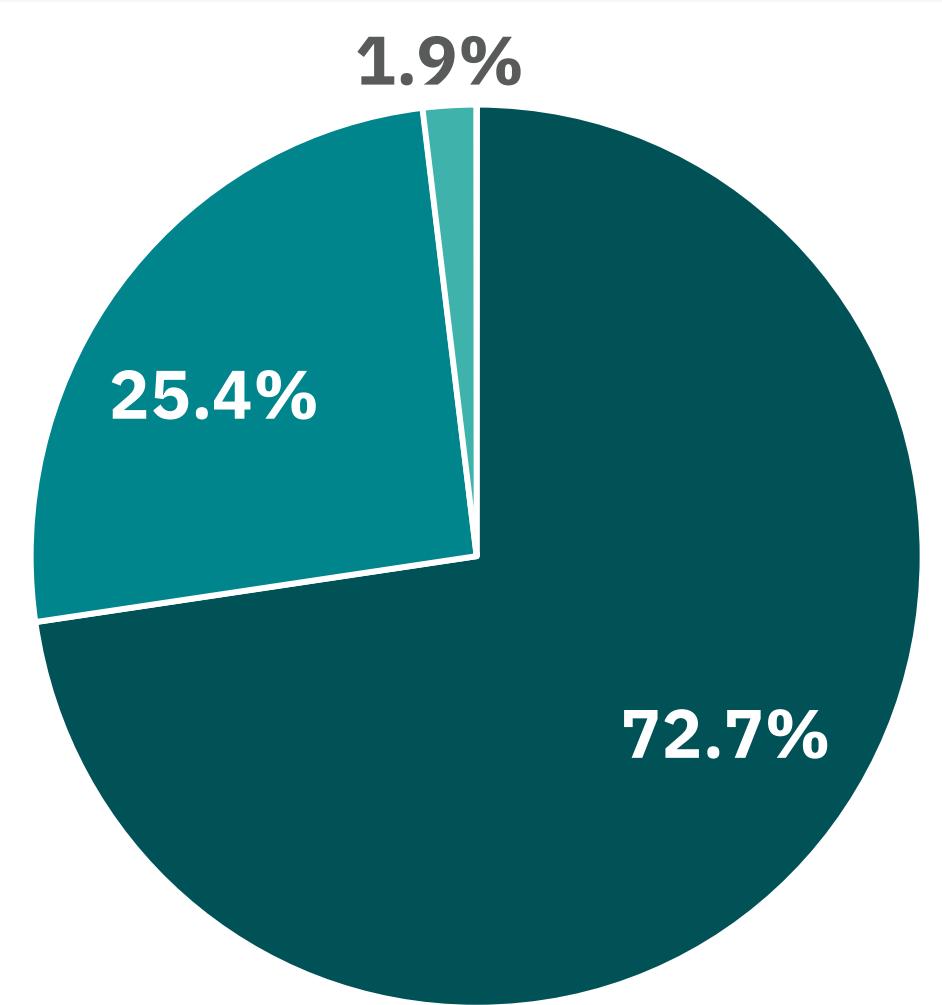
نظرة عامة على الرقم القياسي لأسعار العقارات على مستوى المملكة

خلال الربع الثاني من عام 2025، واصل الرقم القياسي العام لأسعار العقارات ارتفاعه على المستوى السنوي، في حين سُجّل وتيرة أبطأ على المستوى الربعي، مدفوعاً بشكل رئيس بالقطاع السككي الذي يمثل الوزن الأكبر في المؤشر.

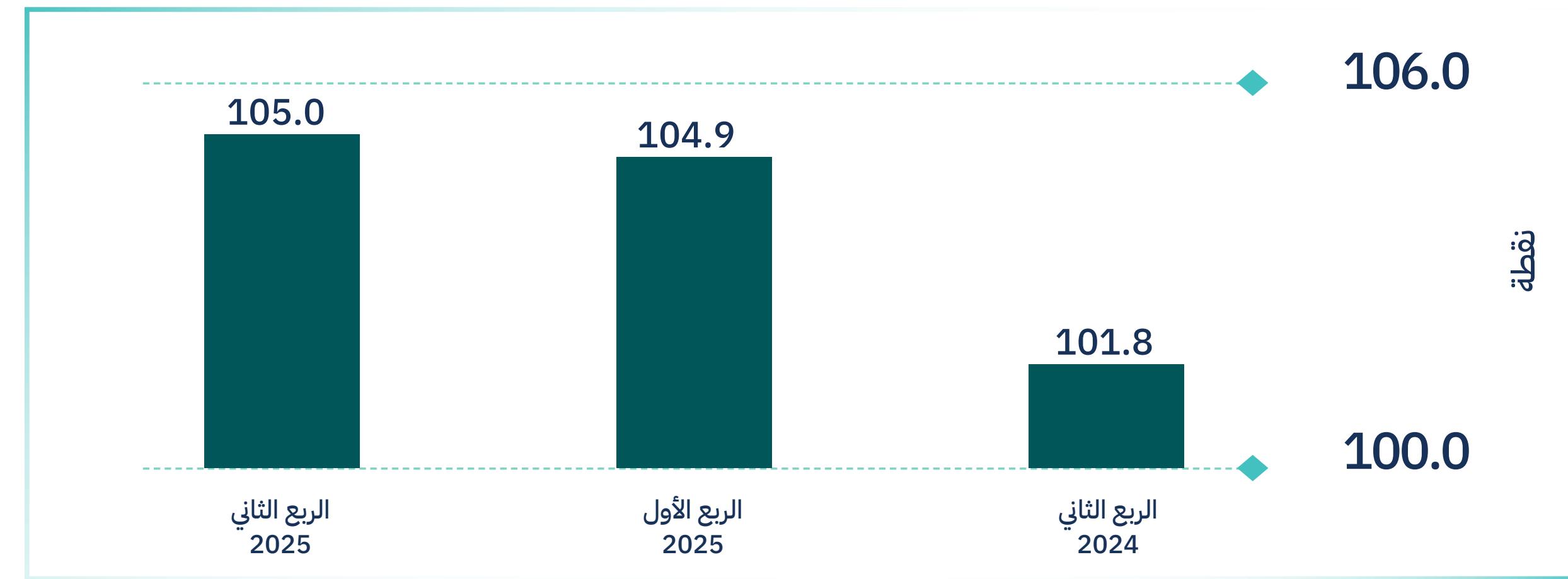
الرقم القياسي لأسعار العقارات

خلال الربع الثاني 2025 نقطة 105.0

أوزان القطاعات في الرقم القياسي العام لأسعار العقارات



الرقم القياسي العام لأسعار العقارات على مستوى المملكة



يتكون الرقم القياسي العام لأسعار العقارات من ثلاثة قطاعات رئيسية، يستحوذ القطاع السككي على الوزن الأكبر بنسبة 72.7%， يليه القطاع التجاري بنسبة 25.4%， بينما يشكل القطاع الزراعي الوزن الأقل عند 1.9%.

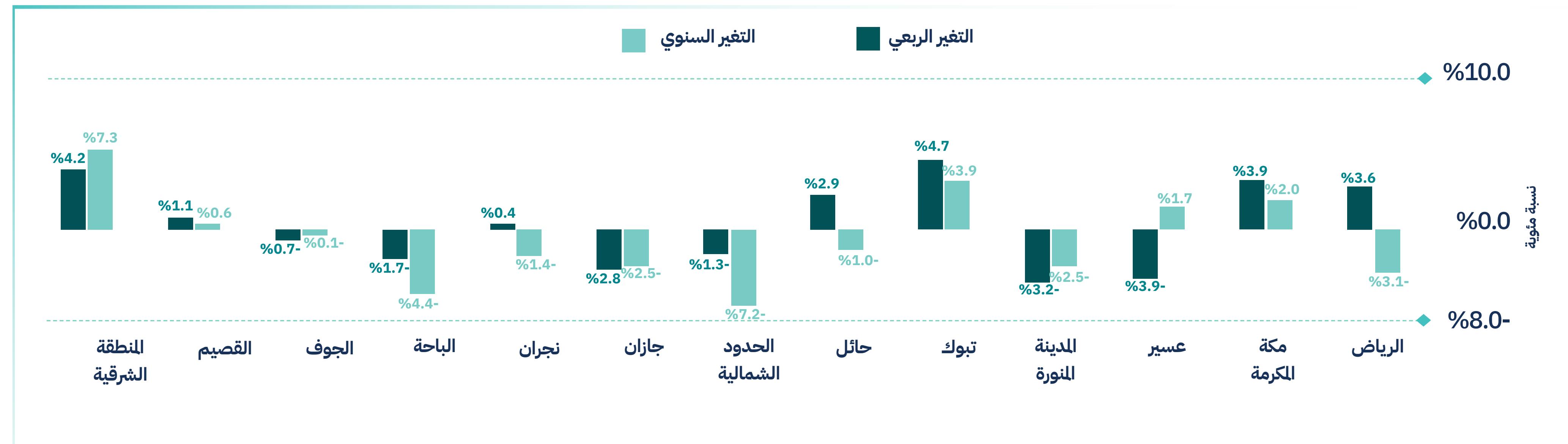
تتغير السنوي التغير مقارنة بالربع الأول 2025 %0.1
 تغير ربعوي التغير مقارنة بالربع الثاني 2024 %3.2

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل الرقم القياسي لأسعار العقارات للمملكة ككل ارتفاعاً بنسبة 0.1% مقارنة بالربع الأول من عام 2025، وارتفاعاً سنوياً بنسبة 3.2% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

الرقم القياسي العام لمؤشر أسعار العقارات حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، أظهر الرقم القياسي لأسعار العقارات تباينًا بين المناطق؛ إذ سجلت بعض المناطق ارتفاعات ريعية تفوقت على السنوية، في انعكاس للتأثيرات الأولية للإجراءات التنظيمية الأخيرة الرادفة إلى تحقيق التوازن في السوق العقارية، بينما شهدت مناطق أخرى تراجعات أو تباطؤًا ملحوظًا، بما يعكس تفاوت الاتجاهات بحسب الخصائص المحلية للسوق.

التفير في الرقم القياسي لأسعار العقارات حسب المناطق



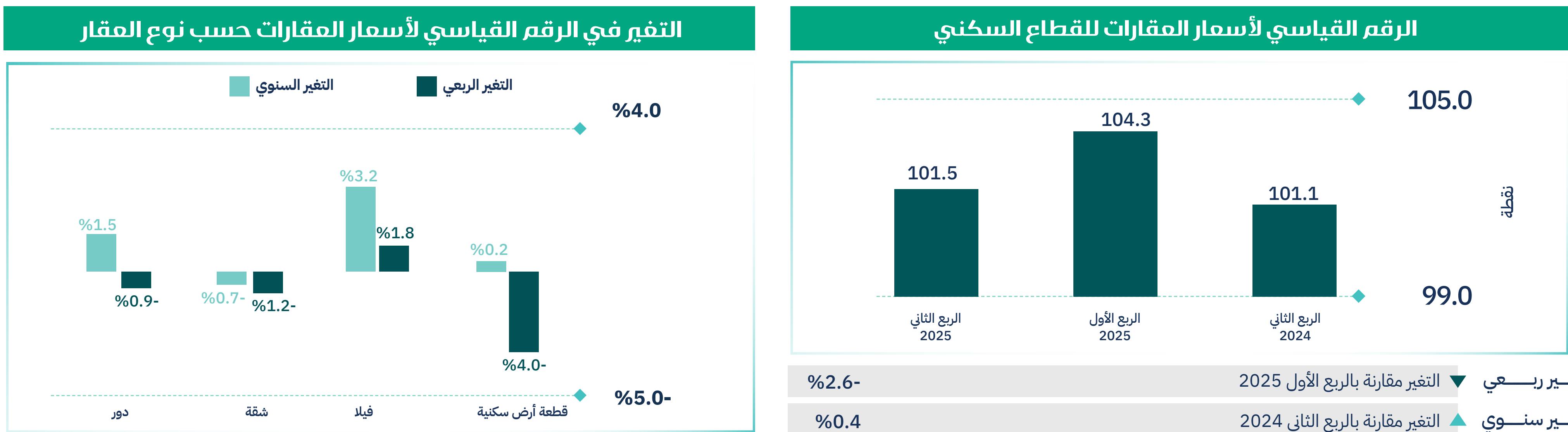
تغير ربعي التغير الربعي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): سجلت المنطقة الشرقية (7.3%) وتبوك (3.9%) أعلى نسب ارتفاع، في حين سجلت الحدود الشمالية (-7.2%) والباحة (-4.4%) أعلى نسب انخفاض.

تغير سنوي التغير السنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): سجلت تبوك (4.7%) والمنطقة الشرقية (4.2%) أعلى نسب ارتفاع، بينما سجلت عسير (-3.9%) والمدينة المنورة (-3.2%) أعلى نسب انخفاض.

نظرة عامة على الرقم القياسي لمؤشر أسعار العقارات للقطاع السكني على مستوى المملكة

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل الرقم القياسي لأسعار العقارات السكنية انخفاضاً على المستوى الربعي يقابله ارتفاع طفيف على المستوى السنوي. ويعزى التراجع الربعي بدرجة أساسية إلى الانخفاض المسجل في قطعة الأرض السكنية، وهو اتجاه متسبق مع ما سجله التمويل العقاري السكني من تراجع ربعي وارتفاع سنوي، بما قد يعكس بدء ظهور التأثيرات الأولية للإجراءات التنظيمية الأخيرة الهادفة إلى تحقيق التوازن في السوق العقارية.

الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع السكني
 خلال الربع الثاني 2025 نقطة 101.6



خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع السكني انخفاضاً على المستوى الربعي (4%) على المستوى السنوي. أما على المستوى السنوي، فسُجّلت الفيلا (3.2%) والدور (1.5%) أعلى نسبة ارتفاع، وسُجّلت الشقة انخفاضاً بنسبة (-0.7%).

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع السكني انخفاضاً ربعياً بنسبة -2.6% مقارنة بالربع الأول من عام 2025، وارتفاعاً سنوياً بنسبة -0.4% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

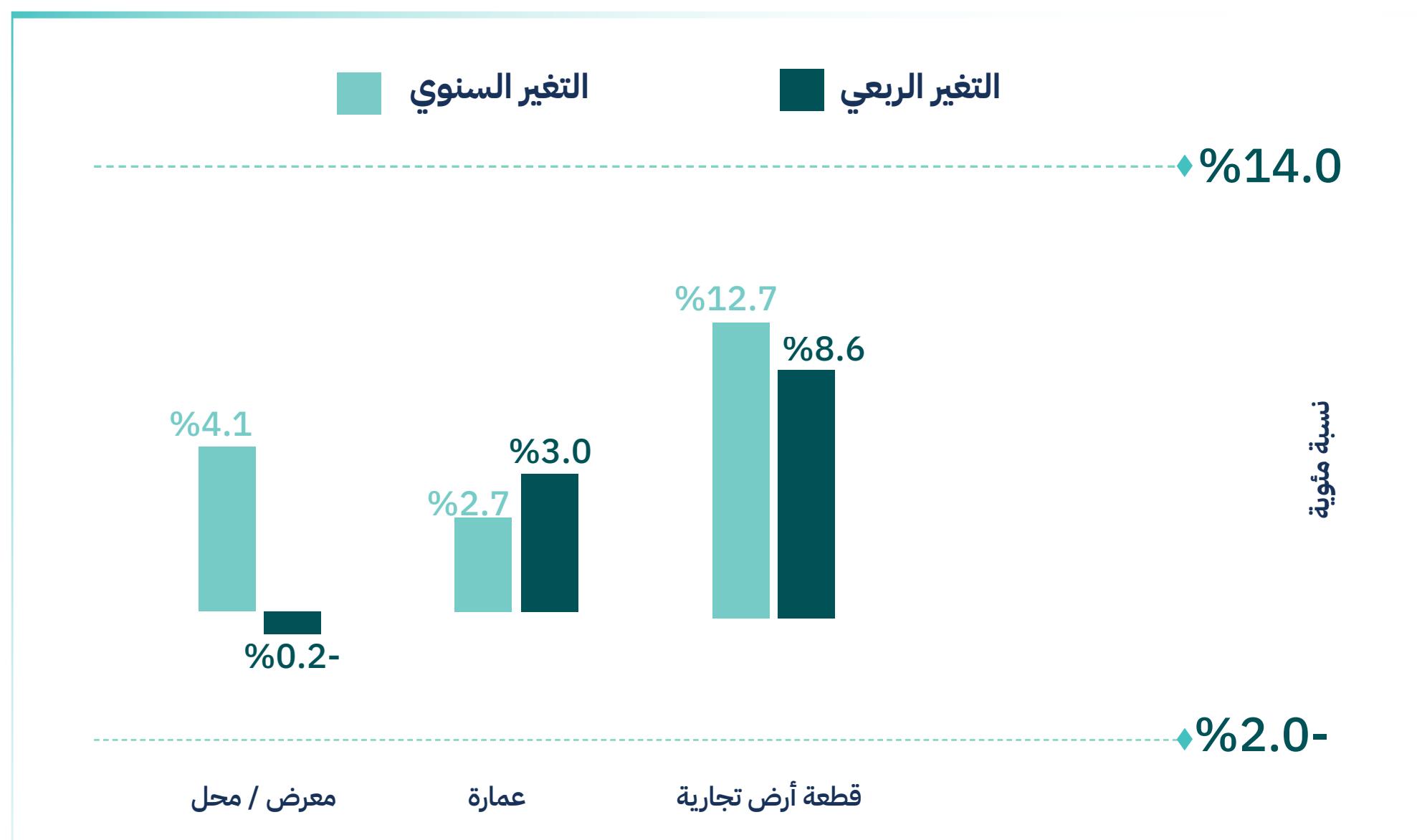
نظرة عامة على الرقم القياسي لمؤشر أسعار العقارات للقطاع التجاري على مستوى المملكة

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل الرقم القياسي لأسعار العقارات التجارية ارتفاعاً على المستويين الربعي والسنوي، وتعزى هذه الارتفاعات بدرجة أساسية إلى الزيادة المسجلة في أسعار قطع الأراضي التجارية. ويأتي ذلك في ظل استمرار العوامل الداعمة للتطور العقاري مثل المشاريع الكبرى والأحداث العالمية المقبلة في المملكة، ليكون القطاع التجاري الأعلى نمواً خلال الفترة مقارنة بالقطاعين السككي والزراعي.

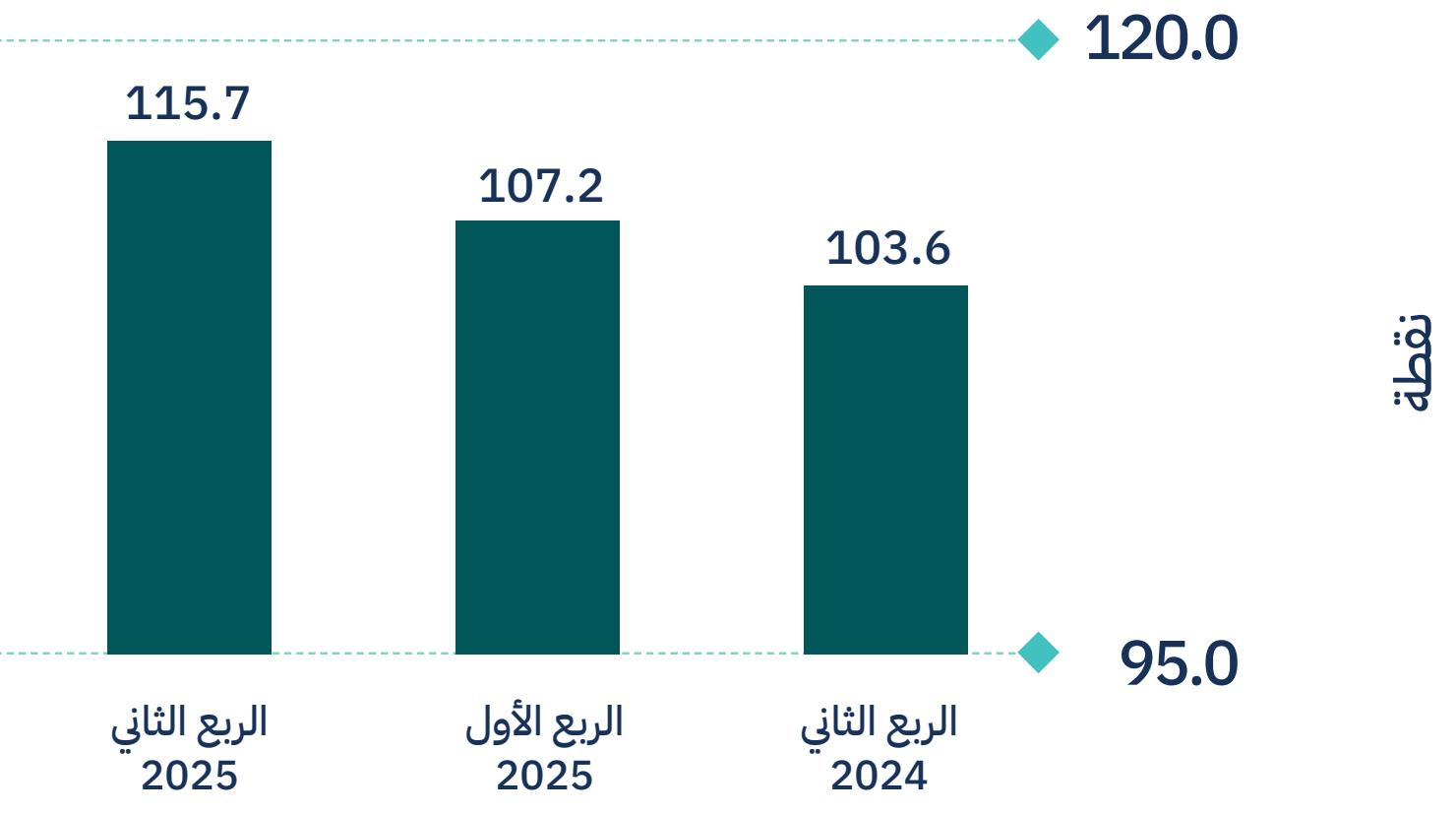
الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع التجاري

نقطة خلال الربع الثاني 2025 **115.7**

التغير في الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع التجاري حسب نوع العقار



الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع التجاري



سجلت قطع الأرض التجارية أعلى نسبة ارتفاع (8.6%) تليها العمارة بنسبة (3%)، في حين سجل معرض/ محل انخفاضاً بنسبة (-0.2%) على المستوى الربعي. أما على المستوى السنوي، فسجلت قطع الأرض التجارية أعلى نسبة ارتفاع بمعدل (12.7%) تليها معرض/ محل بنسبة (4.1%)، والعمارة (2.7%).

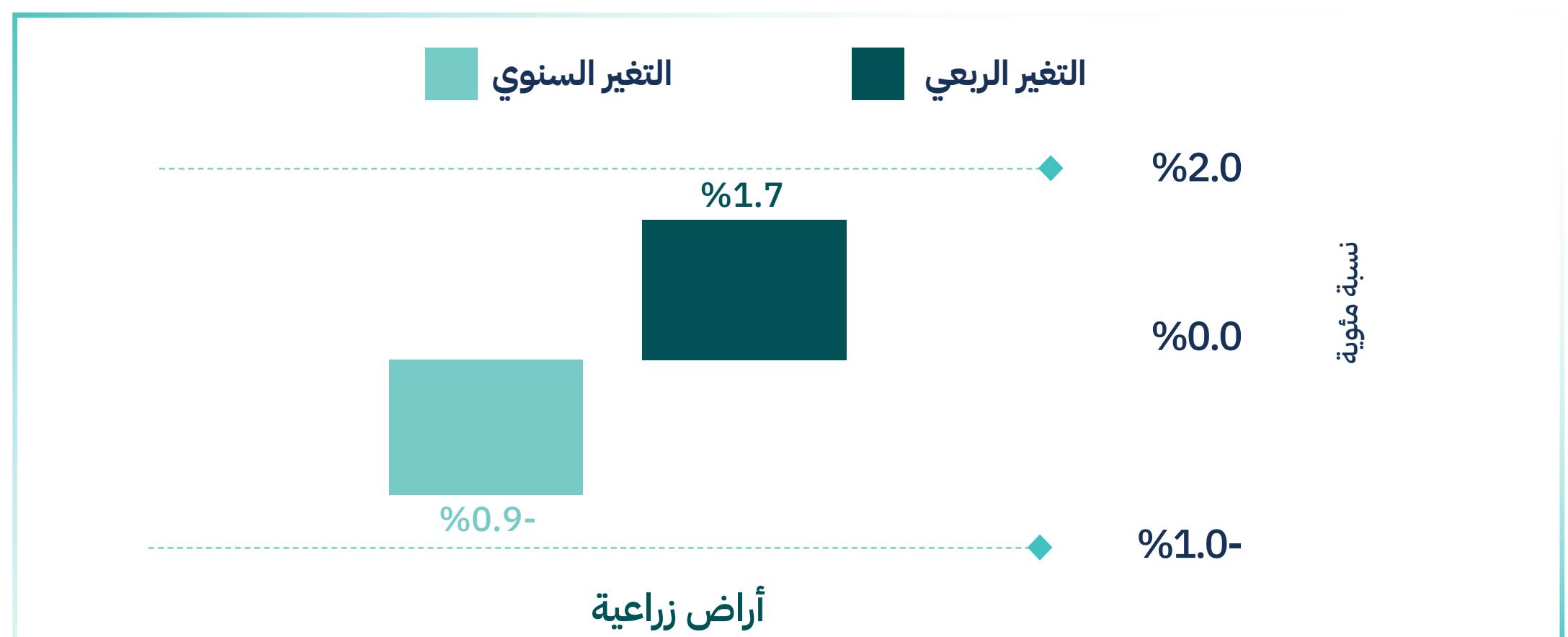
خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع التجاري ارتفاعاً بنسبة 7.9% مقارنة بالربع الأول من عام 2025، وارتفاعاً سنوياً بنسبة 11.7% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

الرقم القياسي لمؤشر أسعار العقارات للقطاع الزراعي

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل الرقم القياسي لأسعار العقارات في القطاع الزراعي ارتفاعاً على المستوى الربعي يقابله تراجع طفيف على المستوى السنوي، في حين كان الربع السابق قد شهد تراجعاً على المستوىين الربعي والسنوي، ما يعكس عودة محدودة للنمو في هذا القطاع الذي تتركز مكوناته في الأراضي الزراعية فقط.

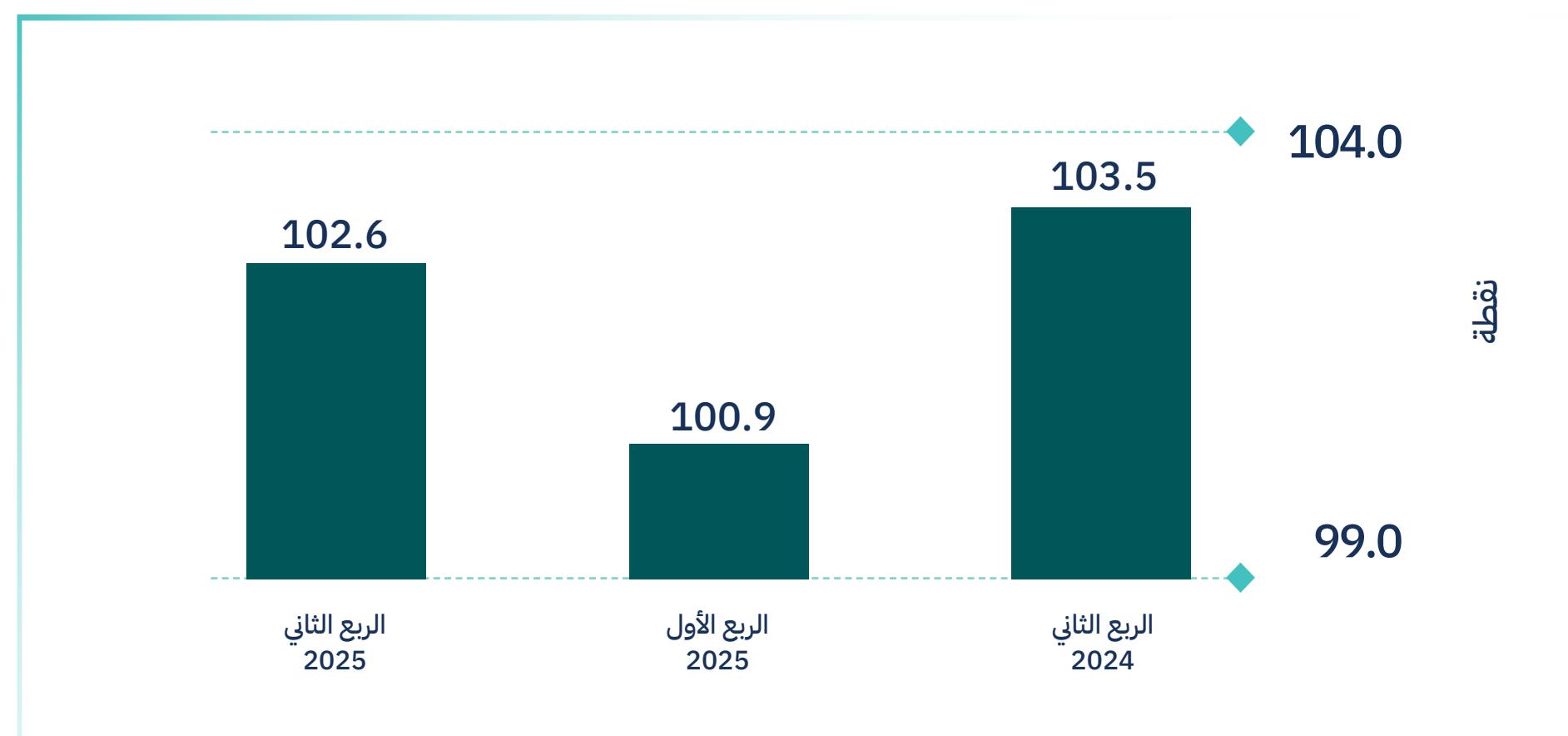
الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع الزراعي
 خلال الربع الثاني 2025 نقطة **102.6** 

التفير في الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع الزراعي حسب نوع العقار



سجلت الأراضي الزراعية ارتفاعاً بنسبة (1.7%) على المستوى الربعي. أما على المستوى السنوي، فسجلت الأراضي الزراعية انخفاضاً بنسبة (%0.9%).

الرقم القياسي لأسعار العقارات للقطاع الزراعي على مستوى المملكة



تغير ربعوي  التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 تغير سنوي  التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل الرقم القياسي لأسعار العقارات في القطاع الزراعي ارتفاعاً بنسبة 1.7% مقارنةً بالربع الأول من عام 2025، وانخفاضاً سنوياً بنسبة 0.9% مقارنةً بالربع الثاني من عام 2024.

03

مؤشرات اقتصادية للقطاع العقاري

03.1 الإنتاجية والتنوع الاقتصادي

03.1.1 الناتج المحلي للقطاع العقاري

03.1.2 الناتج المحلي لأنشطة العقارية

03.1.3 الناتج المحلي للتشييد والبناء

03.2 العمالة والتوظيف

03.2.1 المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.2.2 نسبة السعوديين المشتركون على رأس العمل في الأنشطة العقارية

03.3 التمويل والأسعار

03.3.1 التمويل العقاري السككي الجديد المقدم للأفراد

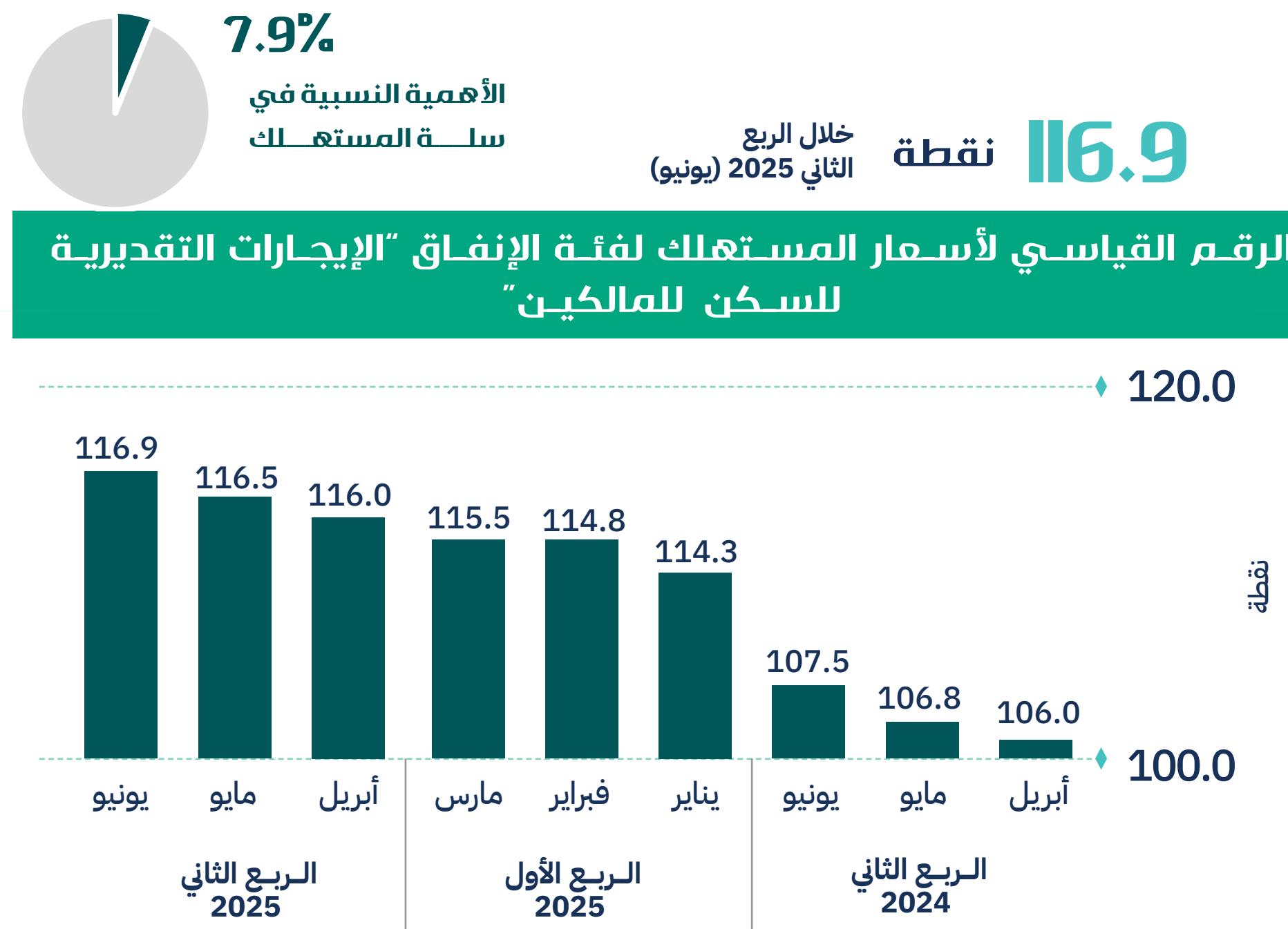
03.3.2 القروض العقارية

03.3.3 الرقم القياسي لأسعار العقارات

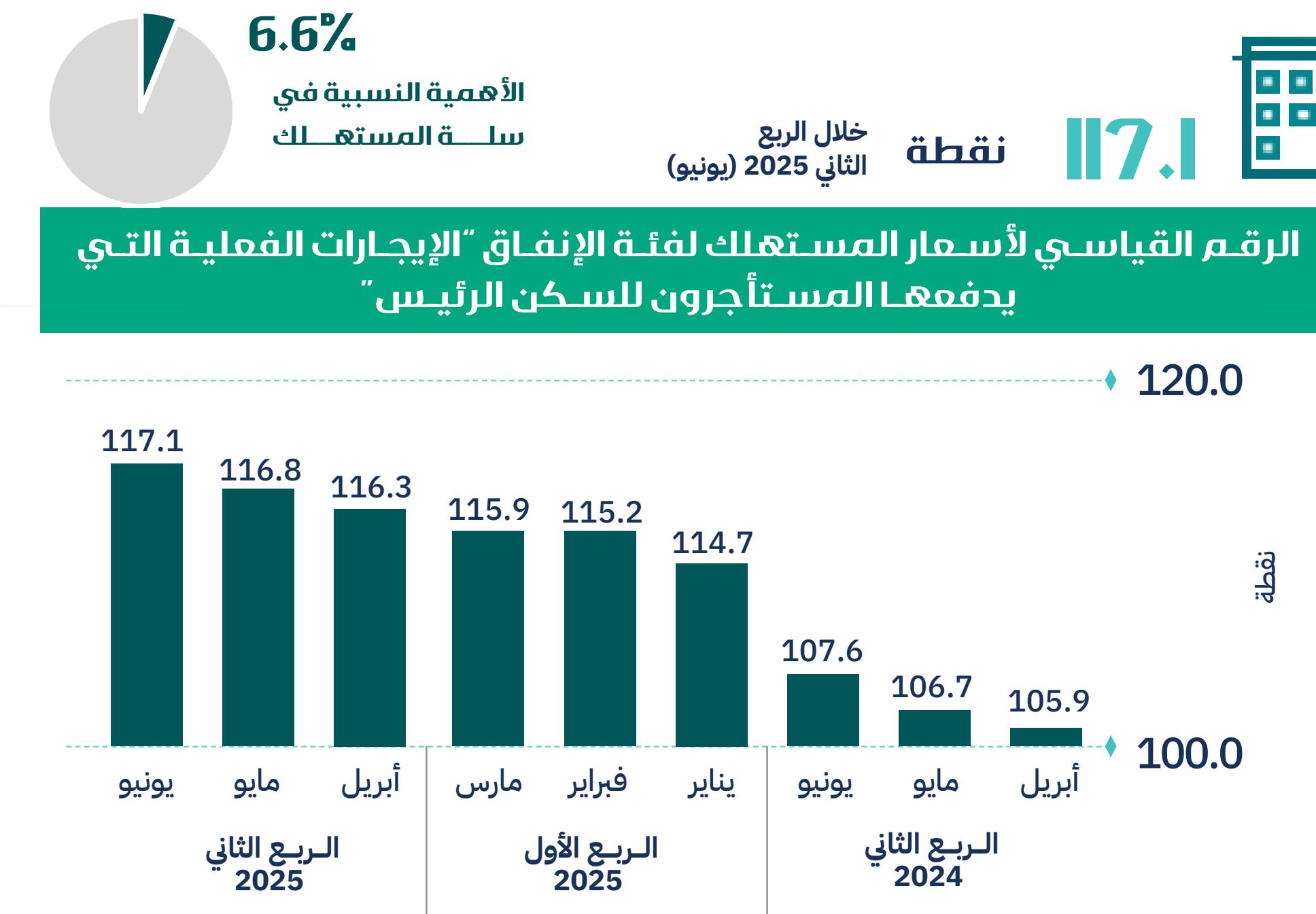
03.3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

الرقم القياسي لأسعار المستهلك لفئة الإنفاق "الإيجار المدفوع للسكن"

خلال الربع الثاني من 2025، ارتفع كلٌّ من الإنفاق على الإيجار الفعلي للمستأجرين والإيجار التقديرية للسكن المملوك على المستويين السنوي والربعوي، مع تباطؤ طفيف في الزيادة الربعية. ويلاحظ تقارب المؤشرين، إذ تعكس الإيجارات الفعلية الضغوط السوقية المباشرة بينما تتحرك الإيجارات التقديرية بوتيرة أبطأ، ما يدل على توازن هيكلٍ في السوق وغياب "فقاعة سعرية". ورغم بقاء النمو السنوي مرتفعاً (نحو 9%)، فإن تباطؤ الزيادة الربعية يعكس أثر القرارات التنظيمية، والتغيرات الموسمية، وزيادة العرض في السوق الإيجاري.



الرقم القياسي لأسعار المستهلك لفئة الإنفاق "الإيجارات التقديرية للسكن للملكين"



الرقم القياسي لأسعار المستهلك لفئة الإنفاق "الإيجارات الفعلية التي يدفعها المستأجرين للسكن الرئيسي"

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لفئة الإنفاق "الإيجارات التقديرية للسكن للملكين" بنهاية الربع الثاني (يونيو) من عام 2025 ارتفع بنسبة 1.2% مقارنةً بنهاية الربع الأول (مارس) من عام 2025، و 8.7% مقارنةً بنهاية الربع الثاني (يونيو) من عام 2024.

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لفئة الإنفاق "الإيجارات الفعلية التي يدفعها المستأجرين للسكن الرئيسي" بنهاية الربع الثاني (يونيو) من عام 2025 ارتفع بنسبة 1.1% مقارنةً بنهاية الربع الأول (مارس) من عام 2025، و 8.9% مقارنةً بنهاية الربع الثاني (يونيو) من عام 2024.

04.1 التعاملات العقارية

04.1.1 صفقات البيع العقارية

04.1.2 صفقات الإيجار العقارية

04.1.3 البيع والتأجير على الخارطة

04.1.4 مؤشرات أداء القطاع العقاري في السوق المالية

04.2 التنظيمات العقارية

04.2.1 التسجيل العيني

04.2.2 الوساطة العقارية

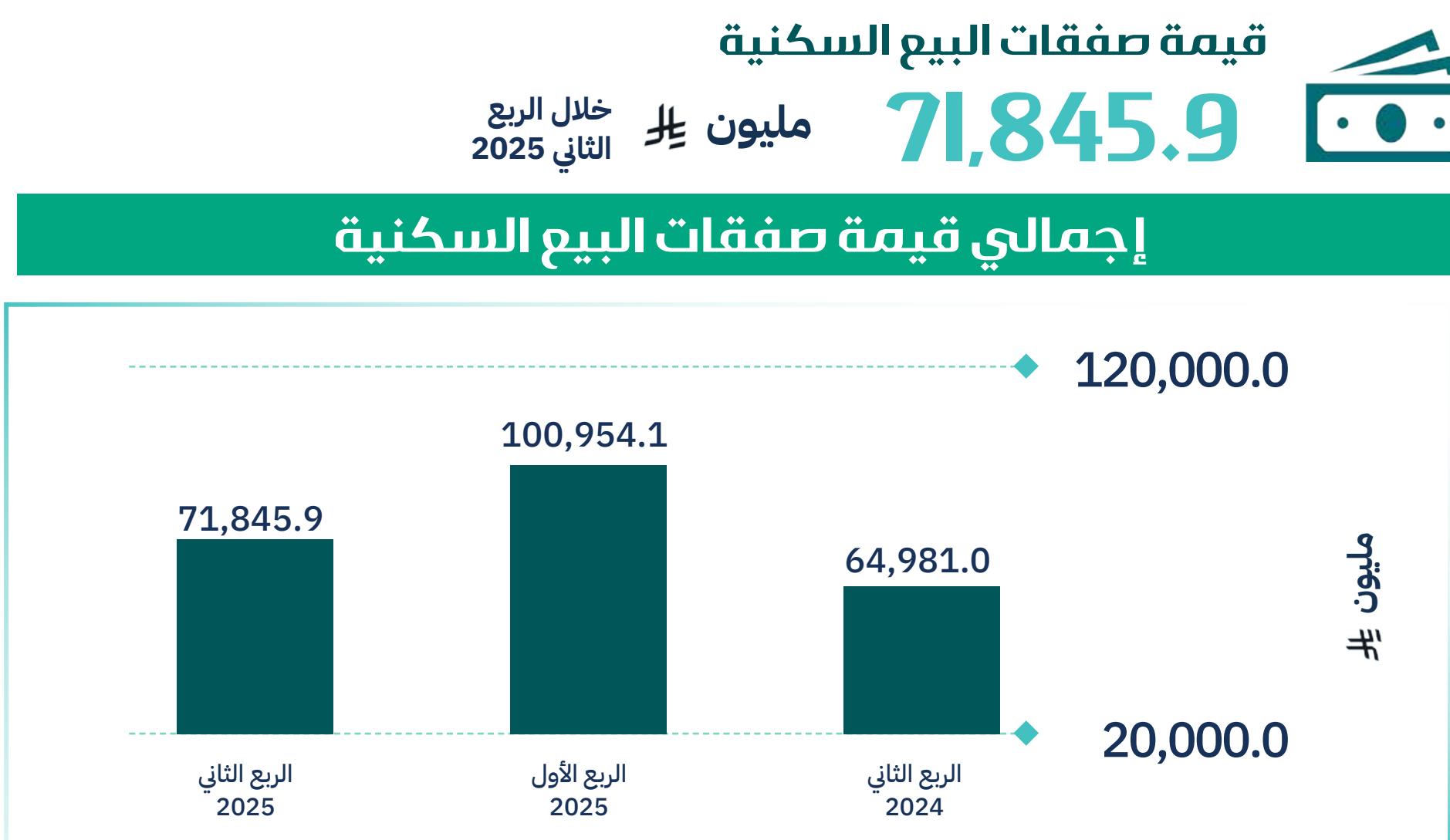
04.2.3 مخالفات الأنشطة العقارية المرصودة من قبل الهيئة

04

التعاملات
والتنظيمات
العقارية

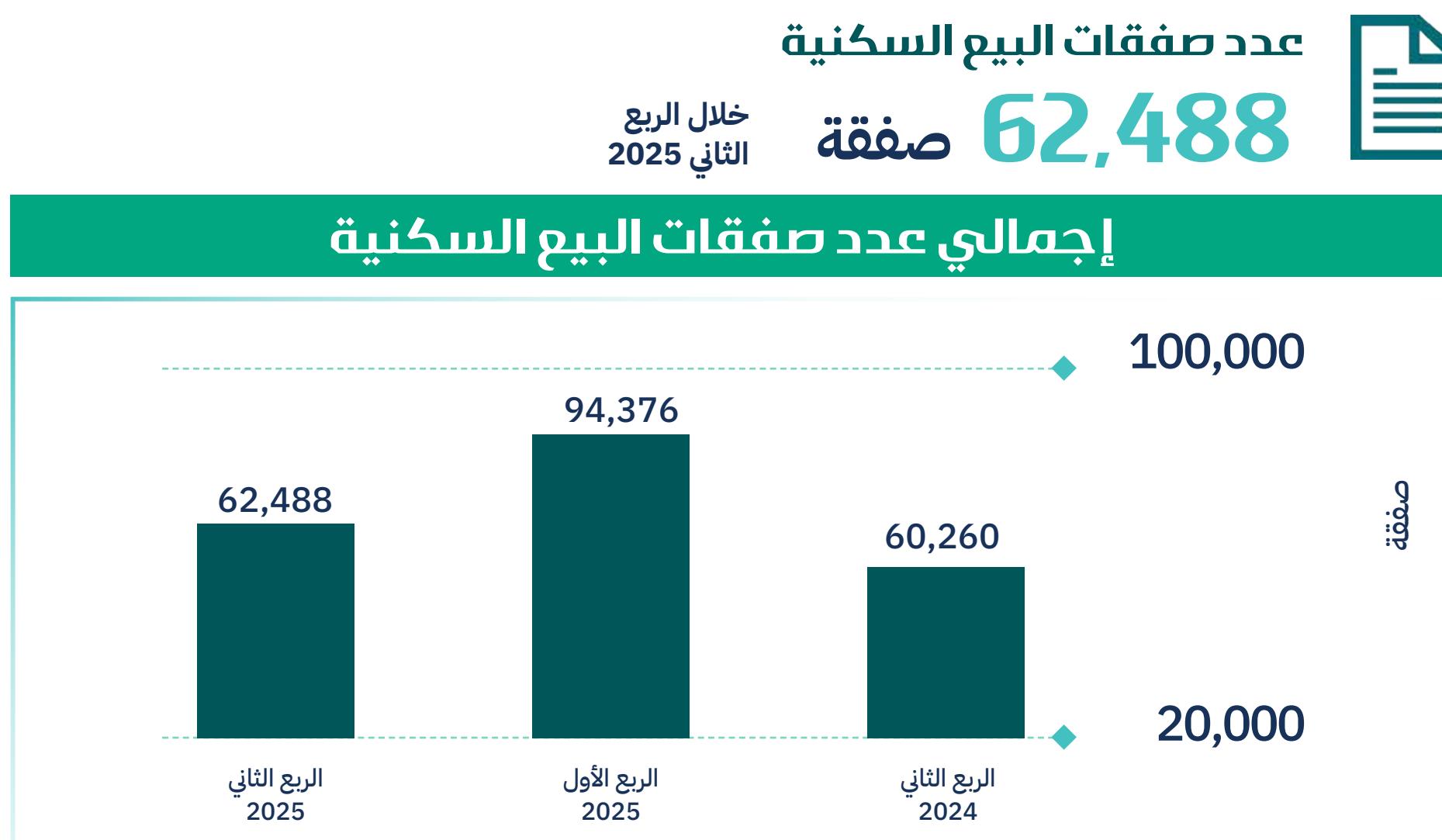
نظرة عامة على صفقات البيع السكنية على مستوى المملكة

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجلت الصفقات السكنية تراجعاً ربيعاً في العدد والقيمة، مقابل ارتفاع سنوي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويتسبّب هذا الاتجاه مع ما أظهره التمويل العقاري السكّني والرقم القياسي لأسعار العقارات السكنية، حيث شهدت جميعها انخفاضاً ربيعاً يقابلها نمو سنوي. وقد يُعزى ذلك إلى تأثير القرارات التنظيمية الأخيرة الهدافـة إلى إعادة التوازن وزيادة حجم العروض العقاري، بما يساهـم في تعزيز نضج السوق وتوجيه الاستثمار نحو الطلب الحقيقـي والفرص التـنموية، في انسجام مع مستـهدفـات رؤـيةـ المملكة 2030.



▼ تغير سنوي التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 ▲ تغير سنوي التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت قيمة صفقات البيع السكنية 71,845.9 مليون ريال خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً بنسبة 28.8% مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً بنسبة 10.6% مقارنة بالربع الثاني 2024.



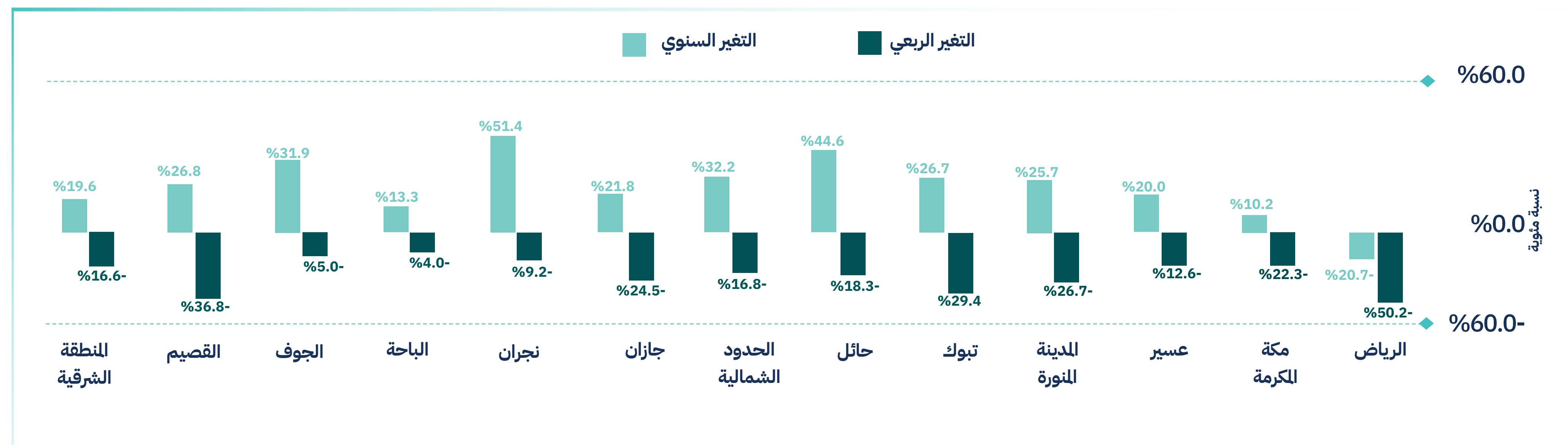
▼ تغير سنوي التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 ▲ تغير سنوي التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ عدد صفقات البيع السكنية 62,488.0 صـفـقةـ خلال الربع الثاني من عام 2025، مـسـجـلاًـ انـخـفـاصـاًـ نـسـبـتـهـ 33.8%ـ مـقارـنـةـ بـالـرـبـعـ الـأـوـلـ مـنـ عـامـ 2025ـ،ـ وـارـتـفـاعـاًـ نـسـبـتـهـ 3.7%ـ مـقارـنـةـ بـالـرـبـعـ الـثـانـيـ مـنـ عـامـ 2024ـ.

عدد صفقات البيع السكنية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّل عدد صفقات البيع السكنية في مختلف المناطق انخفاضاً ربعياً تجاوز النمو السنوي، ما يعكس تباطؤاً في وتيرة النشاط السكني خلال الفترة. كما شهدت الصفقات تفاوتاً بين المناطق، حيث سُجّلت الرياض الأبرز على المستوى الربعي، وهو ما يتزامن مع صدور حزمة من الإجراءات التنظيمية في العاصمة. وقد يشير ذلك إلى حالة من الترقب في السوق على المدى القصير، مقابل استمرار النشاط في بعض المناطق الأخرى على المستوى السنوي.

التغير في إجمالي عدد صفقات البيع السكنية



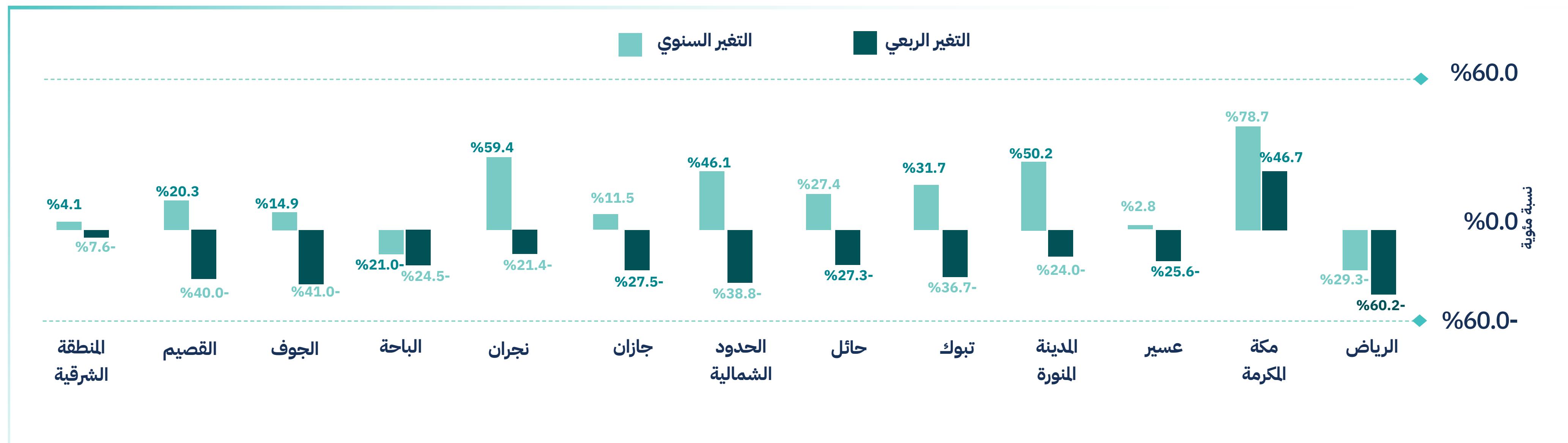
تغير ربعي التغير الربعي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): سُجّلت الرياض (50.2%) والقصيم (36.8%) أعلى نسب انخفاض، في حين لم يتم تسجيل أي ارتفاعات في باقي المناطق.

تغير سنوي التغير السنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): سُجّلت نجران (51.4%) وحائل (44.6%) أعلى نسب ارتفاع، بينما سُجّلت الرياض (-20.7%) الانخفاض السنوي الوحيد.

قيمة صفقات البيع السكنية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، شهدت قيمة صفقات البيع السكنية في مختلف المناطق تباطؤاً على المستوى الريعي بشكل عام، في حين برزت مكة المكرمة بنمو ملحوظ على المستوىين الريعي والسنوي، ويرجح أن تكون هذه الارتفاعات مرتبطة بصفقات كبيرة محدودة أثرت على إجمالي القيمة في هذه المناطق. في المقابل، سجلت الرياض التراجع الأبرز على المستوى الريعي، ما قد يعكس حالة ترقب في السوق السكنية في ظل الإجراءات التنظيمية الأخيرة.

التغير في إجمالي قيمة صفقات البيع السكنية

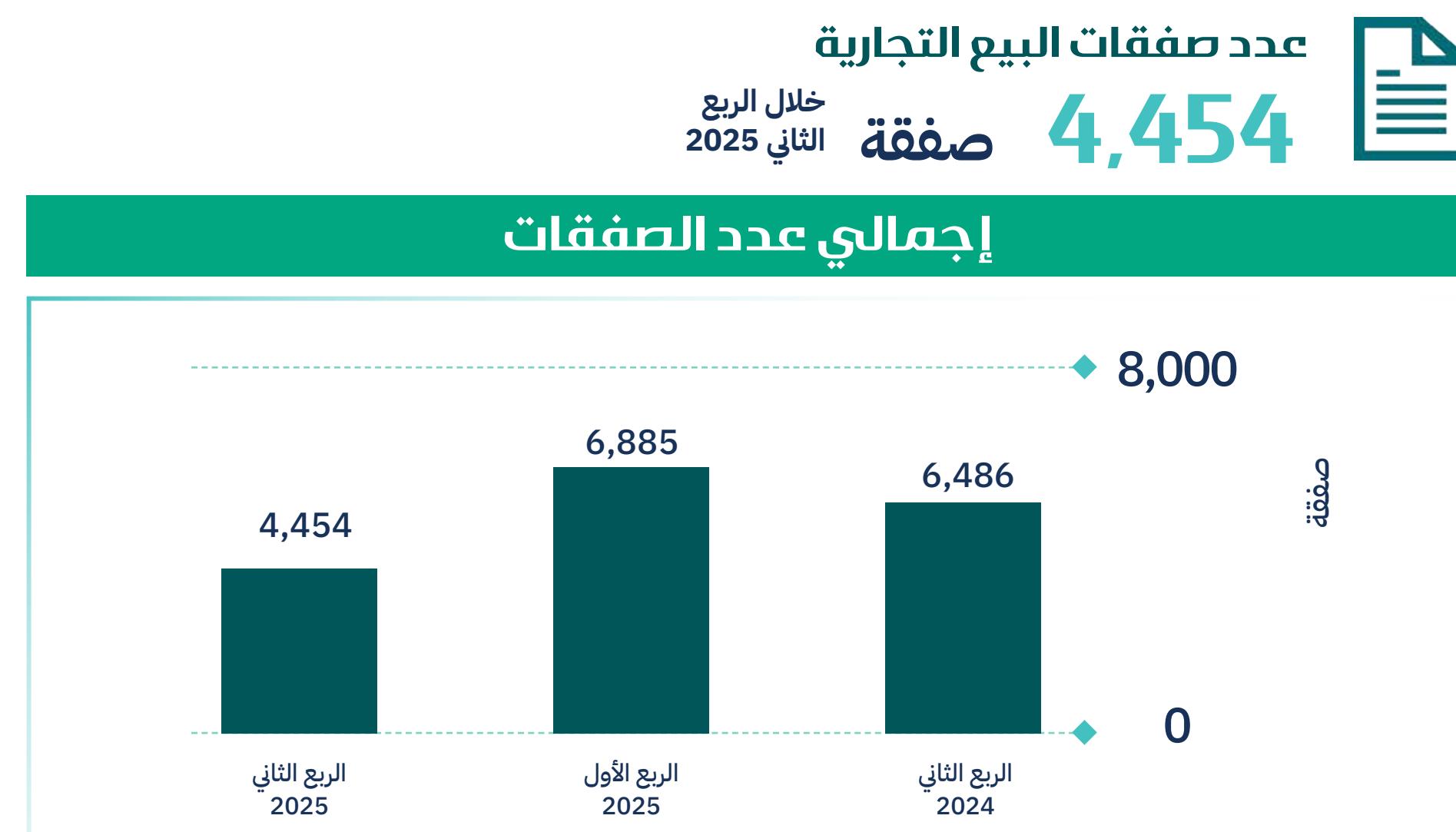
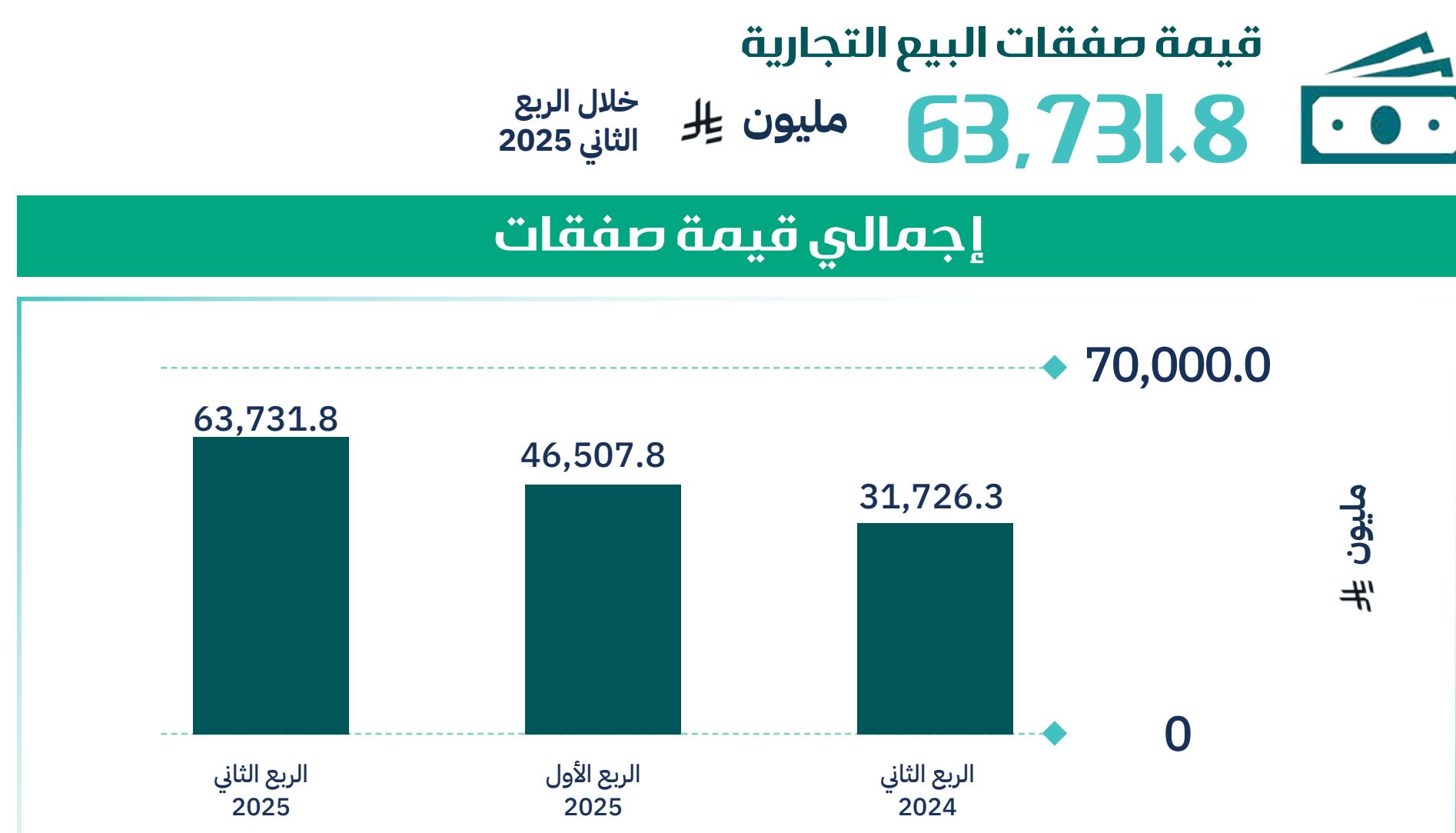


تغير ربعي التغير (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): سجلت مكة المكرمة (46.7%) نسبة الارتفاع الوحيدة، في حين سجلت الرياض (60.2%) والجوف (-41.0%) أعلى نسب انخفاض.

تغير سنوي التغير (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): سجلت مكة المكرمة (78.7%) ونجران (59.4%) أعلى نسب ارتفاع، بينما سجلت الرياض (-29.3%) والباحة (-21.0%) أعلى نسب انخفاض.

نظرة عامة على صفقات البيع التجارية على مستوى المملكة

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجلت صفقات البيع التجارية انخفاضاً ملحوظاً في العدد، لتصل إلى أدنى مستوى خلال العامين الأخيرين، ما يعكس حالة ترقب في السوق لزيادة من الوضوح حول آثار التشريعات الجديدة. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الصفقات بما ينسجم مع ما أظهره الرقم القياسي للعقارات التجارية من نمو هو الأعلى بين القطاعات، غير أن وتيرة النمو الريعي جاءت أقل من السنوي، مما قد يشير إلى تباطؤ نسبي في النشاط التجاري خلال هذه الفترة.



تغیر ربعي ▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 %37.0

تغیر سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024
 %100.9

تغیر ربعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 %35.3-

تغیر سنوي ▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024
 %31.3-

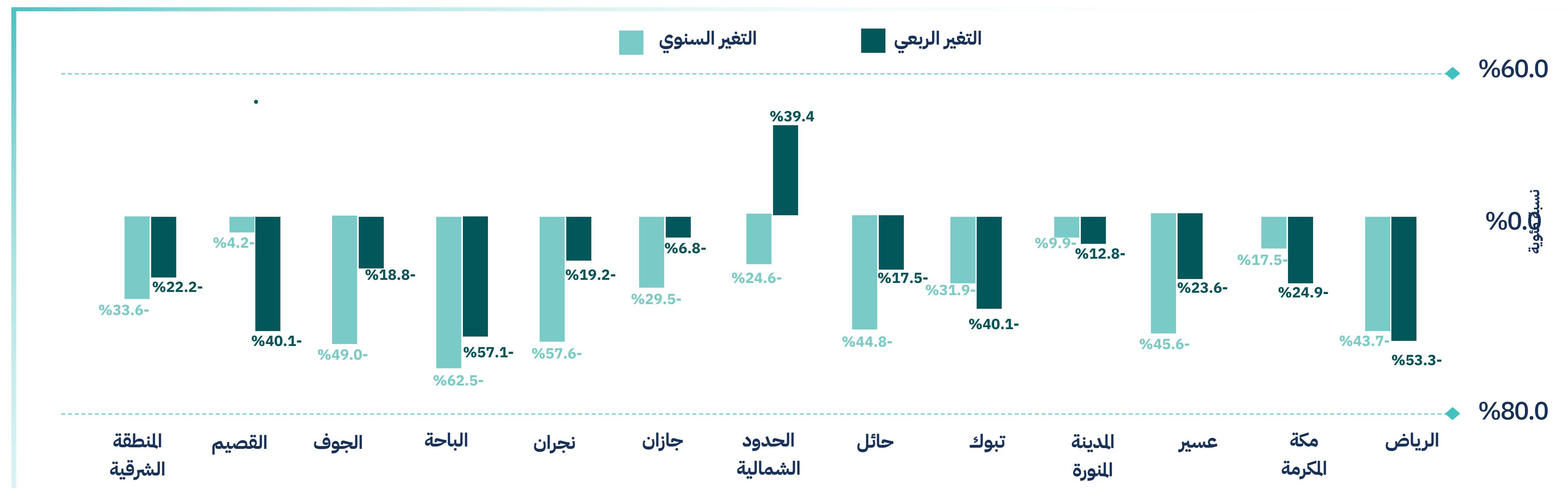
بلغت قيمة صفقات البيع التجارية 63,731.8 مليون ريال خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة %37.0 مقارنة بالربع الأول 2025، وبنسبة %100.9 مقارنة بالربع الثاني 2024.

بلغ عدد صفقات البيع التجارية 4,454.0 صفقة خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً نسبته %35.3- مقارنة بالربع الأول من عام 2025، وبنسبة %31.3- مقارنة بالربع الأول من عام 2024.

التغير في إجمالي عدد صفقات البيع التجارية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجلت معظم المناطق تراجعاً في صفقات البيع التجارية على المستويين الربعي والسنوي، في حين بُرِزت الحدود الشمالية بارتفاع سنوي قد يُعزى إلى بعض العوامل المحلية أو صفقات نوعية محدودة انعكست على المؤشر. ويُظهر ذلك تفاوتاً طبيعياً بين المناطق تبعاً لاختلاف أحجام الأسواق وظروفها المحلية، دون أن يغيّر من الاتجاه العام الذي يشير إلى تباطؤ نسبي في النشاط التجاري.

التغير في إجمالي عدد صفقات البيع التجارية

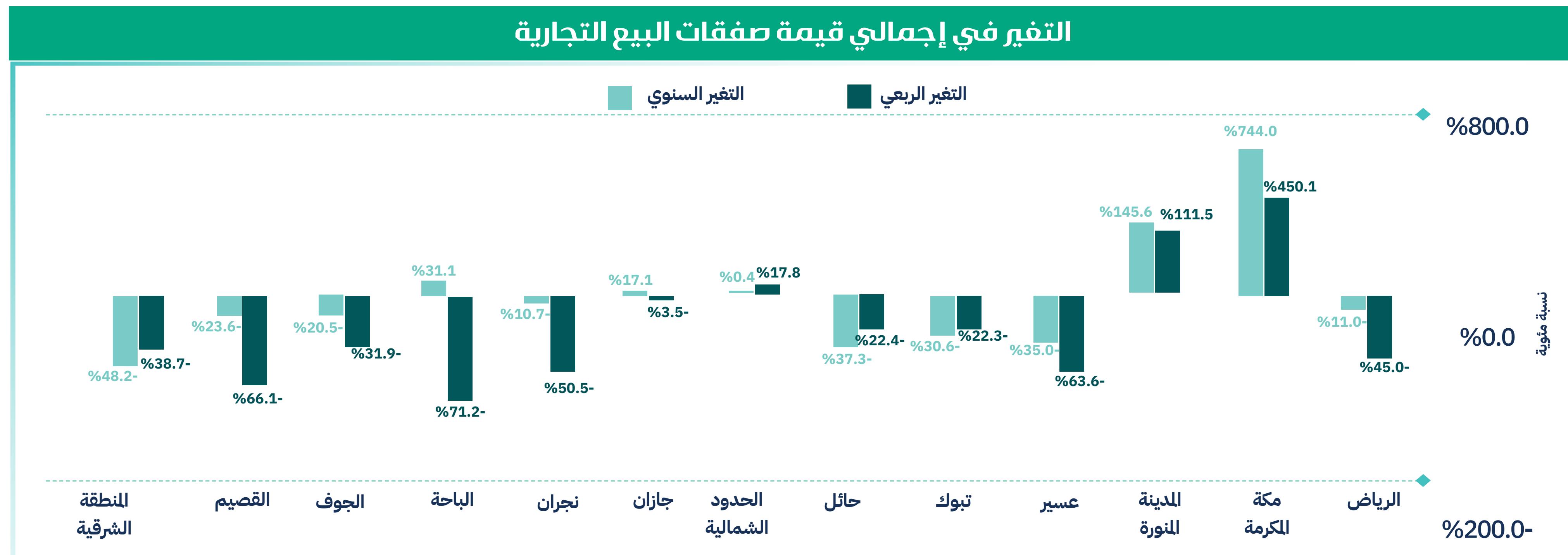


تغّير ربعي التغيير الربعي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): سُجلت منطقة الحدود الشمالية (39.4%) نسبة الارتفاع الوحيدة، في حين سُجلت الباحة (-57.1%) والرياض (-53.3%) أعلى نسب انخفاض.

تغّير سنوي التغيير السنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): لم تسجل أي ارتفاعات على المستوى السنوي، في حين سُجلت الباحة (-62.5%) ونجران (-57.6%) أعلى نسب انخفاض.

قيمة صفقات البيع التجارية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، أظهرت قيمة صفقات البيع التجارية تراجعاً في معظم المناطق على المستويين الريعي والسنوي، في حين سجلت مكة المكرمة والمدينة المنورة ارتفاعات استثنائية ملحوظة. ويُرجح أن يكون مرتبطة بالطلب الموسمي المتزايد خلال فترة الحج وما يرتبط به من نشاط اقتصادي موسمي، مما يسهم في زيادة الطلب على العقارات التجارية في هاتين المنطقتين سواء عبر صفقات مباشرة أو استثمارات مرتبطة بالخدمات والأنشطة المساعدة. في المقابل، يعكس التراجع في بقية المناطق حالة تباطؤ عام في السوق التجارية مقارنة بالزخم الموسمي المحدود في بعض المناطق.

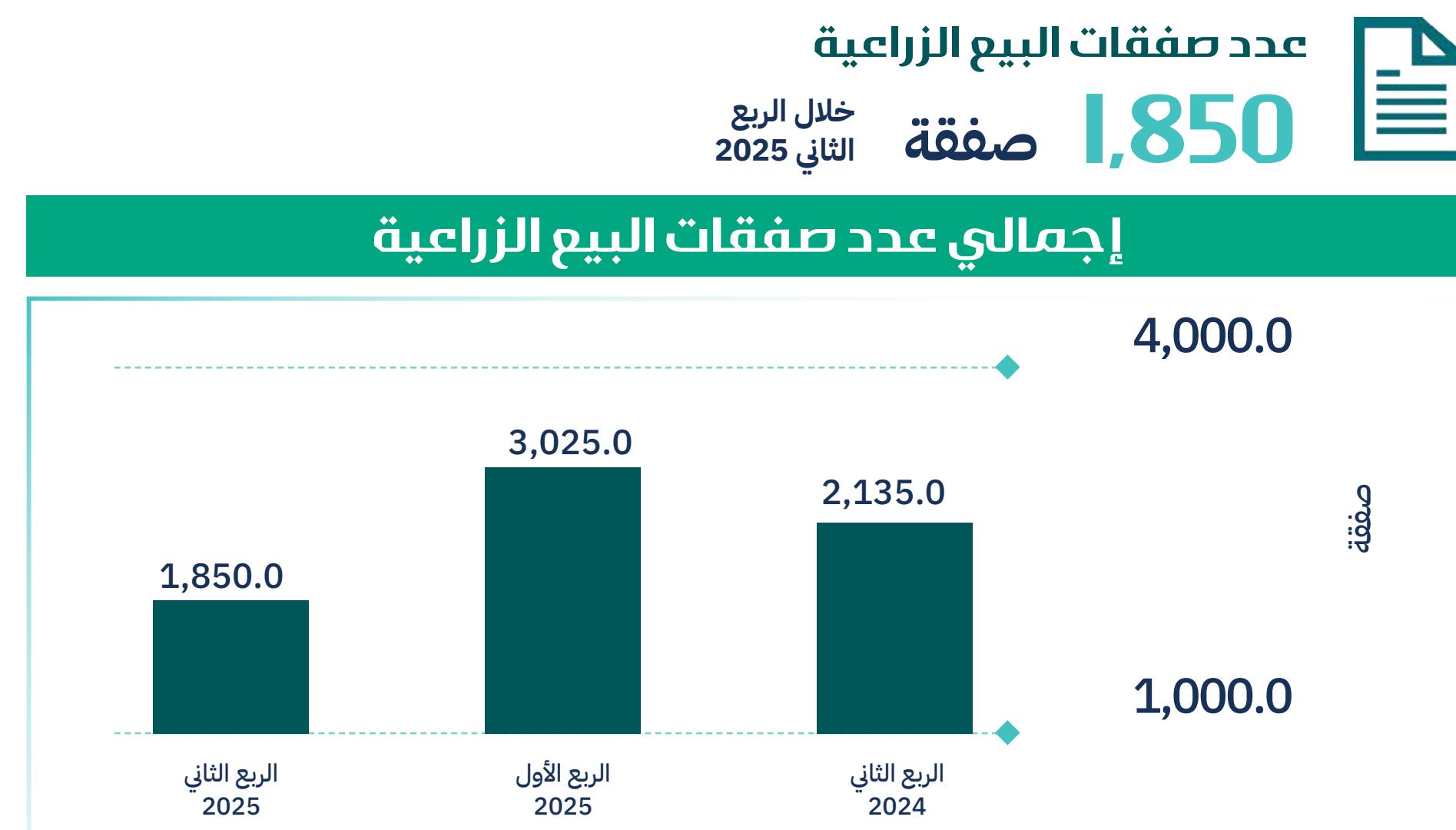
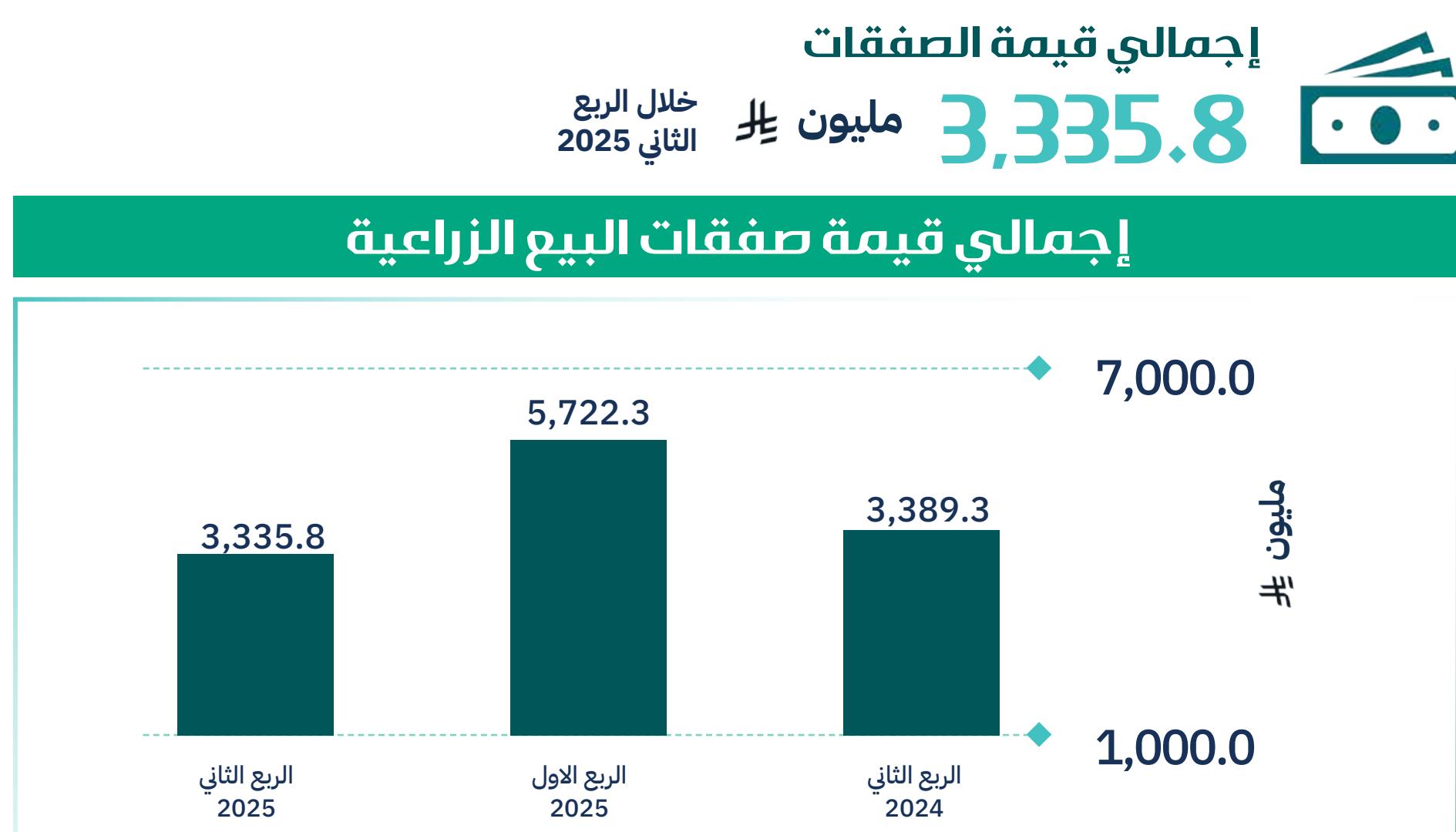


تغير ربعي التغير الريعي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): سجلت مكة المكرمة (450.1%) والمدينة المنورة (111.5%) أعلى نسب ارتفاع، في حين سجلت الباحة (71.2%) والقصيم (66.1%) أعلى نسب انخفاض.

تغير سنوي التغير السنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): سجلت مكة المكرمة (744.0%) والمدينة المنورة (145.6%) أعلى نسب ارتفاع، في حين سجلت المنطقة الشرقية (-48.2%) وحائل (-37.3%) أعلى نسب انخفاض.

نظرة عامة على صفقات البيع الزراعية على مستوى المملكة

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّلت الصفقات الزراعية تراجعاً على المستويين الريعي والسنوي في العدد والقيمة، مع كون التراجع في القيمة أكبر من التراجع في العدد على المستوى الريعي، ما يشير إلى انخفاض متوسط قيمة الصفقة الواحدة، أو توجه النشاط نحو صفقات أقل قيمة أو في مناطق محددة. وبشكل عام، يعكس ذلك تباطؤاً في وتيرة النشاط الزراعي خلال الفترة.



تغیر رئيسي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
تغیر سنوي ▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

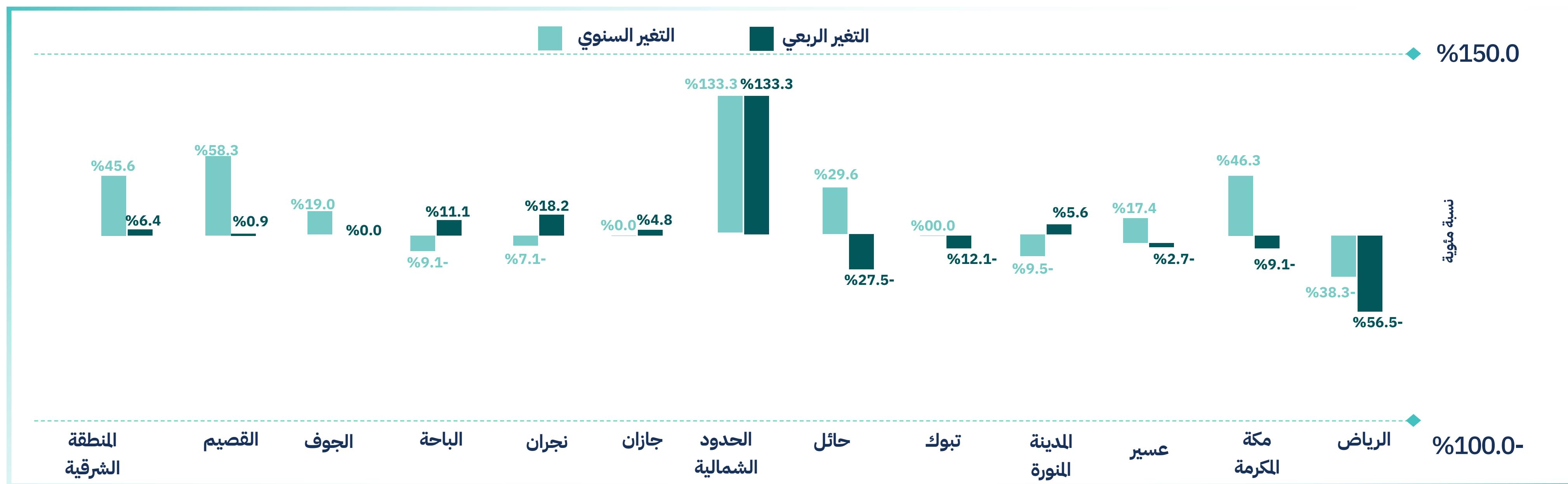
بلغت قيمة صفقات البيع الزراعية 3,335.8 مليون ريال خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً نسبته -41.7% مقارنة بالربع الأول 2025، وبنسبة -1.6% مقارنة بالربع الثاني 2024.

بلغ عدد صفقات البيع الزراعية 1,850.0 صفقة خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلاً انخفاضاً نسبته -38.8% مقارنة بالربع الأول من عام 2025، وبنسبة -13.3% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

صفقات البيع الزراعية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، أظهر عدد صفقات البيع الزراعية تبايناً واضحًا بين المناطق؛ حيث سجلت بعض المناطق نمواً سنويًّا لافتاً مثل الحدود الشمالية والقصيم، في حين شهدت منطقة الرياض الربعين الريعي والسنوي. ويعكس هذا التباين اختلاف ديناميكيات السوق المحلية، حيث يتأثر النشاط الزراعي غالباً بالعوامل الموسمية والطلب المحلي.

التغير في إجمالي عدد صفقات البيع الزراعية



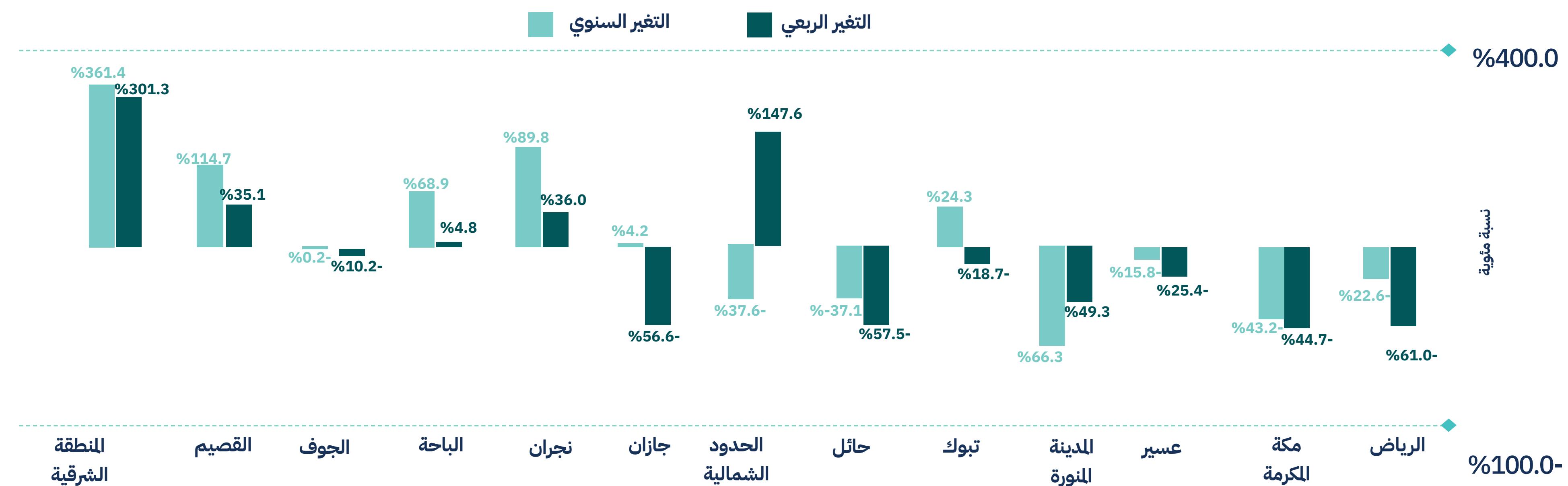
تغير ربعي الربع الأول 2025 مقارنة بالربع الرابع 2024: سجلت الحدود الشمالية (50.0%) أعلى نسب ارتفاع، في حين سجلت المدينة المنورة (-56.6%) ونجران (-47.6%) أعلى نسب انخفاض.

تغير سنوي التغير السنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): سجلت الحدود الشمالية (133.3%) والقصيم (58.3%) أعلى نسب ارتفاع، في حين سجلت الرياض (-38.3%) والمدينة المنورة (-9.5%) أعلى نسب انخفاض.

قيمة صفقات البيع الزراعية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، أظهرت صفقات البيع الزراعية تبايناً ملحوظاً بين المناطق؛ إذ سجلت بعض المناطق ارتفاعات كبيرة في القيمة مثل المنطقة الشرقية والقصيم ونجران على المستوى السنوي، في المقابل شهدت مناطق أخرى كالرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة تراجعات على المستوى الريعي والسنوي. ويتسبق ذلك مع ما عكسته بيانات عدد الصفقات الزراعية خلال الفترة نفسها، حيث يُعزى جانب من النمو في القيم إلى صفقات محدودة ذات قيمة مرتفعة، في حين تعكس التراجعات تباين ديناميكيات السوق المحلية.

التغير في إجمالي قيمة صفقات البيع الزراعية حسب المناطق



تغير ربيعي التغير الريعي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): سجلت المنطقة الشرقية (301.3%) والحدود الشمالية (147.6%) أعلى نسب ارتفاع، في حين سجلت الرياض (61.0%) وحائل (-57.5%) أعلى نسب انخفاض.

تغير سنوي التغير السنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): سجلت المنطقة الشرقية (361.4%) ونجران (89.8%) أعلى نسب ارتفاع، في حين سجلت المدينة المنورة (-66.3%) ومكة المكرمة (-43.2%) أعلى نسب انخفاض.

ملاحظة: تمت معالجة البيانات لضمان دقتها واتساقها، ويشمل ذلك استبعاد الصفقات غير المصنفة جغرافياً.

المصدر: الهيئة العامة للعقار

04.1 التعاملات العقارية

04.1.1 صفقات البيع العقارية

04.1.2 صفقات الإيجار العقارية

04.1.3 البيع والتأجير على الخارطة

04.1.4 مؤشرات أداء القطاع العقاري في السوق المالية

04.2 التنظيمات العقارية

04.2.1 التسجيل العيني

04.2.2 الوساطة العقارية

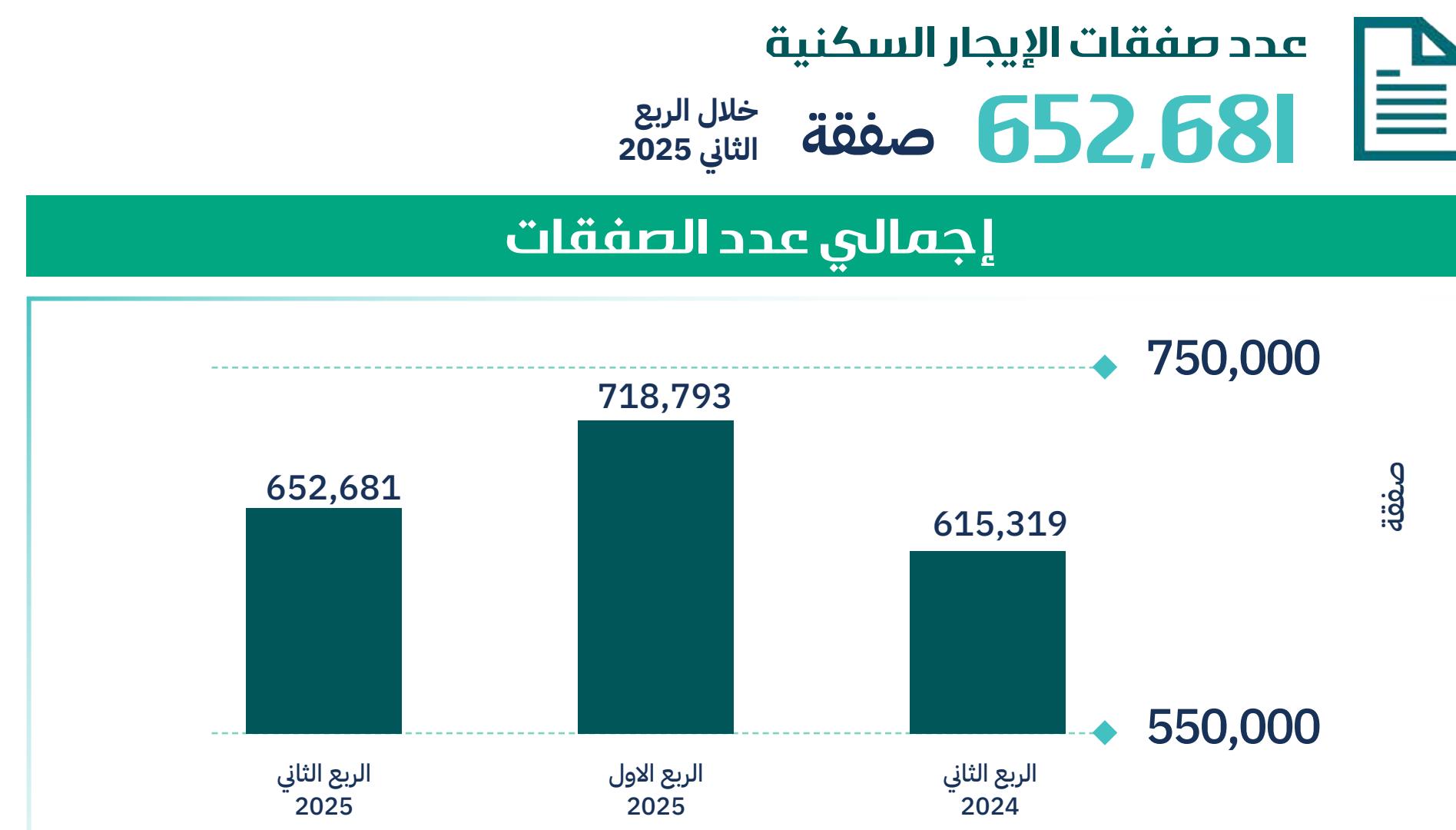
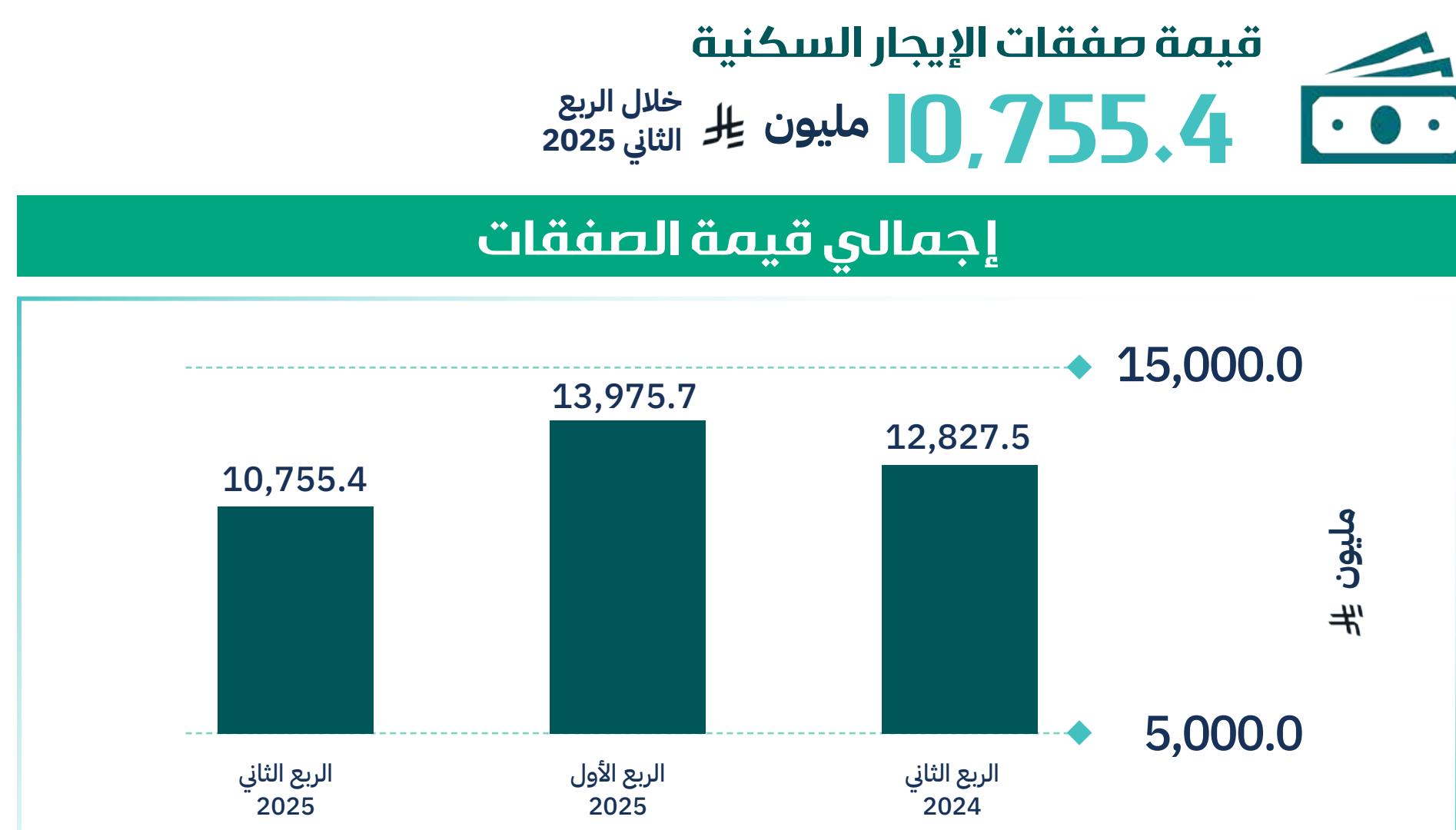
04.2.3 مخالفات الأنشطة العقارية المرصودة من قبل الهيئة

04

التعاملات
والتنظيمات
العقارية

نظرة عامة على صفقات الإيجار السكنية على مستوى المملكة

خلال الربع الثاني من عام 2025، تراجعت صفقات الإيجار السكنية على المستوى الريعي في العدد والقيمة، إذ كان الانخفاض في القيمة أكبر من الانخفاض في العدد، ما قد يشير إلى انخفاض متوسط قيمة الصفقة الواحدة أو تحولاً في أنماط الطلب. وقد يُعزى ذلك جزئياً إلى القرارات التنظيمية الأخيرة المتعلقة بضبط العلاقة التعاقدية بين المؤجر والمستأجر، والتي انعكست في تباطؤ قصير المدى في وتيرة النشاط.



تغیر ریعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 %23.0-
 تغیر سنوي ▼ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024
 %16.2-

تغیر ریعي ▼ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 %9.2-
 تغیر سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024
 %6.1

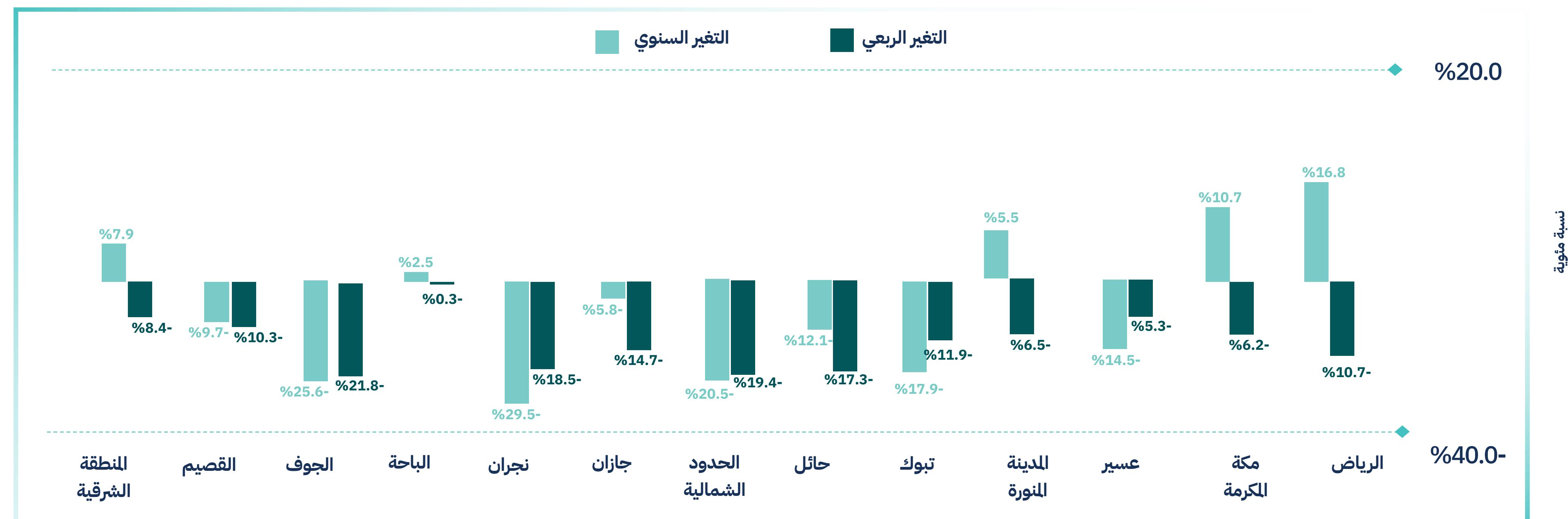
بلغت قيمة صفقات الإيجار السكنية 10,755.4 مليون ريال خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً بنسبة -%23.0 مقارنة بالربع الأول 2025، وبنسبة -%16.2 مقارنة بالربع الثاني 2024.

بلغ عدد صفقات الإيجار السكنية 652,681 صفقة خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلًّا انخفاضاً نسبته -%9.2 مقارنة بالربع الأول من عام 2025، وارتفاعاً بنسبة %6.1 مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

عدد صفقات الإيجار السكنية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، تراجع عدد صفقات الإيجار السكنية على المستوى الريعي في غالبية المناطق، ما يعكس تباطؤ النشاط على المدى القصير، فيما برزت الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية بتسجيلها زيادات على المستوى السنوي، وقد يعزى هذا التباين إلى عوامل محلية مثل توقيت تجديد العقود أو الأثر الموسمى لحركة الإيجارات.

التغير في إجمالي عدد صفقات الإيجار السكنية



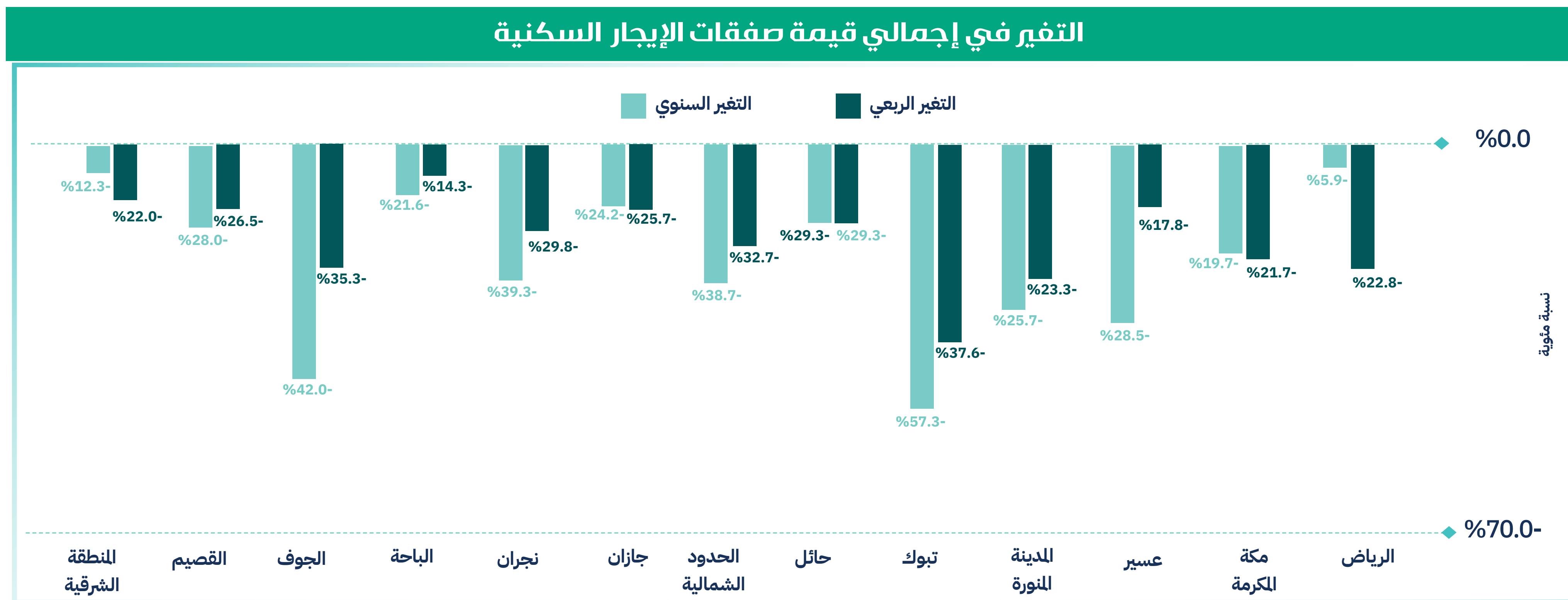
تغير ربعى (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): لم تسجل أي ارتفاعات في إجمالي قيمة صفقات الإيجار السكنية، في حين سجلت الجوف (-21.8%) والحدود الشمالية (-19.4%) وهي أعلى نسب انخفاض.

تغير سنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): سجلت منطقة الرياض أعلى نسبة ارتفاع (16.8%)، تلتها مكة المكرمة (10.7%)، في حين سجلت منطقة نجران (-29.6%) والجوف (-25.6%) أعلى نسب انخفاض.

قيمة صفقات الإيجار السكنية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، سجّلت صفات الإيجار السكنية تراجعاً في القيمة على المستويين الريعي والسنوي، مقابل انخفاض أقل في عدد الصفقات. وقد يعكس ذلك توجّهاً نحو وحدات أقل تكلفة، أو تأثراً بعوامل موسمية مرتبطة بتوقيت تجديد العقود، فضلاً عن حالة الترقب في السوق في ظل الإعلان عن الإجراءات التنظيمية الأخيرة. وبشكل عام، فإن التراجع المترافق معه في القيم يشير إلى اتساع نطاق التباطؤ في النشاط السكني.

التغير في إجمالي قيمة صفقات الإيجار السكنية

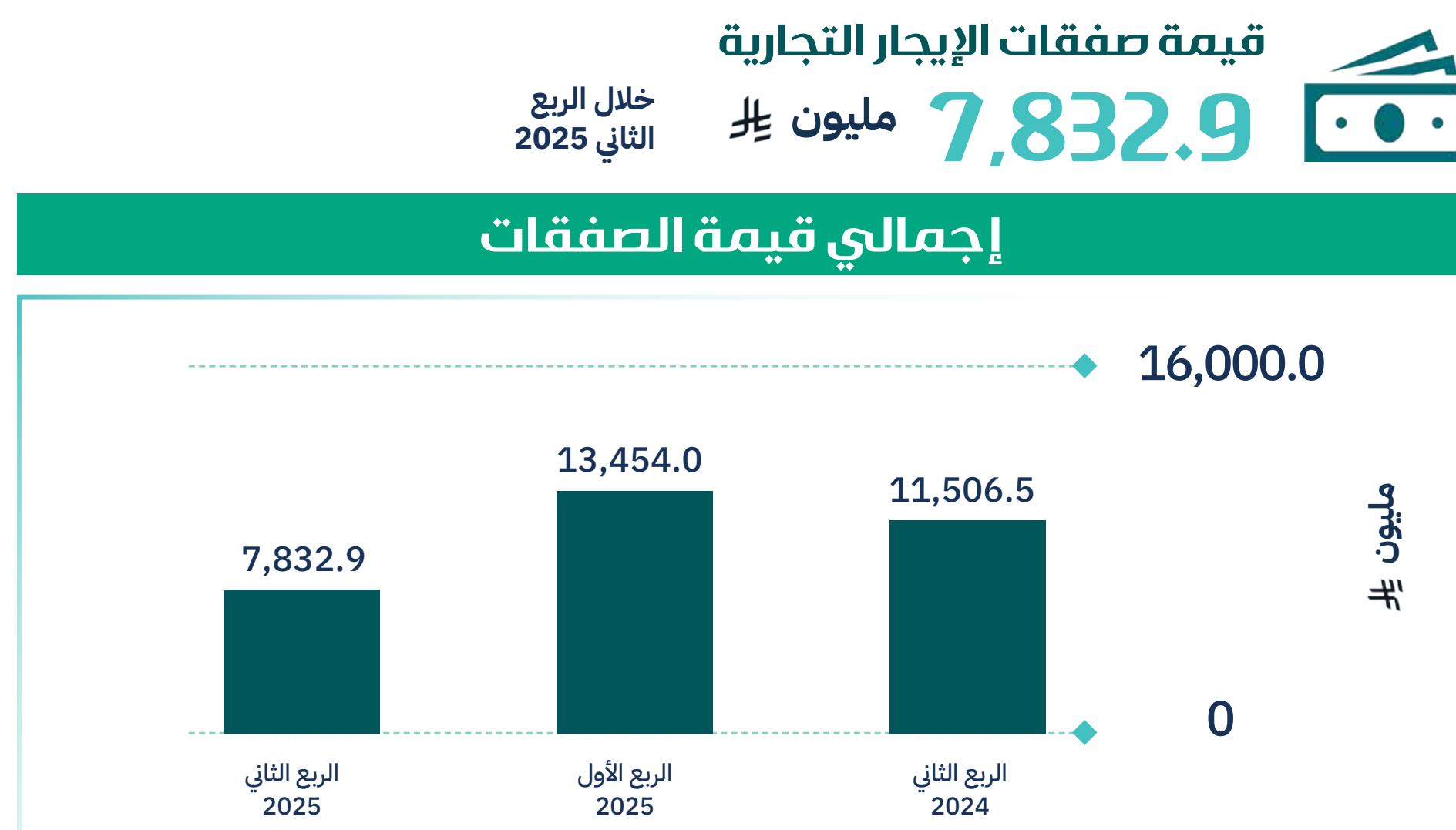


تغير ربعي التغير الثاني (الربع الأول 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): لم تُسجل أي ارتفاعات في إجمالي قيمة صفقات الإيجار السكنية، في حين سُجلت تبوك (-37.6%) والجوف (-35.3%) أعلى نسب انخفاض.

تغير سنوي التغير السنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): لم تسجل أي ارتفاعات في إجمالي قيمة صفقات الإيجار السكنية، في حين سجلت تبوك (-42.0%) والجوف (-57.3%) أعلى نسب انخفاض.

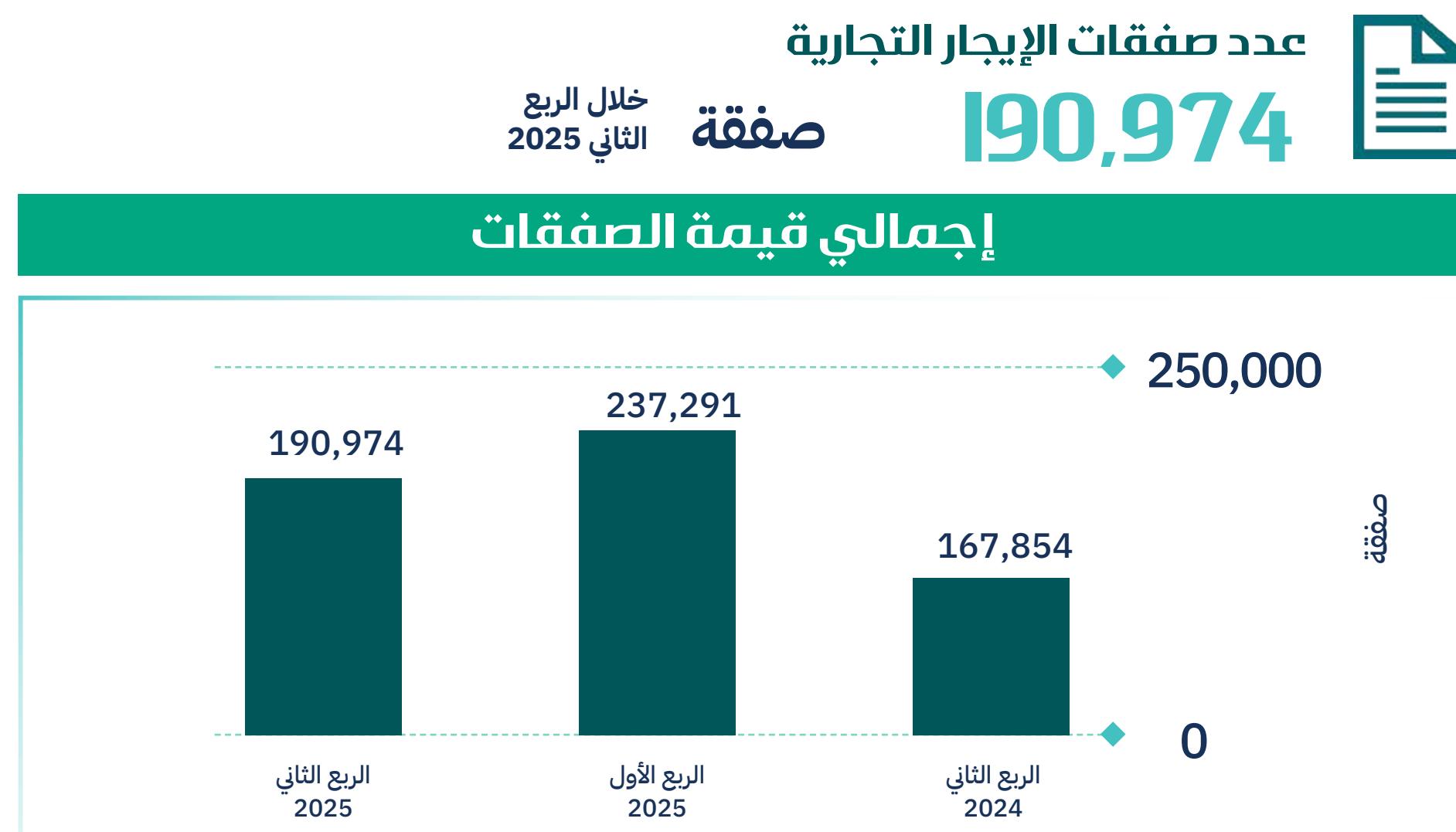
نظرة عامة على صفقات الإيجار التجارية على مستوى المملكة

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّلت صفقات الإيجار التجاري تراجعاً حاداً في قيمتها على المستويين الربعي والسنوي، في حين انخفض عدد الصفقات بشكل أقل على المستوى الربعي مع بقائه في نطاق النمو السنوي. وقد يعكس ذلك توجّهاً نحو عقود ذات قيم أقل أو تحول أنماط الطلب. وبشكل عام، يشير ذلك إلى تباطؤ في نشاط الإيجارات التجارية، وقد يعزى ذلك جزئياً إلى القرارات التنظيمية الأخيرة المتعلقة بضبط العلاقة التعاقدية بين المؤجر والمستأجر، والتي انعكست في تباطؤ قصير المدى في وطيرة النشاط.



تغّير ربعي ▼ التغيير مقارنة بالربع الأول 2025
 تغّير سنوي ▼ التغيير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغت قيمة صفقات الإيجار التجاري نحو 7,832.9 مليون ريال خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلة انخفاضاً ربعياً بـ 41.8% مقارنة بالربع الأول 2025، وسنوياً بـ 31.9% مقارنة بالربع الثاني 2024.



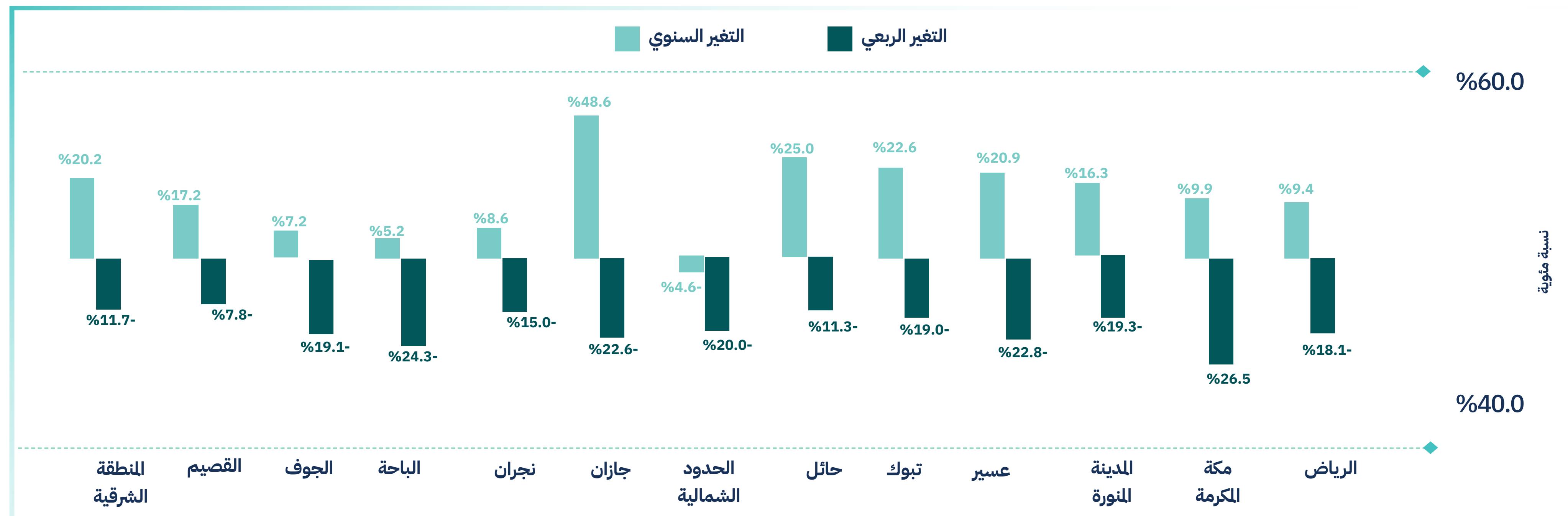
تغّير ربعي ▼ التغيير مقارنة بالربع الأول 2025
 تغّير سنوي ▲ التغيير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ عدد صفقات الإيجار التجارية 190,974 صفة خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلاً انخفاضاً ربعياً بـ 19.5% مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعاً سنوياً بـ 13.8% مقارنة بالربع الثاني 2024.

عدد صفقات الإيجار التجارية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، تراجع عدد صفقات الإيجار التجاري على المستوى الريعي في جميع المناطق، فيما برزت زيادات على المستوى السنوي ملحوظة في مناطق مثل جازان وحائل وتبوك. وقد يعكس هذا التباين تأثيرات محلية مرتبطة بتوقيت تجديد العقود، أو تركز بعض الأنشطة التجارية أو استمرار التعافي العام في النشاط التجاري، في حين يعكس التراجع الريعي تبايناً مؤقتاً مقارنة بالارتفاعات السنوية في بعض المناطق.

التفير في عدد صفقات الإيجار التجارية

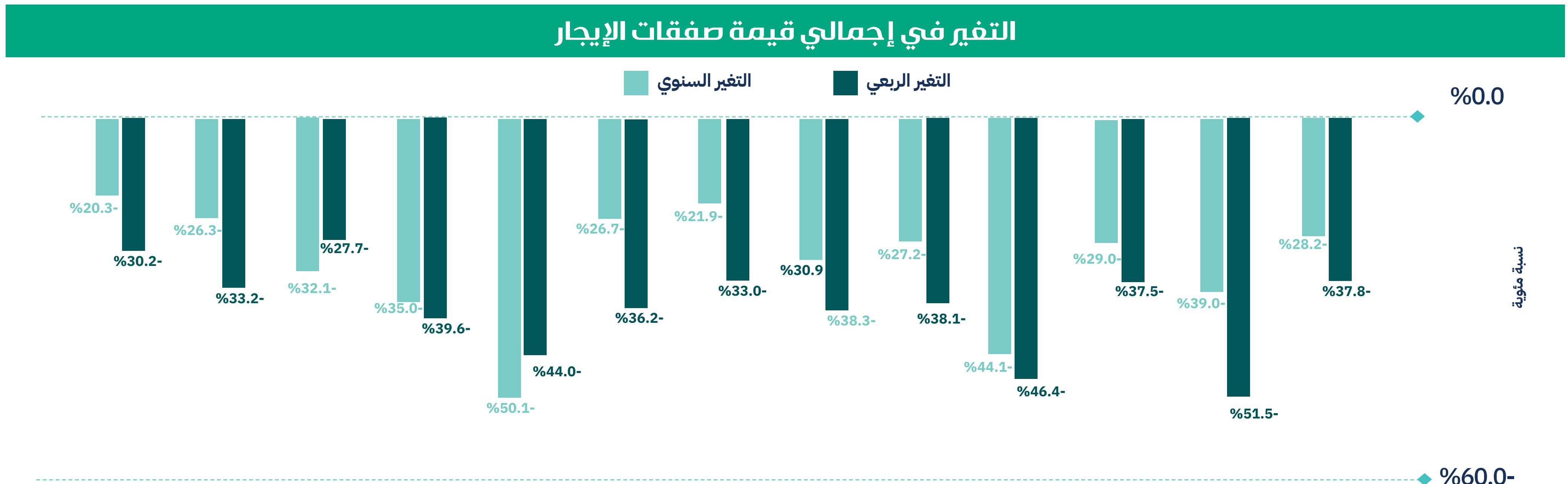


تغير رئيسي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2024): لم يتم تسجيل أي ارتفاعات في عدد صفقات الإيجار التجارية، في حين سجلت مكة المكرمة (26.5%) والباحة (24.3%) أعلى نسب انخفاض.

تغير سنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): سجلت جازان (48.6%) وحائل (25.0%) أعلى نسب ارتفاع، في حين سجلت الحدود الشمالية (4.6%) نسبة الانخفاض الوحيدة.

قيمة صفقات الإيجار التجارية حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، سُجّلت قيمة صفقات الإيجار التجاري انخفاضاً واسع النطاق على المستوى الربعي في جميع المناطق، بما يتماشى مع التراجع في عدد الصفقات خلال الفترة ذاتها، ما يعكس تباطؤاً ملحوظاً في نشاط الإيجارات التجارية، قد يرتبط بتأجيل بعض العقود، أو ترث المستثمرين في ضوء المستجدات التنظيمية. وعلى الجانب السنوي، برز تباين بين المؤشرين، ما قد يشير إلى استمرار النشاط التجاري عبر عقود جديدة أو متجددة ولكن بقيم أقل.



تغير ربعي التغير الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025): لم يتم تسجيل أي ارتفاعات في عدد صفقات الإيجار التجارية، في حين سجلت منطقة مكة المكرمة (51.5%) ونجران (44%) أعلى نسب انخفاض.

تغیر سنوي لربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024): لم يتم تسجيل أي ارتفاعات في عدد صفقات الإيجار التجارية، في حين سجلت منطقة نجران (50.1%) والمدينة المنورة (44.1%) أعلى نسب انخفاض.

ملاحظة: تهم معالجة البيانات لضمان دقتها واتساقها، وبشما ، ذلك استبعاد الصفقات غير المصنفة حفاظاً.

04.1 التعاملات العقارية

04.1.1 صفقات البيع العقارية

04.1.2 صفقات الإيجار العقارية

04.1.3 البيع والتأجير على الخارطة

04.1.4 مؤشرات أداء القطاع العقاري في السوق المالية

04.2 التنظيمات العقارية

04.2.1 التسجيل العيني

04.2.2 الوساطة العقارية

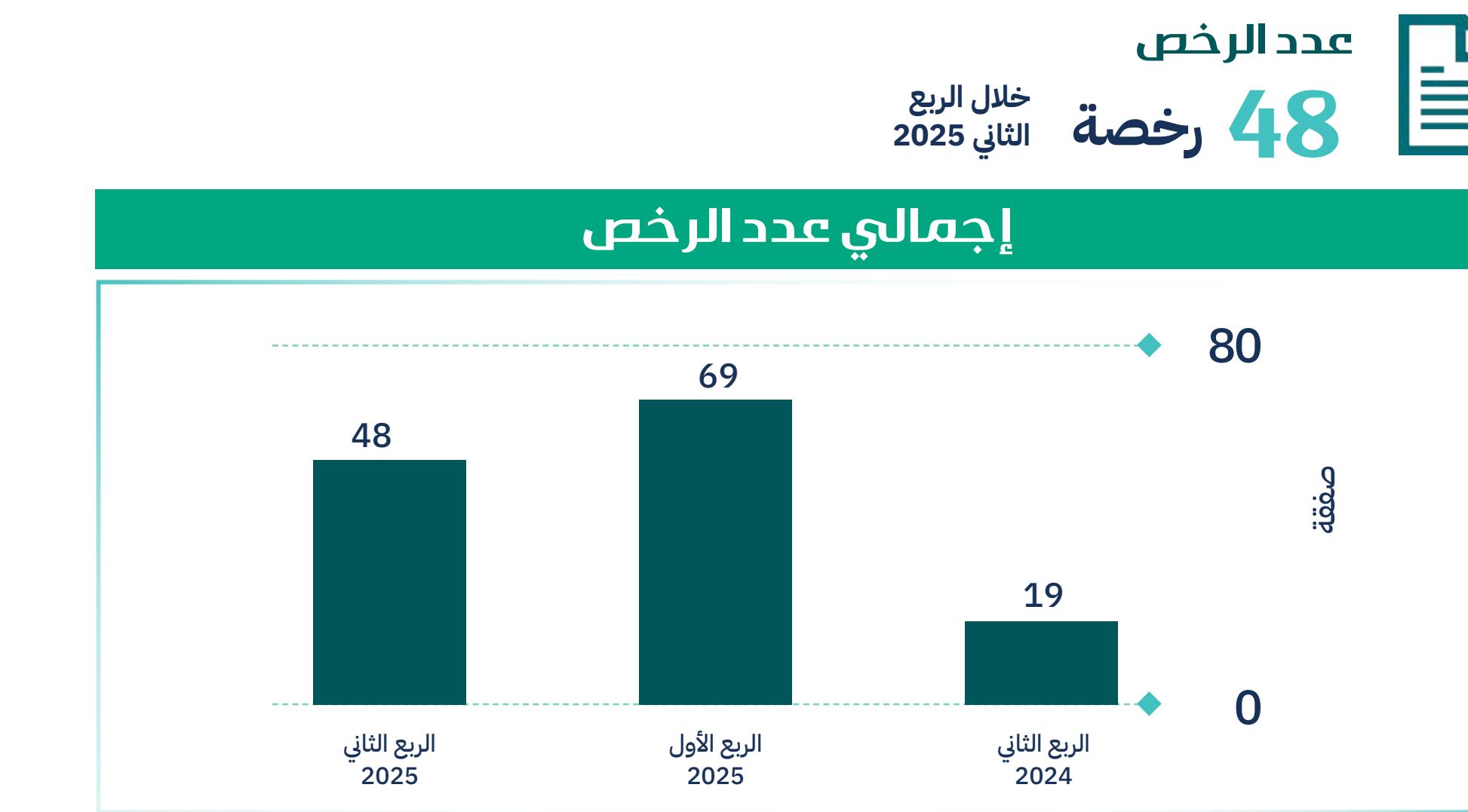
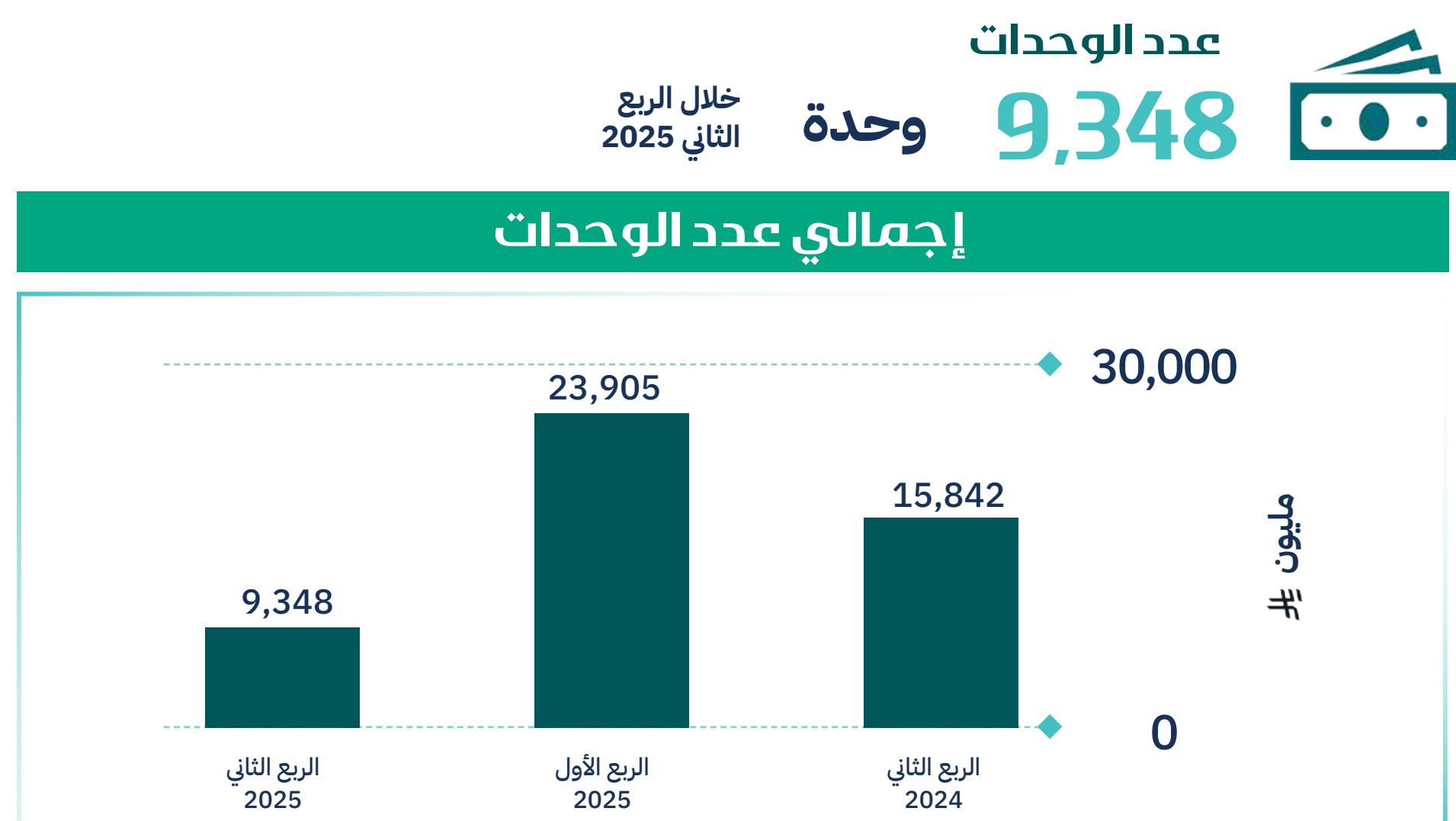
04.2.3 مخالفات الأنشطة العقارية المرصودة من قبل الهيئة

04

التعاملات
والتنظيمات
العقارية

نظرة عامة على بيع المشروعات العقارية على الخارطة

خلال الربع الثاني من عام 2025، تراجع نشاط البيع على الخارطة بشكل ريعي سواء في عدد الوحدات القائمة أو الرخص المصدرة، مقابل تسجيل نمو سنوي لافت. ويعكس ذلك المنافسة بين المطورين العقاريين التي دفعتهم لتقديم عروض تسعيرية جذابة، وحلول تمويل مرنة لرفع معدلات التملك وتقليل المخزون، وذلك بالتزامن مع الإعلان عن الإجراءات التنظيمية الأخيرة المتعلقة برسوم الأراضي البيضاء.



▼ تغير ريعي %60.9- التغير مقارنة بالربع الأول 2025
▼ تغير سنوي %41.0- التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

بلغ عدد وحدات البيع على الخارطة 9,348 وحدة خلال الربع الثاني من عام 2025، مسجلًا انخفاضًا ريعيًّا بنسبة 60.9% مقارنة بالربع الأول 2025، وسنويًّا بنسبة 41.0% مقارنة بالربع الثاني 2024.

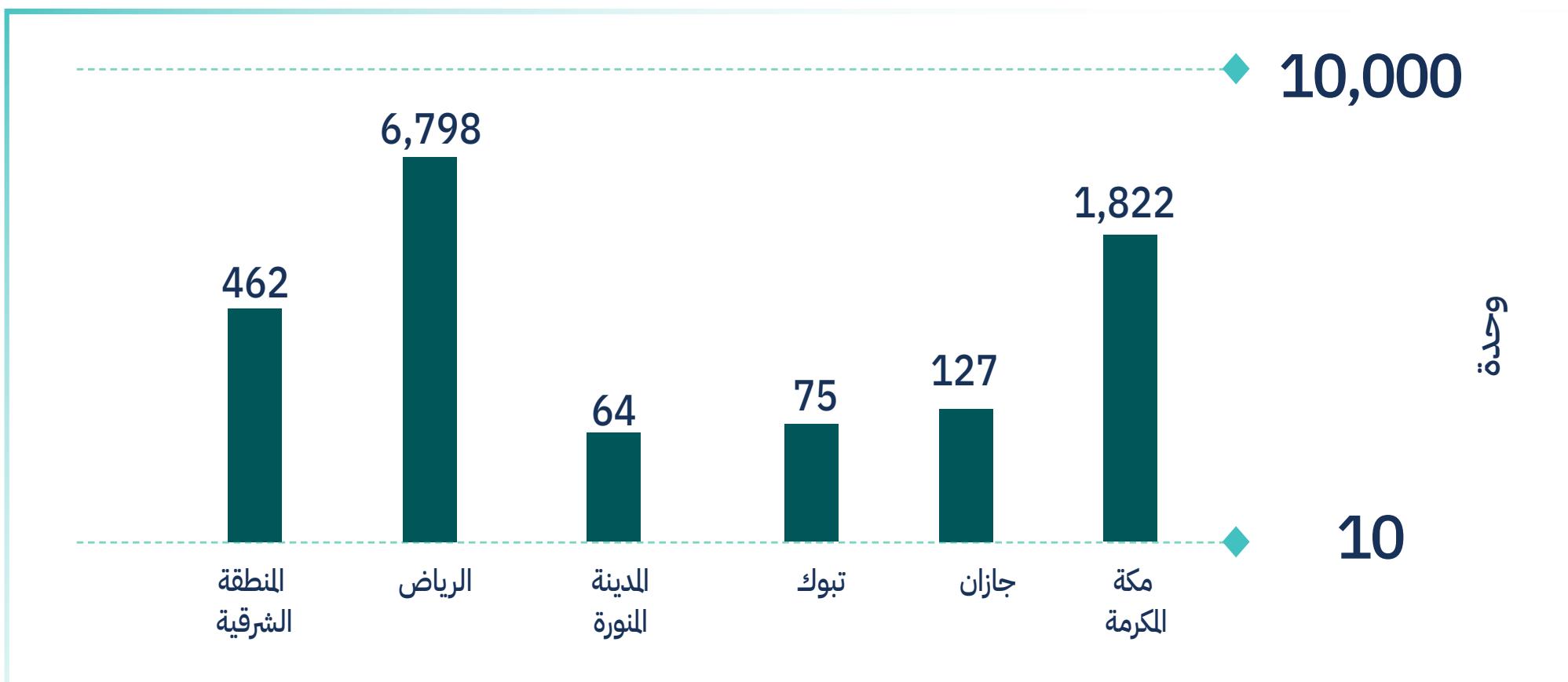
▼ تغير ريعي %30.4- التغير مقارنة بالربع الأول 2025
▲ تغير سنوي %152.6 التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

خلال الربع الثاني من عام 2025، بلغ عدد الرخص لمشاريع البيع على الخارطة 48 رخصة، مسجلًا انخفاضًا ريعيًّا بنسبة 30.4% مقارنة بالربع الأول 2025، وارتفاعًا سنويًّا ملحوظًًا بنسبة 152.6% مقارنة بالربع الثاني 2024.

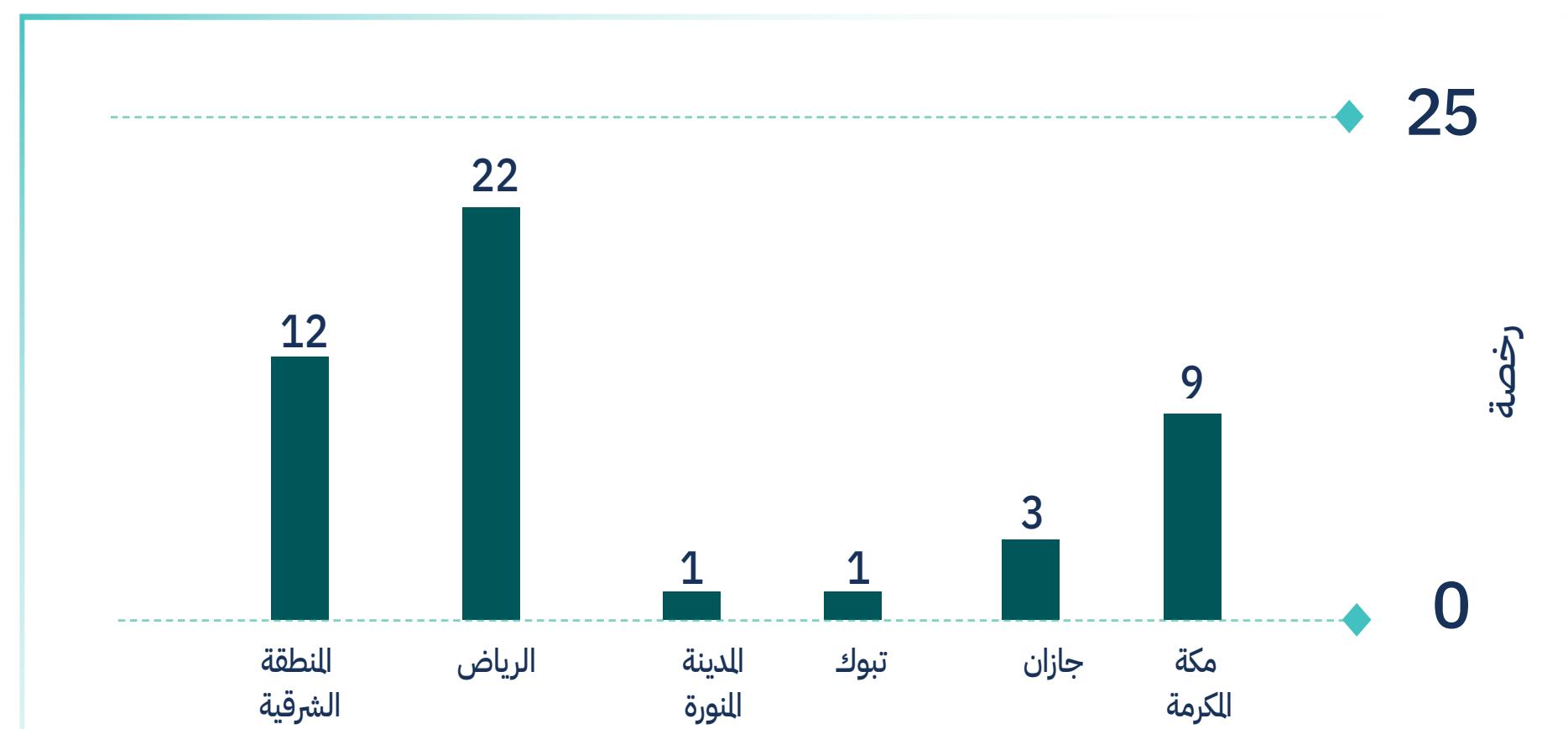
عدد رخص ووحدات بيع المشروعات العقارية على الخارطة حسب المناطق

خلال الربع الثاني من عام 2025، تركز نشاط البيع على الخارطة في الرياض التي استحوذت على النسبة الأكبر من الوحدات القائمة، تلتها مكة المكرمة. ويعكس ذلك الدور المحوري لهاتين المنطقتين في استقطاب المشاريع العقارية الجديدة، بدعم من النمو السكاني، إضافة إلى المشاريع الكبرى قيد التنفيذ. فيما جاء النشاط في بقية المناطق محدوداً نسبياً، بما يبرز تباين ديناميكيات السوق العقارية تبعاً لخصائص كل منطقة.

إجمالي عدد الوحدات القائمة حسب المناطق خلال الربع الثاني 2025



إجمالي عدد الرخص حسب المناطق خلال الربع الثاني 2025



خلال الربع الثاني من عام 2025، سجلت وحدات البيع على الخارطة أعلى أعداد في منطقة الرياض (6,798 وحدة)، تلتها منطقة مكة المكرمة (1,822 وحدة)، ثم المنطقة الشرقية (462 وحدة).

خلال الربع الثاني من عام 2025، سجلت رخص البيع على الخارطة أعلى أعداد في منطقة الرياض (22 رخصة) والمنطقة الشرقية (12 رخصة) ومنطقة مكة المكرمة (9 رخص).

04.1 التعاملات العقارية

04.1.1 صفقات البيع العقارية

04.1.2 صفقات الإيجار العقارية

04.1.3 البيع والتأجير على الخارطة

04.1.4 مؤشرات أداء القطاع العقاري في السوق المالية

04.2 التنظيمات العقارية

04.2.1 التسجيل العيني

04.2.2 الوساطة العقارية

04.2.3 مخالفات الأنشطة العقارية المرصودة من قبل الهيئة

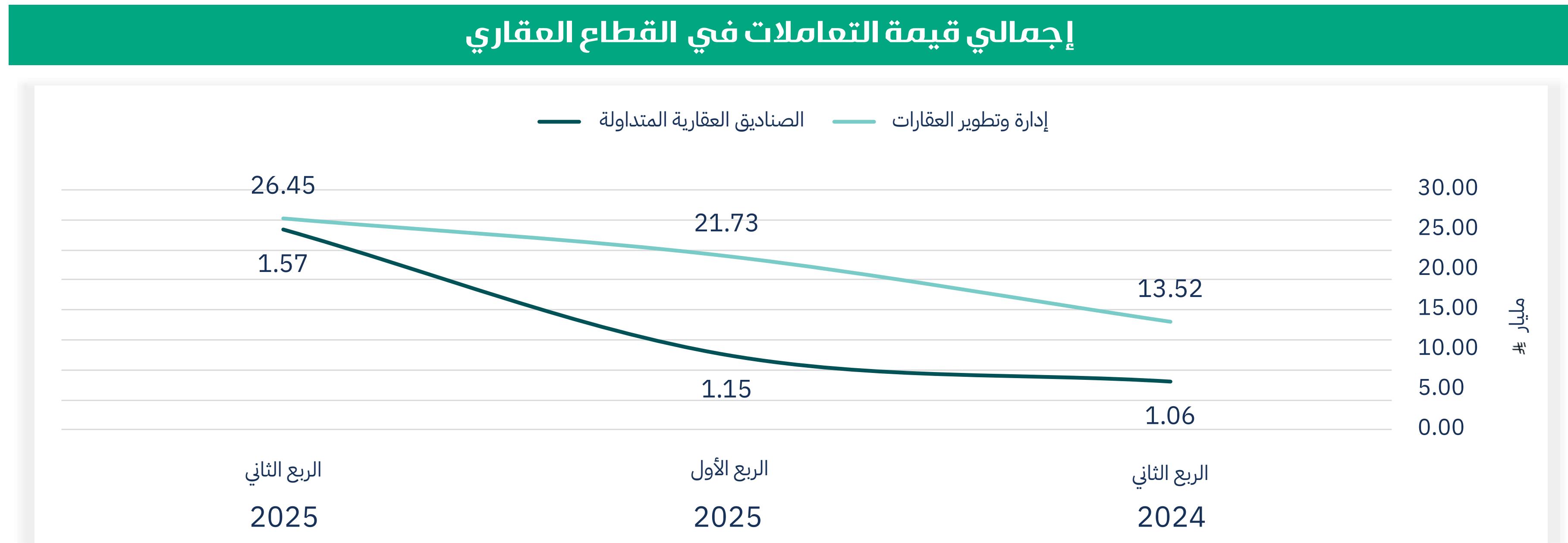
04

التعاملات
والتنظيمات
العقارية

قيمة التعاملات في السوق المالية للقطاع العقاري

خلال الربع الثاني من عام 2025، ارتفعت قيمة تعاملات إدارة وتطوير العقارات إلى نحو 26.5 مليار ريال، ما يعكس نشاطاً متزايداً في هذا المجال. في المقابل، سجلت الصناديق العقارية المتداولة ارتفاعاً محدوداً لتبلغ 1.57 مليار ريال. ويعكس هذا التباين الفارق في الزخم بين القطاعين، حيث حققت إدارة وتطوير العقارات نمواً لافتاً بينما ظل نشاط الصناديق العقارية المتداولة عند مستويات متقاربة نسبياً.

إجمالي قيمة التعاملات في القطاع العقاري

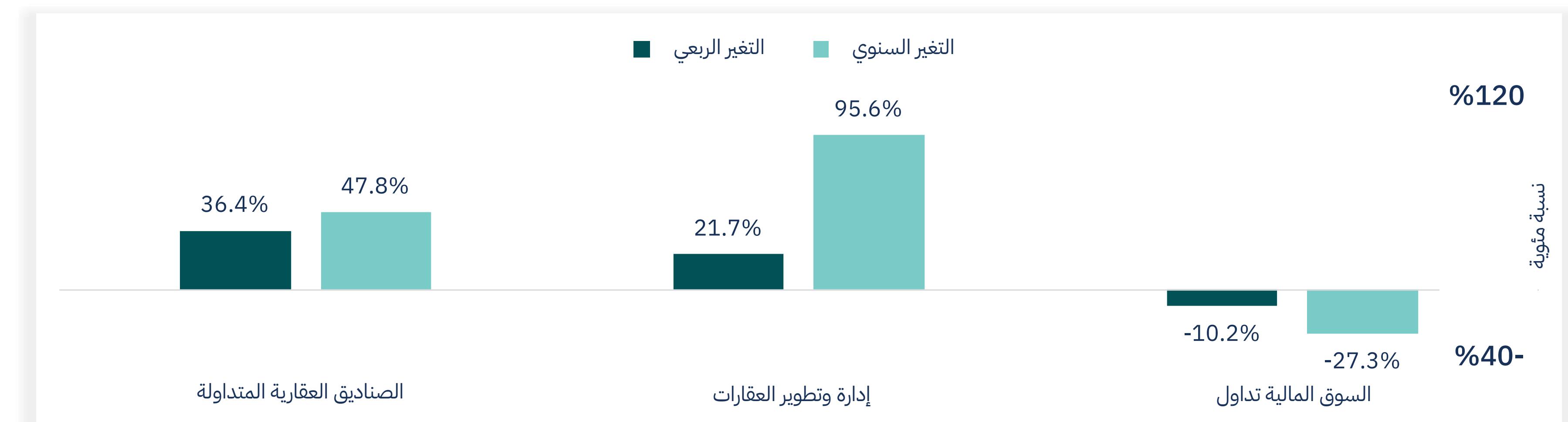


- يشير إجمالي المبالغ المستثمرة خلال الفترة في شركات إدارة وتطوير العقارات (TRMI) إلى هيمنة هذا النوع من الشركات على التداولات في القطاع العقاري، حيث بلغ حجم تداولها نحو 17 ضعف حجم تداول الصناديق العقارية المتداولة (REITs) خلال الربع الثاني من عام 2025.
- تجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات العقارية المتداولة شهد استقراراً نسبياً مع زيادات طفيفة خلال الفترة، حيث ارتفع عدد الصناديق العقارية المتداولة (REITs) من 18 إلى 19 شركة، وعدد شركات إدارة وتطوير العقارات (TRMI) من 13 إلى 15 شركة، وذلك بين الربع الثاني من عام 2024 والربع الثاني من عام 2025.

قيمة التعاملات في السوق المالية للقطاع العقاري

قد يشير الانتعاش في تداول مؤشرات القطاع العقاري في السوق المالية (الصناديق العقارية المتداولة وشركات إدارة وتطوير العقارات) خلال الربع الثاني من عام 2025 إلى تحسن في ثقة المستثمرين لا سيما بعد السماح للأجانب بالاستثمار في الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية التي تمتلك عقارات داخل حدود مكّة المكرّمة والمدينة المنورة خلال الفترة. وفي المقابل، استمرت السوق المالية ككل في الاتجاه التنازلي ولكن بوتيرة أبطأ خلال نفس الفترة.

التغير في إجمالي قيمة التعاملات في القطاع العقاري والسوق المالية



التغير السنوي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الثاني 2024):

- الصناديق العقارية المتداولة (REITs): ارتفع إجمالي قيمة التعاملات بنسبة 47.8%
- شركات إدارة وتطوير العقارات (TRMI): ارتفع إجمالي قيمة التعاملات بنسبة 95.6%
- السوق المالية السعودية (تداول): انخفض إجمالي قيمة التعاملات بنسبة -27.3%

التغير الربعي (الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025):

- الصناديق العقارية المتداولة (REITs): ارتفع إجمالي قيمة التعاملات بنسبة 36.4%
- شركات إدارة وتطوير العقارات (TRMI): ارتفع إجمالي قيمة التعاملات بنسبة 21.7%
- السوق المالية السعودية (تداول): انخفض إجمالي قيمة التعاملات بنسبة -10.2%

04.1 التعاملات العقارية

04.1.1 صفقات البيع العقارية

04.1.2 صفقات الإيجار العقارية

04.1.3 البيع والتأجير على الخارطة

04.1.4 مؤشرات أداء القطاع العقاري في السوق المالية

04.2 التنظيمات العقارية

04.2.1 التسجيل العيني

04.2.2 الوساطة العقارية

04.2.3 مخالفات الأنشطة العقارية المرصودة من قبل الهيئة

04

التعاملات
والتنظيمات
العقارية

التسجيل العيني للعقار

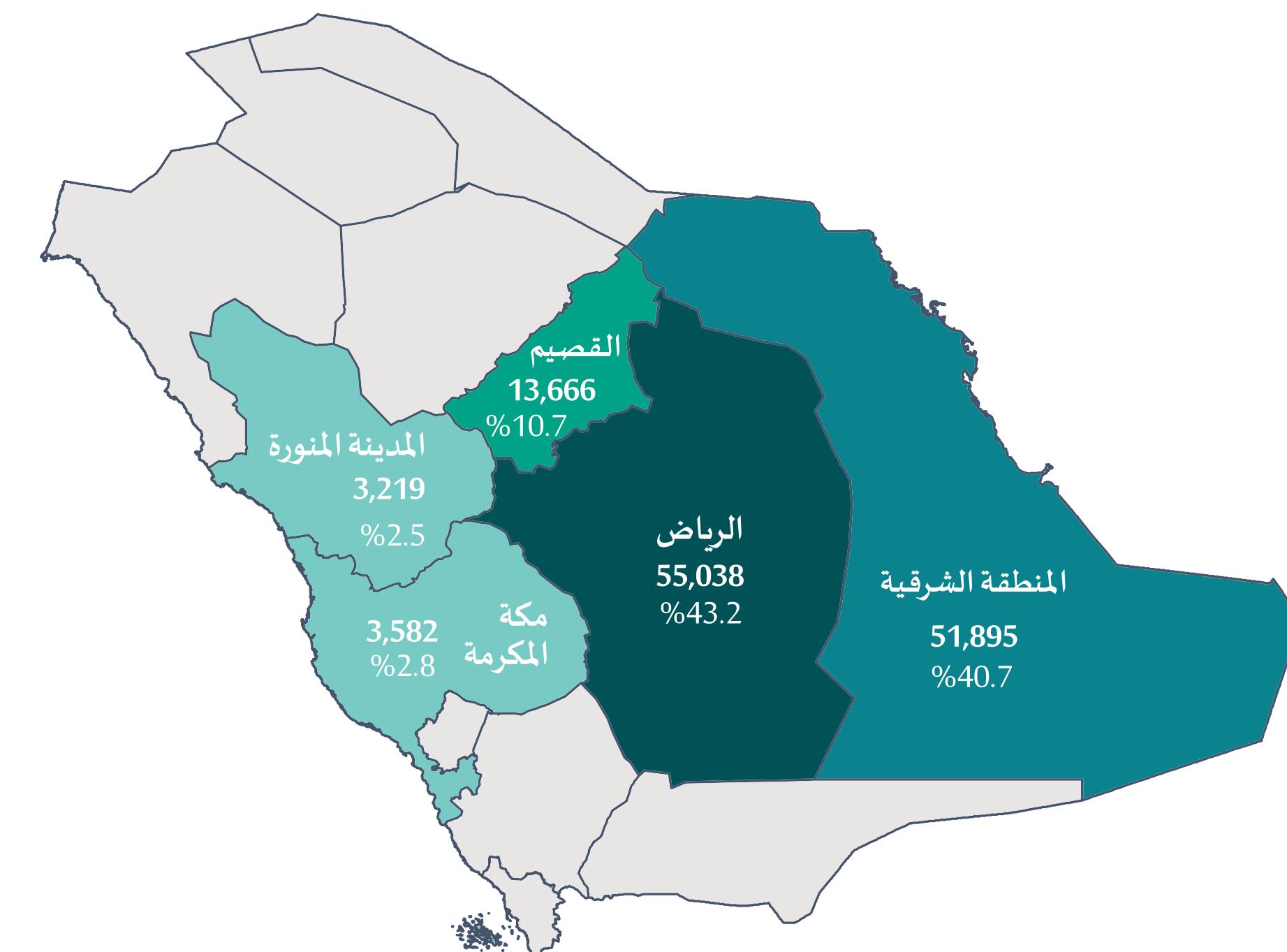
يظهر عدد السجلات العقارية الصادرة عبر التسجيل العيني جهوداً تنظيمية تعزز الثقة والشفافية في السوق العقارية، وتسهم في تحقيق أثر اقتصادي مباشر وغير مباشر، إلى جانب دورها في رفع الكفاءة وتحسين أداء السوق.

عدد السجلات العقارية الصادرة خلال الربع الثاني 2025



على مستوى المملكة
 خلال الربع
 الثاني 2025 **127,400** 
 سجل عقاري مصدر

بلغ إجمالي السجلات العقارية الصادرة خلال الربع الثاني من عام 2025 عدداً قدره 127,400 سجل عقاري صادر على مستوى المملكة. وقد تركزت النسبة الكبرى في منطقة الرياض بـ 55,038 سجلاً عقارياً، ما يمثل 43.2% من الإجمالي، تلتها المنطقة الشرقية بـ 51,895 سجلاً عقارياً بنسبة 40.7%， ثم القصيم بـ 13,666 سجلاً عقارياً بنسبة 10.7%.



04.1 التعاملات العقارية

04.1.1 صفقات البيع العقارية

04.1.2 صفقات الإيجار العقارية

04.1.3 البيع والتأجير على الخارطة

04.1.4 مؤشرات أداء القطاع العقاري في السوق المالية

04.2 التنظيمات العقارية

04.2.1 التسجيل العيني

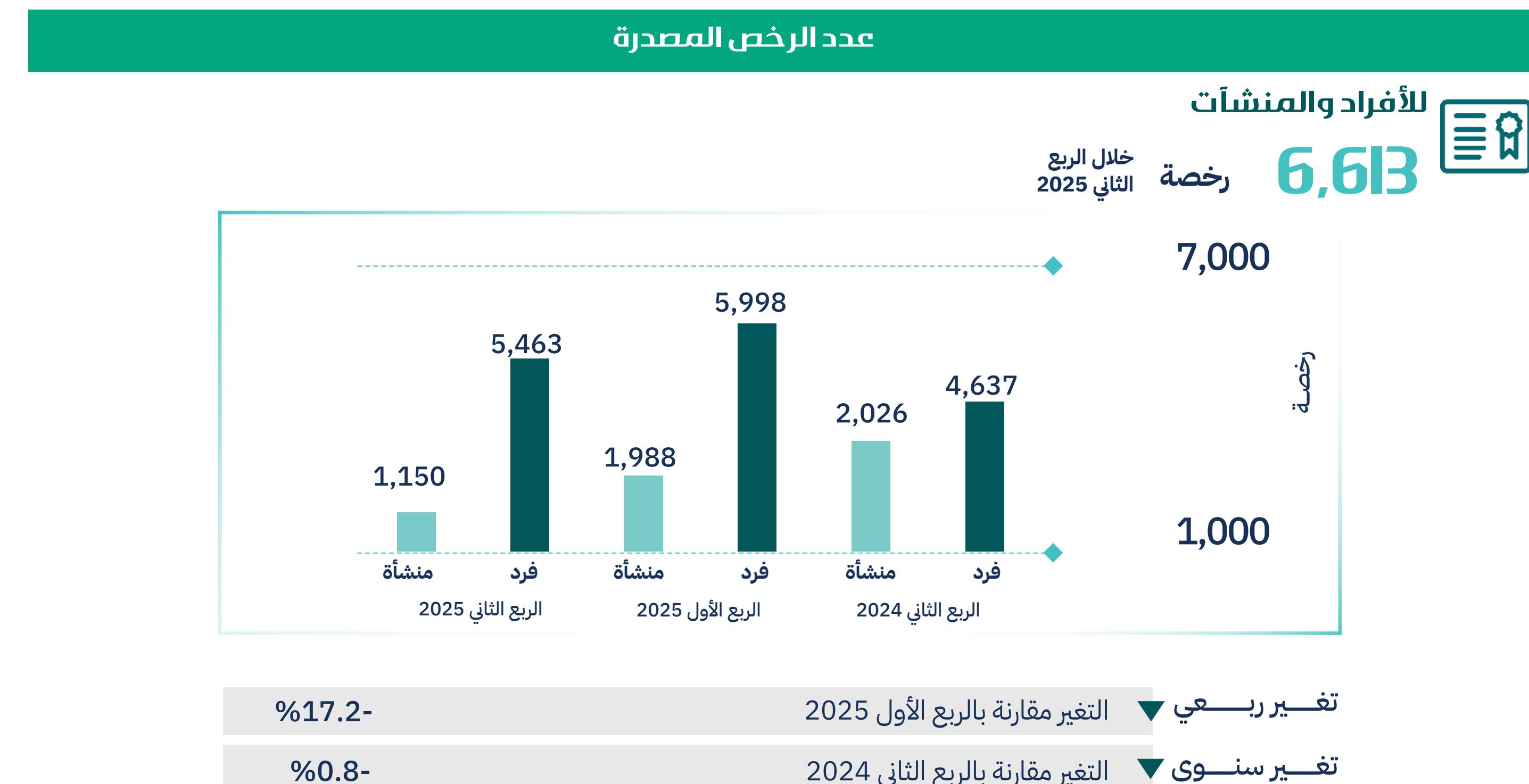
04.2.2 الوساطة العقارية

04.2.3 مخالفات الأنشطة العقارية المرصودة من قبل الهيئة

04

التعاملات
والتنظيمات
العقارية

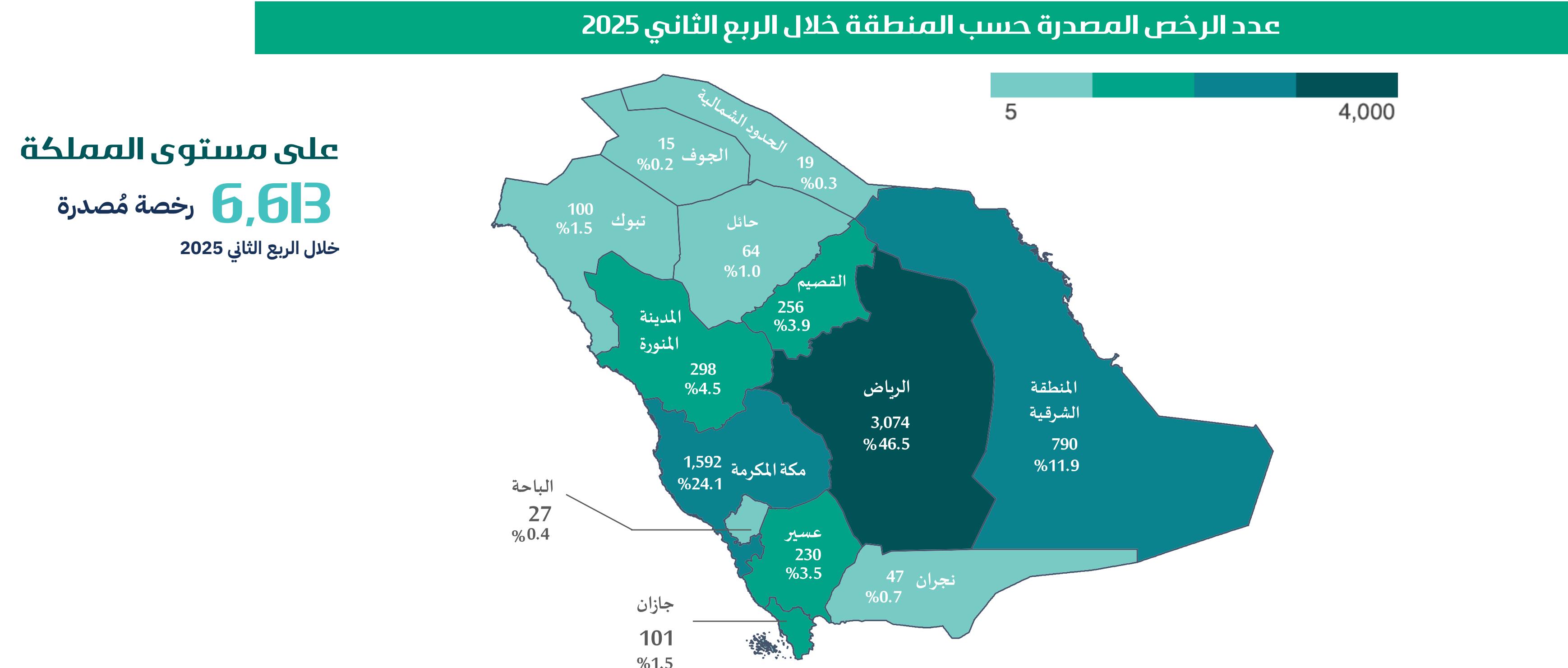
رخص الوساطة العقارية المصدرة
 خلال الربع الثاني من عام 2025، شهدت رخص الوساطة العقارية تراجعاً ريعياً طفيفاً مقابل استقرارها سنوياً، مع استمرار هيمنة الأفراد على الحصة الأكبر من الرخص المصدرة. ويأتي ذلك متسقاً مع مؤشرات السوق الأخرى التي أظهرت تباطؤاً نسبياً في الإيجارات والصفقات، في ظل حالة الترقب للإجراءات التنظيمية الأخيرة.



خلال الربع الثاني من عام 2025 بلغ عدد رخص الوساطة العقارية المصدرة 6,613 رخصة، موزعة بين 5,463 رخصة لأفراد و1,150 رخصة لمنشآت. وقد انخفض إجمالي الرخص المصدرة لكلا الفئتين خلال الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025، وأيضاً مقارنة بالربع الثاني 2024.

التوزيع الجغرافي لرخص الوساطة العقارية المصدرة

خلال الربع الثاني من عام 2025، تركز إصدار رخص الوساطة العقارية في الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية، ما يعكس الدور المحوري لهذه المناطق في النشاط العقاري الوطني. ويأتي ذلك في إطار الجهود التنظيمية المستمرة لتعزيز الحوكمة ورفع كفاءة السوق العقارية، بما يسهم في تعزيز جاذبيتها واستقرارها على المدى الطويل.

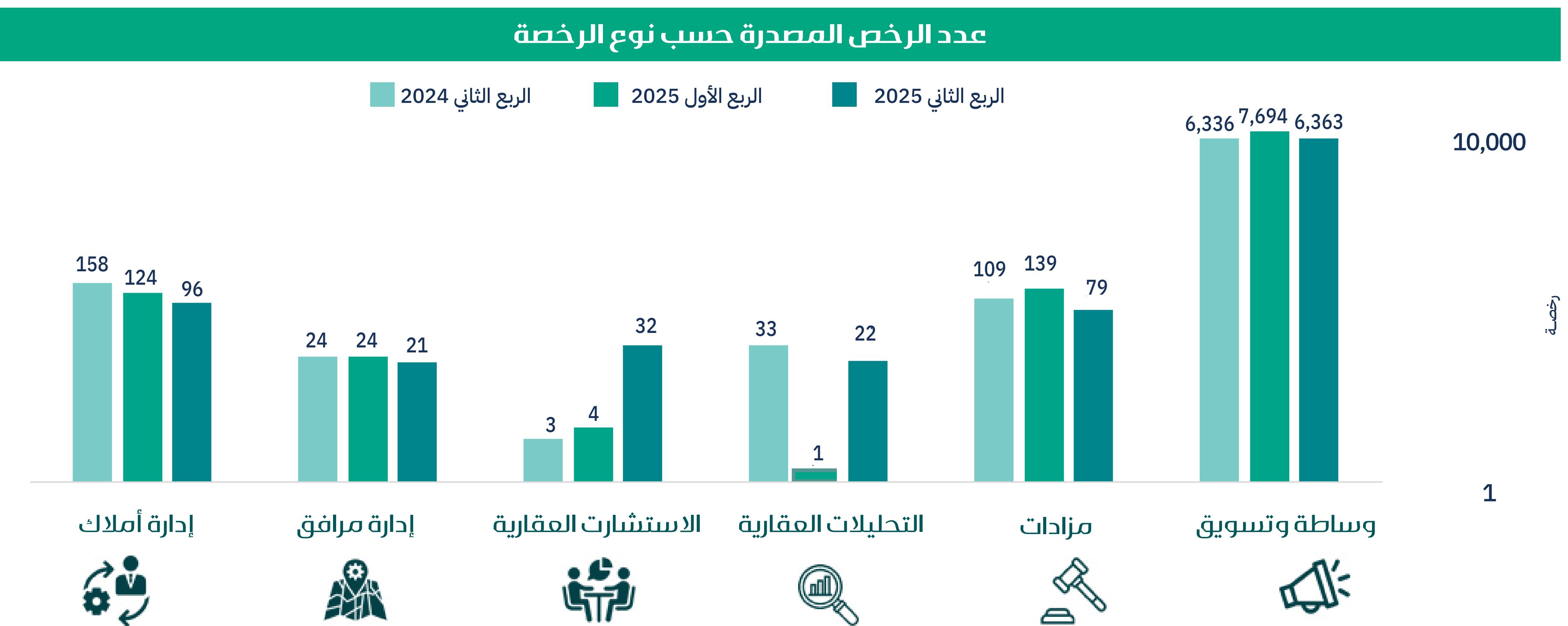


بلغ إجمالي عدد الرخص العقارية المصدرة خلال الربع الثاني من عام 2025 عدد 6,613 رخصة، واستحوذت منطقة الرياض على النسبة الأعلى من إجمالي المناطق بـ 3,074 رخصة تمثل 46.5% من إجمالي الرخص المصدرة، تلتها مكة المكرمة بـ 1,592 رخصة تمثل 24.1%， ثم المنطقة الشرقية بـ 790 رخصة تمثل 11.9%.

رخص الوساطة العقارية الأكثر نشاطاً

خلال الربع الثاني من عام 2025، استمرت رخص الوساطة والتسويق في الاستحواذ على الحصة الأكبر من إجمالي الرخص العقارية، ما يعكس إقبالاً ملحوظاً على هذا النوع من الأنشطة العقارية واستمرار دورها المحوري في تنشيط السوق. في حين بُرِزَت رخص الاستشارات العقارية عند أعلى مستوى لها خلال آخر أربعة أرباع، ويعكس هذا التباين اتساع نطاق الأنشطة المرخصة وتطور القطاع نحو المزيد من التنوع والتخصص، مما يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في التنوع الاقتصادي.

عدد الرخص المصدرة حسب نوع الرخصة



ملاحظة: تمت معالجة البيانات لضمان دقتها واتساقها، ويشمل ذلك استبعاد الصفقات غير المصنفة جغرافياً.
 المصدر: الهيئة العامة للعقار

عقود الوساطة حسب نوع المستفيد

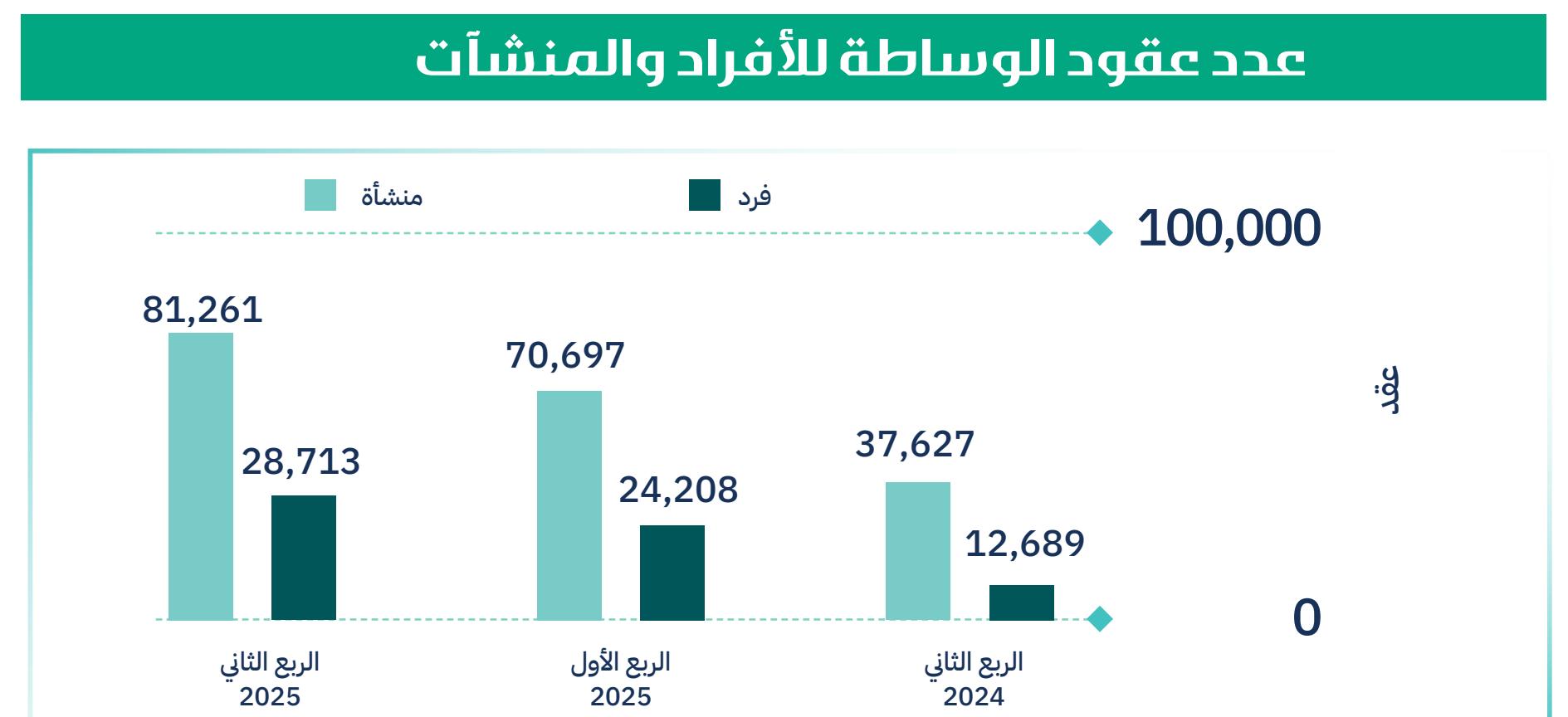
خلال الربع الثاني من عام 2025، شهدت عقود الوساطة العقارية نمواً ملحوظاً على المستويين الريعي والسنوي لكل من المنشآت والأفراد، حيث تجاوزت مستويات العام الماضي بأكثر من الضعف. يعكس هذا التطور توسيع نطاق الممارسة النظامية للوساطة العقارية، مدفوعاً بالإعلان عن الإجراءات التنظيمية الأخيرة التي تسهم في تعزيز الامتثال والشفافية، بما يسهم في رفع كفاءة السوق وتعزيز الثقة في التعاملات العقارية.

عدد عقود الوساطة للأفراد والمنشآت
 خلال الربع الثاني 2025 عقداً **109,974**



تغير رئيسي ▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025
 %15.9

تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024
 %118.6



خلال الربع الثاني من عام 2025 بلغ عدد عقود الوساطة العقارية 109,974 عقداً، موزعة بين 81,261 عقداً للأفراد و 28,713 عقداً للمنشآت. وقد ارتفع إجمالي عقود الوساطة لكلا الفئتين خلال الربع الثاني 2025 مقارنة بالربع الأول 2025، وأيضاً مقارنة بالربع الثاني 2024.

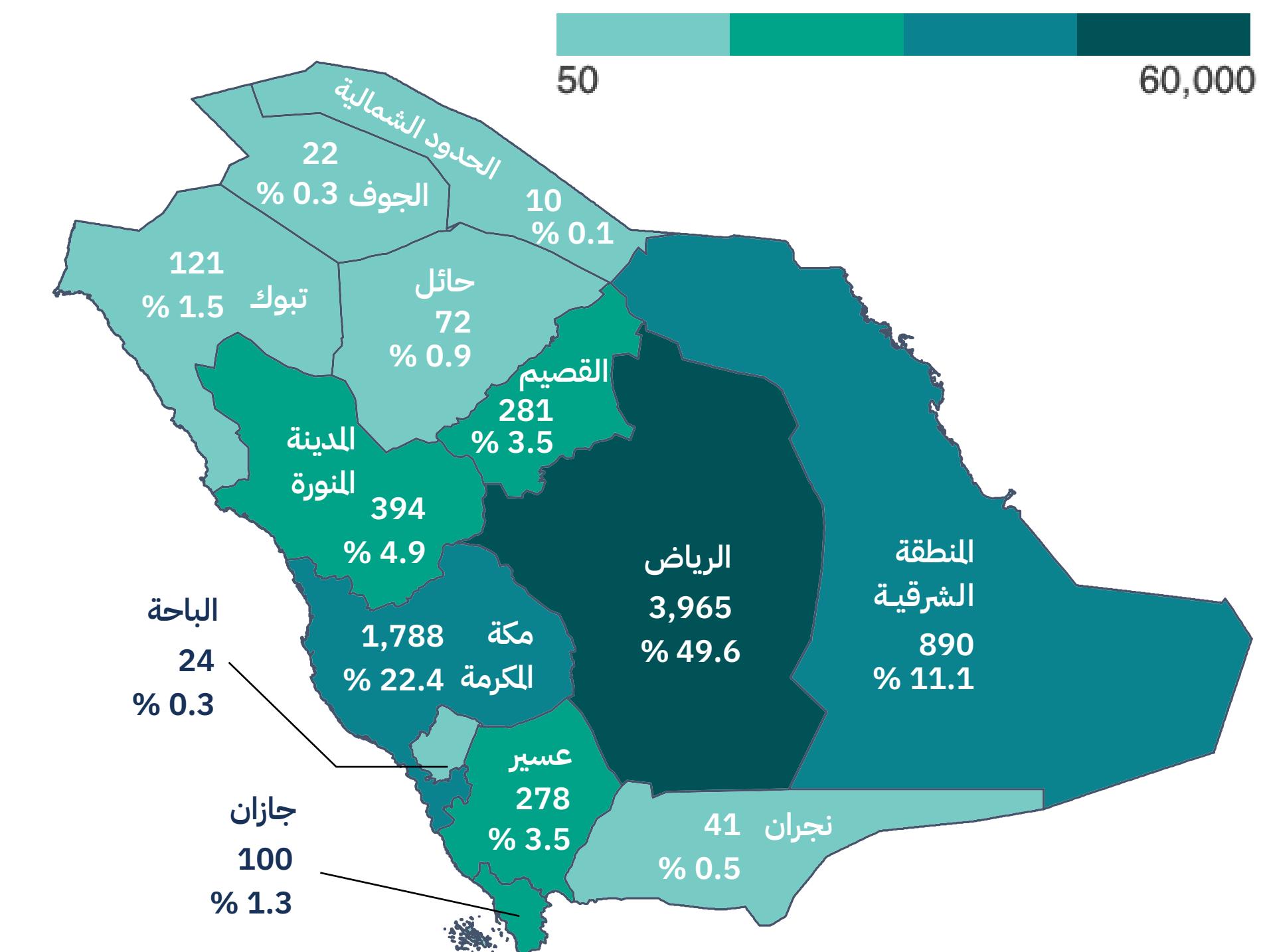
التوسيع الجغرافي لعقود الوساطة العقارية

خلال الربع الثاني من عام 2025، تركزت عقود الوساطة العقارية بشكل رئيس في الرياض التي استحوذت على أكثر من نصف العقود المبرمة، تلتها مكة المكرمة والمنطقة الشرقية. ويعكس هذا التوزع الدور المحوري لهذه المناطق في النشاط العقاري بالمملكة، وقد يعزى ذلك إلى ما تهضمه من مشاريع كبرى وزخم سكاني واقتصادي، مقابل مستويات أقل نسبياً في بقية المناطق.

عبد عقود الوساطة حسب المنطقة

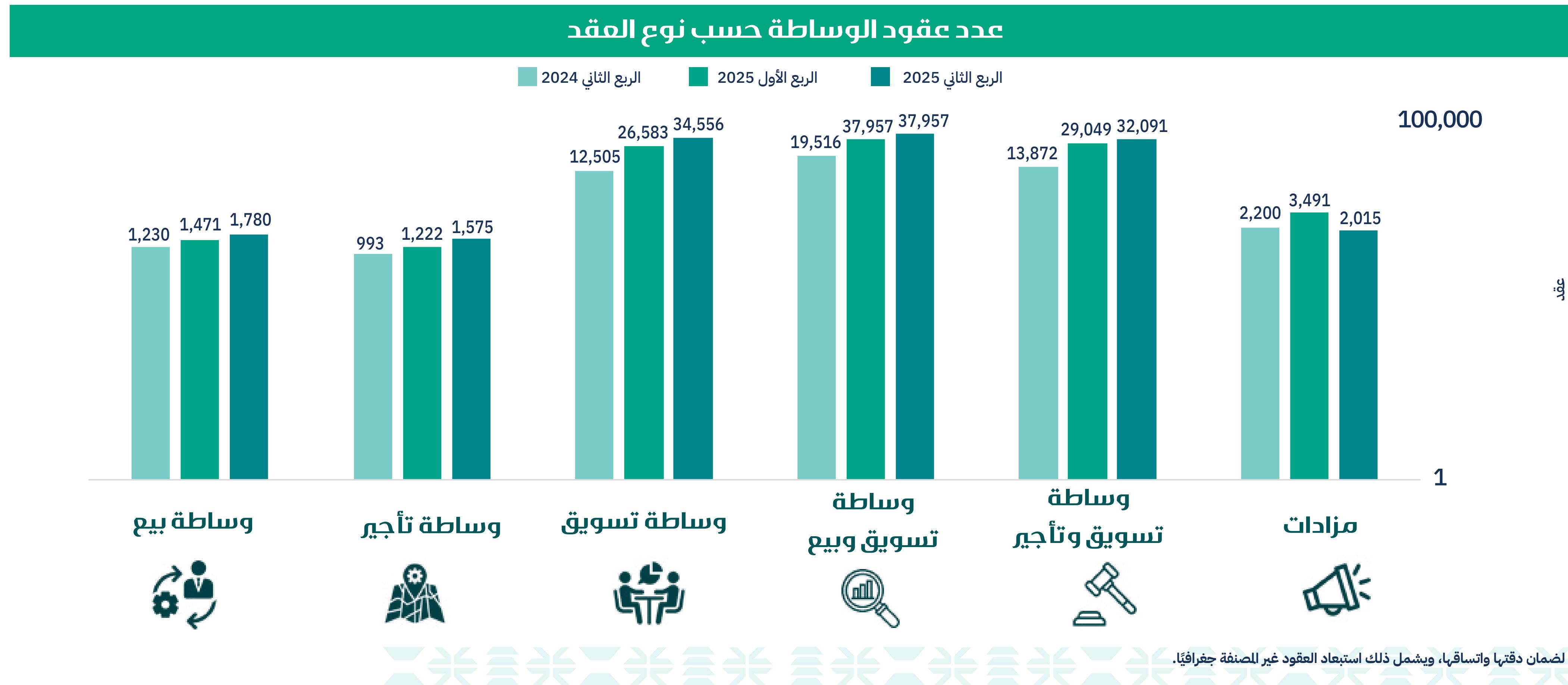


بلغ إجمالي عدد عقود الوساطة خلال الربع الثاني من عام 2025 عدد 109,974 عقداً، واستحوذت منطقة الرياض على النسبة الأعلى من إجمالي المناطق بعدد 57,446 عقداً ما يمثل 52.2%， تلتها مكة المكرمة بعدد 22,699 عقداً ما يمثل 20.6%， ثم المنطقة الشرقية بعدد 11,532 عقداً ما يمثل 10.5%.



أنواع عقود الوساطة الأكثر نشاطاً

خلال الربع الثاني من عام 2025، واصلت عقود الوساطة العقارية نمطها التصاعدي في معظم أنواع العقود، حيث برزت عقود وساطة التسويق والبيع كأكثر الأنشطة العقارية ازدهاراً، تلتها عقود وساطة التسويق والتأجير. ويعكس هذا التوزيع تنامي دور الوساطة المتكاملة التي تجمع بين أكثر من نشاط في خدمة المستفيدين، وهو ما يشير إلى توسيع الممارسة النظامية وتعزيز الامتثال للضوابط التنظيمية في السوق العقارية. ويسمح هذا الاتجاه في رفع مستوى الشفافية والتنظيم والاستدامة في القطاع بما يتماشى مع أهداف استراتيجية القطاع العقاري.

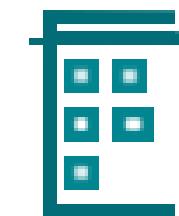


الإعلانات العقارية حسب نوع الإعلان

خلال الربع الثاني من عام 2025، شهدت عقود الوساطة العقارية نمواً ملحوظاً على المستويين الريعي والسنوي لكل من المنشآت والأفراد، حيث تجاوزت مستويات العام الماضي بأكثر من الضعف. يعكس هذا التطور توسيع نطاق الممارسة النظامية للوساطة العقارية، مدفوعاً بالإعلان عن الإجراءات التنظيمية الأخيرة التي تسهم في تعزيز الامتثال والشفافية، بما يسهم في رفع كفاءة السوق وتعزيز الثقة في التعاملات العقارية.

عدد إعلانات الإيجار

خلال الربع الثاني 2025
إعلانًا 56,090

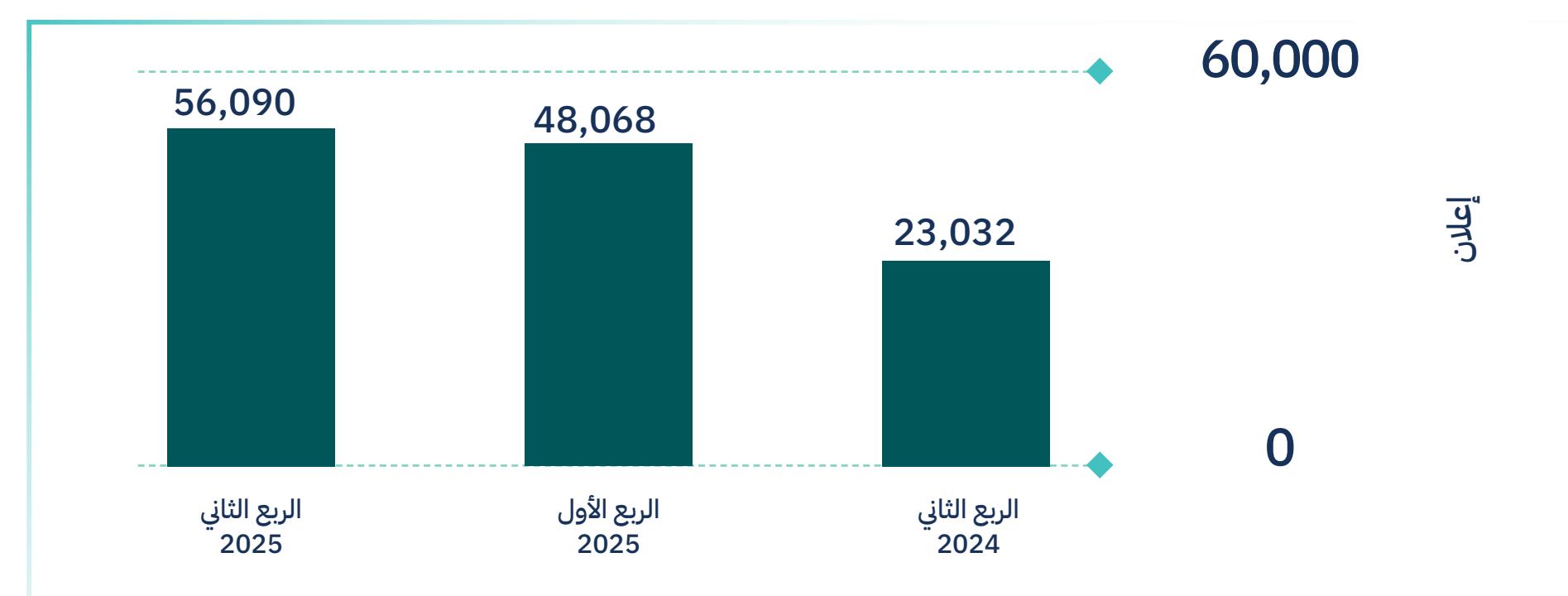


عدد إعلانات البيع

خلال الربع الثاني 2025
إعلانًا 63,088



عدد إعلانات الإيجار



%16.7

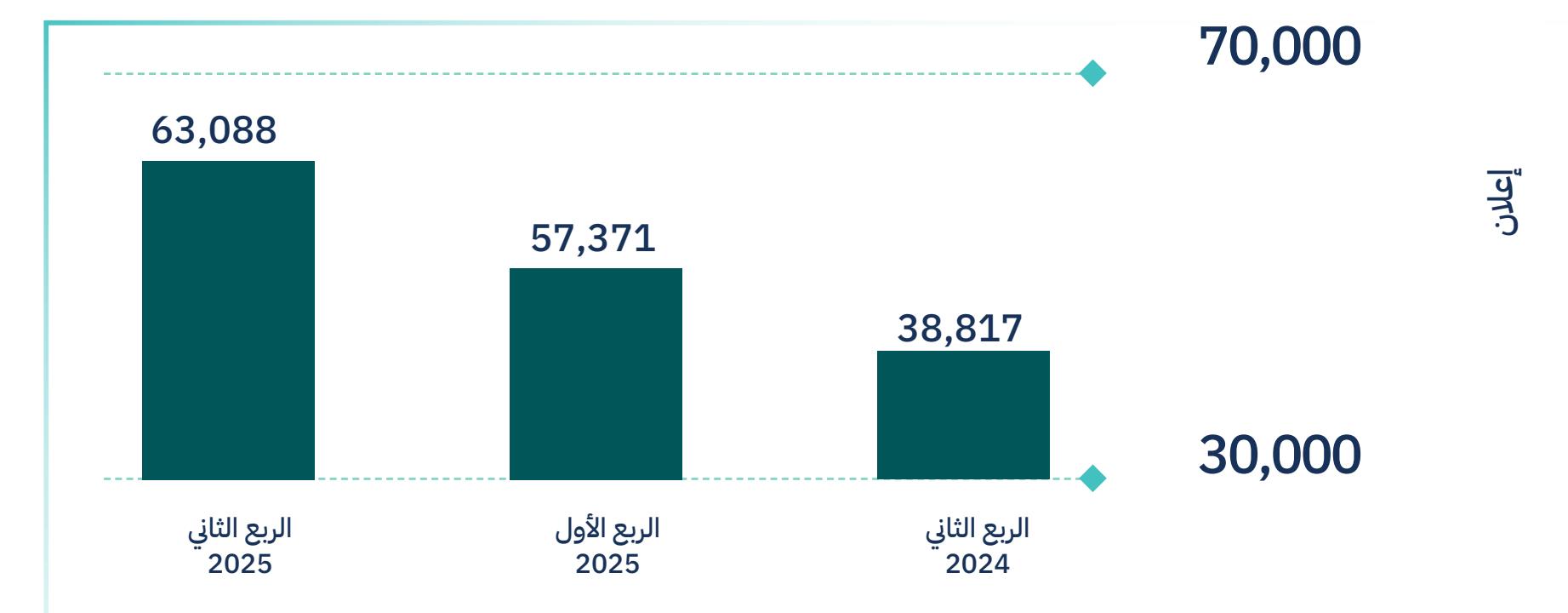
تغير رئيسي ▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

%143.5

تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

خلال الربع الثاني من عام 2025، بلغ عدد إعلانات الإيجار 56,090 إعلانًا، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 16.7% مقارنة بالربع الأول من عام 2025، وارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 143.6% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

عدد إعلانات البيع



%10.0

تغير رئيسي ▲ التغير مقارنة بالربع الأول 2025

%62.5

تغير سنوي ▲ التغير مقارنة بالربع الثاني 2024

خلال الربع الثاني من عام 2025، بلغ عدد إعلانات البيع 63,088 إعلانًا، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 10.0% مقارنة بالربع الأول من عام 2025، وارتفاعاً بنسبة 62.5% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024.

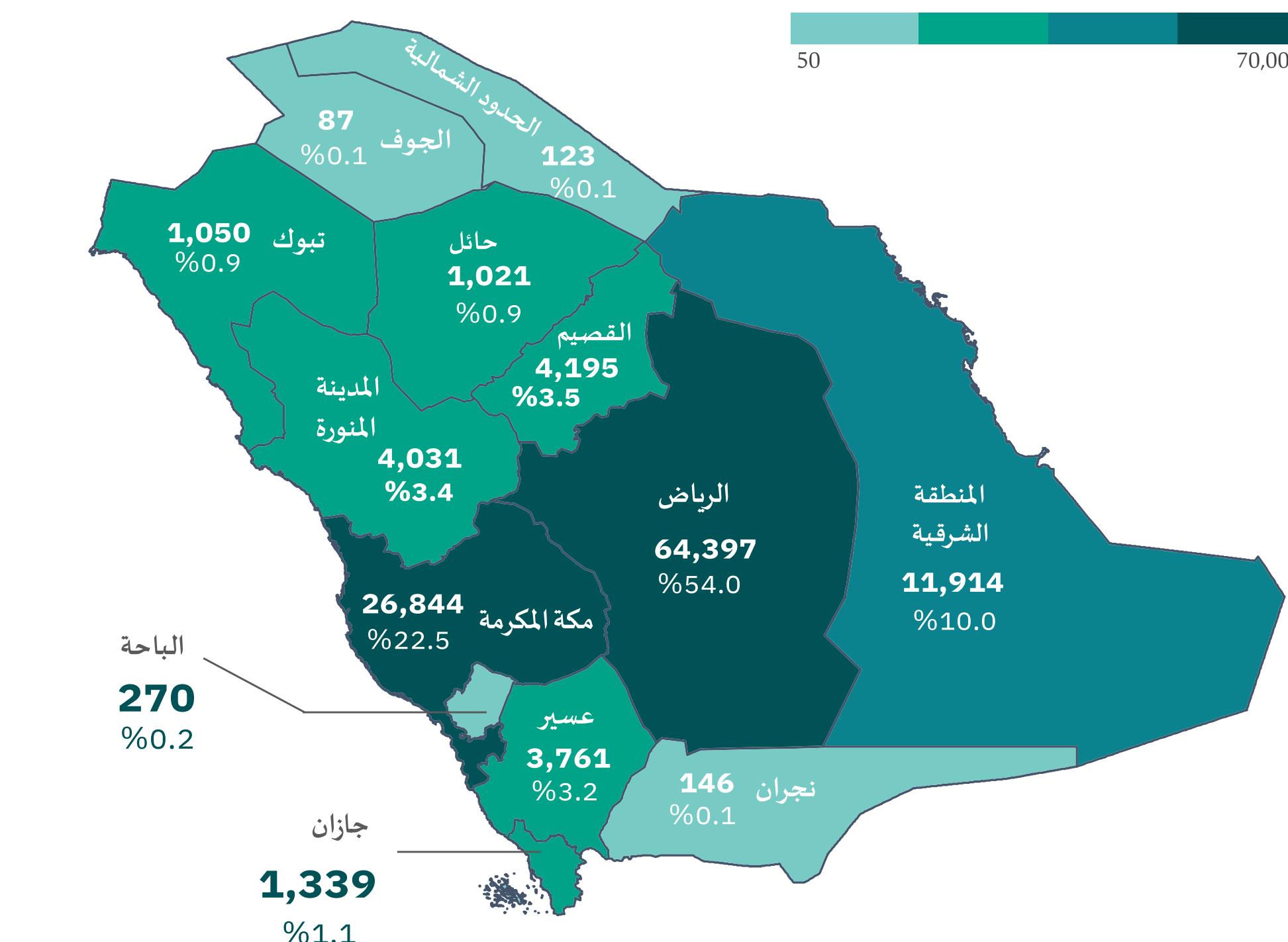
التوزيع الجغرافي للإعلانات العقارية

خلال الربع الثاني من عام 2025، تركزت الإعلانات العقارية بشكل رئيس في منطقتي الرياض ومكة المكرمة، مستحوذتين معاً على ما يقارب ثلاثة أرباع إجمالي الإعلانات المسجلة، وهو ما يعكس مكانهما كمراكز رئيسية للنشاط العقاري والتنموي في المملكة. ويُظهر التوزيع الجغرافي للإعلانات أن الحراك العقاري يغطي مختلف مناطق المملكة، بما يتسم مع جهود التوازن التنموي وتعزيز الجاذبية الاستثمارية على مستوى المناطق، في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تحقيق تنمية عمرانية واقتصادية متوازنة.

عدد الإعلانات العقارية حسب المنطقة خلال الربع الثاني 2025

على مستوى المملكة
 خلال الربع الثاني 2025
119,178 إعلاناً عقارياً

بلغ إجمالي عدد الإعلانات العقارية خلال الربع الثاني من عام 2025 عدد 119,178 إعلاناً عقارياً (بيع وتأجير)، واستحوذت منطقة الرياض على النسبة الأعلى من إجمالي المنشآت بـ 64,397 إعلاناً ما يمثل 54.0%， تلتها مكة المكرمة بـ 26,844 إعلاناً ما يمثل 22.5%， ثم المنطقة الشرقية بـ 11,914 إعلاناً ما يمثل 10.0%.



ملاحظة: تمت معالجة البيانات لضمان دقتها واتساقها، ويشمل ذلك استبعاد الإعلانات غير المصنفة جغرافياً.
 المصدر: الهيئة العامة للعقار

04.1 التعاملات العقارية

04.1.1 صفقات البيع العقارية

04.1.2 صفقات الإيجار العقارية

04.1.3 البيع والتأجير على الخارطة

04.1.4 مؤشرات أداء القطاع العقاري في السوق المالية

04.2 التنظيمات العقارية

04.2.1 التسجيل العيني

04.2.2 الوساطة العقارية

04.2.3 مخالفات الأنشطة العقارية المرصودة من قبل الهيئة

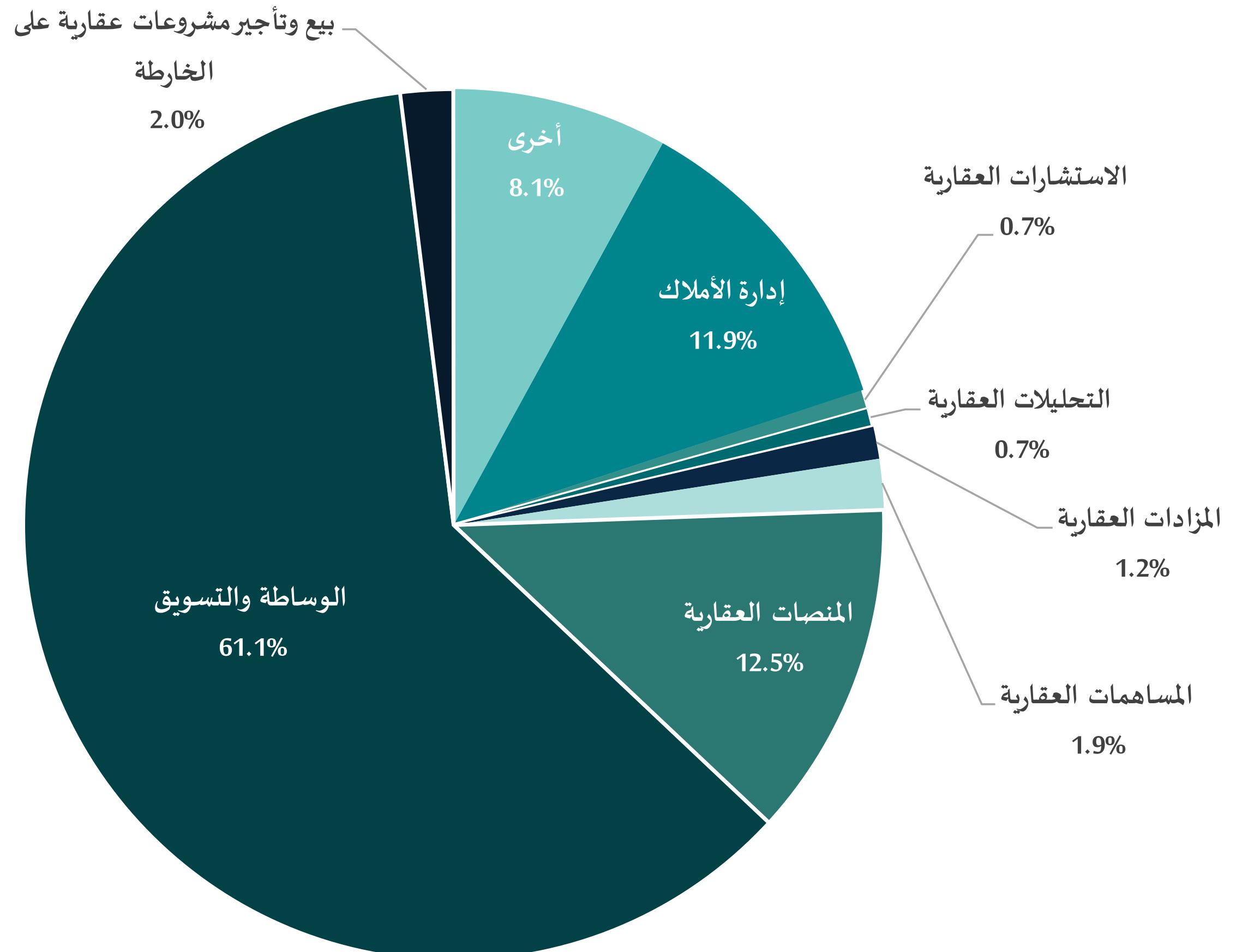
04

التعاملات
والتنظيمات
العقارية

مخالفات الأنشطة العقارية المرصودة من قبل الهيئة العامة للعقار خلال الربع الأول 2025
 شكل نشاط الوساطة والتسويق النسبة الأعلى من المخالفات المرصودة خلال الربع الثاني 2025 مقارنةً ببقية الأنشطة العقارية، وهو ما قد يرتبط بالانتشار الملحوظ لهذه الرخص داخل السوق.

إجمالي المخالفات التي تم رصدها
 خلال الربع الثاني 2025 **2,517** مخالفة 

سجلت الهيئة العامة للعقار خلال الربع الثاني من عام 2025 عدًّا من المخالفات بلغ 2,517 مخالفة في مختلف الأنشطة العقارية. حيث استحوذ نشاط الوساطة والتسويق على النسبة الأكبر 61.1%， تلاه نشاط المنصات العقارية بنسبة 12.5%. ويؤكد هذا الرصد الدور الرقابي والتنظيمي للهيئة في متابعة الأنشطة العقارية وضبط الإعلانات، إضافة إلى ضمان الالتزام بالترخيص والضوابط الناظمة، بما يسهم في رفع كفاءة السوق العقارية وتعزيز مستويات الثقة والشفافية.



05

الملاحق

منهجية التحليل

المقارنات الزمنية

تم اعتماد المقارنات الزمنية بحسب طبيعة المؤشر:

- التغير الربعي: مقارنة بيانات الربع الأول 2025 بالربع الثاني 2025
- التغير السنوي: مقارنة بيانات الربع الثاني 2024 بالربع الثاني 2025
- التغير بنهاية الربع: مقارنة شهر مارس 2025 بشهر يونيو 2025
- التغير بنهاية السنة: مقارنة شهر يونيو 2024 بشهر يونيو 2025

آلية احتساب المؤشرات

تم استخدام عدد من العوامل والمعايير الكمية لقياس المؤشرات:

- نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي "بالقيمة الحقيقة (2023=100)" (%) = $(\text{الناتج المحلي للنشاط} \div \text{الناتج المحلي الإجمالي}) \times 100$
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي "بالأسعار الجارية" (%) = $(\text{الناتج المحلي للنشاط} \div \text{الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي}) \times 100$
- نسبة المشاركين (%): (إجمالي عدد المشاركين على رأس العمل لنشاط / إجمالي عدد المشاركين على رأس العمل في جميع الأنشطة الاقتصادية) $\times 100$
- نسبة السعوديين (%) = $(\text{إجمالي عدد المشاركين السعوديين على رأس العمل} \div \text{إجمالي عدد المشاركين على رأس العمل (سعوديين وغير سعوديين)}) \times 100$

احتساب نسب النمو أو الانخفاض

تم احتساب التغيرات في المؤشرات باستخدام المعادلة التالية:

- نسبة التغير (%) = $(\text{القيمة الحالية} - \text{القيمة السابقة}) \div \text{القيمة السابقة} \times 100$
- وتُستخدم هذه الصيغة لقياس التغيرات الرباعية والسنوية والتغيرات بنهاية الربع أو السنة، حسب المؤشر.

معالجة البيانات

تمت معالجة البيانات لضمان جودتها واتساقها، وشملت المعالجة:

- استبعاد البيانات غير المصنفة جغرافياً من مختلف المؤشرات المكانية.
- توحيد الفترات الزمنية المرجعية للمقارنات، بحيث تُقارن البيانات الرباعية (الربع الثاني 2025) مع نظيراتها (الربع الأول 2025 أو الربع الثاني 2024)، كما تمت مقارنة المؤشرات الشهرية (شهر يونيو 2025) مع نظيرتها (شهر يونيو 2024 وشهر مارس 2025).
- تقويف القيم الرقمية إلى أقرب عدد صحيح، أو رقم عشري بفاصلة واحدة أو فاصلتين عشريتين، حسب ما يتناسب مع طبيعة كل متغير.

الاعتبارات المنهجية

رُوعي في إعداد هذا التقرير عدد من الاعتبارات المنهجية لضمان دقة التحليل وموثوقية النتائج والتناسق:

- الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة من الجهات المعنية كأساس للتحليل، مع تطبيق بعض المعالجات المنهجية التي تم توضيحيها ضمن خطوة "معالجة البيانات".
- تعريف "الأنشطة العقارية" و "التشييد والبناء" حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC - الإصدار الرابع، المعتمد من الهيئة العامة للإحصاء، ويشمل المجموعات المصنفة ضمن النشاطين.
- تم دمج نشاطي الأنشطة العقارية والتشييد والبناء تحت مسمى "القطاع العقاري" لتقديم تحليل يعكس الصورة الشاملة لأداء القطاع.
- تم احتساب نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أو في القطاع الخاص غير النفطي بالقيمة الجارية، وذلك نظراً لقيود منهجية في طريقة احتساب المساهمة، في حين تم احتساب نمو الأنشطة والنتائج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية ($2023=100$).
- تحديد فترات المقارنة الزمنية وفق طبيعة كل مؤشر (ربعي أو شهري).
- الحرص على توحيد منهجية العرض بما يتناسب مع طبيعة كل مؤشر، دون الإخلال بخصوصية التحليل.
- تقديم المؤشرات بلغة كمية مبسطة وواضحة تراعي تباين الجمهور المستهدف، وتجتمع بين الدقة الإحصائية وسهولة الفهم.

تصنيف الأنشطة العقارية حسب التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية

تم تضمين الأنشطة العقارية في التقرير بناء على التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية في المملكة، والمتبع عن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية - التنجيح الرابع (ISIC4)، الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويردف هذا التصنيف إلى توحيد وصف الأنشطة الاقتصادية وتيسير التحليل الإحصائي على المستويين الوطني والدولي. وفي هذا الإطار، تم تضمين القسم (68): الأنشطة العقارية ضمن نطاق التقرير، نظراً لاحتوائه على أنشطة تقع ضمن إشراف وترخيص الهيئة العامة للعقار، والتي تم حصرها على النحو التالي:

رمز النشاط	النشاط	شرح النشاط
681010	بيع وتأجير مشروعات عقارية على الخارطة	مشروع عقاري يراد تطويره لبيع أو تأجير أراضي مطورة أو وحدات عقارية على الخارطة، قبل البدء في تنفيذه أو في أعمال البناء والتطوير بحسب التصميم أو المخطط المتفق عليه
681021	إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة (سكنية)	إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة (سكنية)
681022	إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة (غير سكنية)	إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة (غير سكنية)
681043	المساهمات العقارية	مشروع تطوير عقاري يشترك فيه مجموعة من الأشخاص لأجل تحقيق منفعة، ويكون ذلك بتملك عقار وتطويره إلى سكني، أو تجاري، أو صناعي، أو زراعي وغير ذلك، ثم بيع وإنهاء المساهمة، ولا يشمل ذلك الصناديق الاستثمارية العقارية
682010	الوساطة العقارية	ممارسة نشاط التوسط في إتمام صفقة عقارية بين طرفها؛ وذلك مقابل الحصول على عمولة. ويشمل ذلك الوساطة الإلكترونية من خلال وسائل التقنية كالموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي ونحوها.
682020	إدارة الأموال	تولي الشؤون المالية والإدارية للعقار نيابة عن مالكه أو المستفيد الحقيقي منه
682041	خدمات التسجيل العيني للعقار	تسجيل بيانات الملكية والبيانات المكانية لكل عقار بالمملكة في قاعدة بيانات موحدة وتنفيذ جميع الخدمات اللوجستية للتسجيل العيني المقررة في نظام التسجيل العيني.
682042	الاستشارات العقارية	تقديم التوصية أو الرأي أو المشورة المتصلة بالقطاع العقاري، التي يقدمها المستشار العقاري للعميل بأي وسيلة، سواء كانت بشكل مكتوب أم غير مكتوب.
682044	المزادات العقارية	نشاط المزايدة العلنية على عقار من أجل بيعه أو بيع منفعته أو تأجيره؛ للوصول بثمنه إلى أعلى قدر. ويشمل ذلك المزادات الإلكترونية.
682045	إدارة المرافق العقارية	تولي الشؤون الفنية للعقار نيابة عن مالكه أو مالك منفعته، مثل: إدارة الشبكات الداخلية كالمياه والغاز والكهرباء وتكييف الهواء والهاتف وشبكات الكمبيوتر والتلفاز والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والتخلص من النفايات والمخلفات وتسليم البريد أو الطرود أو البضائع ونحوها.
682046	التسويق والإعلان العقاري	الترويج للمنتجات العقارية باستخدام الوسائل الدعائية والإعلانية دون الدخول في إجراءات البيع والوساطة
682047	التحليل العقاري	تقديم الرأي المتصل بالقطاع العقاري المبني على تحليل البيانات وإيجاد المعلومات وتقديمه للعموم عبر وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة إعلامية

تعريف المصطلحات

بيع وحدات عقارية على الخارطة، مهما كان غرضها، سواءً كانت سكنية أم تجارية أم استثمارية أم مكتبية أم خدمية أم صناعية أم سياحية أم غيرها، ومهما كان أسلوب تطويرها أو إنشائها، والتي يتسلم فيها المطور مبالغ من المستفيدين أو الممولين للمشروع.	نشاط البيع على الخارطة
ترويج منتج عقاري باستخدام الوسائل الدعائية والإعلانية.	التسويق العقاري
ممارسة نشاط الوسيط في إتمام صفقة عقارية بين أطرافها؛ وذلك مقابل الحصول على عمولة. ويشمل ذلك الوساطة الإلكترونية من خلال وسائل التقنية؛ كالموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي ونحوها.	الوساطة العقارية
بيع أو شراء أو تأجير العقار أو منفعته	الصفقة العقارية
موافقة الجهة المختصة على مزاولة النشاط.	الرخصة
تولي الشؤون المالية والإدارية للعقار نيابة عن مالكه أو مالك منفعته.	إدارة الأموال
هو نظام إجرائي لتسجيل الملكيات العقارية يعتمد على الوحدة العقارية كأساس لتسجيل الملكية والحقوق المترتبة عليها والتصرفات العقارية اللاحقة، وذلك بإصدار صك تسجيل ملكية وصحيفة في السجل العقاري لكل ملكية في المناطق العقارية المعلنة يوضح فيها رقم العقار باسم مالكه وأوصافه من حيث نوعه وموقعه ومساحته وحدوده وأبعاده وما له من حقوق وما عليه من قيود والتزامات وما يطرأ عليه من تصرفات أو تغيرات تترتب عليها حقوق للغير.	التسجيل العيني للعقار
اتفاق بين الوسيط العقاري والطرف المستفيد من الوساطة العقارية؛ لإتمام صفقة عقارية أو تقديم خدمة عقارية.	عقد الوساطة
تولي الشؤون الفنية للعقار نيابة عن مالكه أو مالك منفعته، مثل إدارة الشبكات الداخلية كالمياه والغاز والكهرباء وتكييف الهواء والاتصالات وشبكات الكمبيوتر والتلفاز والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والخلاص من النفايات والمخلفات وتسليم البريد أو الطرود أو البضائع ونحوها.	إدارة المرافق
حدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نشرتها الاقتصادية إجمالي الناتج المحلي الاجتمالي على أنه مستوى المخرجات التي يستطيع اقتصاد ما أن ينتجه مع مستوى مستقيم من التضخم. على الرغم من أن اقتصاد معين يستطيع أن ينتج أكثر من المستويات المتوقعة من الإنتاج، فإن ذلك يأتي على حساب ارتفاع التضخم. ويعتمد الناتج المحتمل على مخزون رأس المال، والقدرة العاملة المحمولة (التي تعتمد على العوامل الديموغرافية وعلى معدلات المشاركة)، ومعدل التضخم غير المتتابع للبطالة، ومستوى كفاءة العمل.	إجمالي الناتج المحلي
يعرف الرقم القياسي بأنه رقم نسي يقيس التغير في ظاهرة واحدة أو أكثر، ويتم الحصول عليه بنسبة قيمة الظاهرة في فترة المقارنة إلى قيمتها في فترة الأساس.	الرقم القياسي
هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات بين فترتين زمنيتين.	الرقم القياسي لأسعار العقارات
يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه مقياس إحصائي للتغيرات في أسعار سلة سوق ثابتة من السلع والخدمات.	الرقم القياسي لأسعار المستهلك

ملاحظة:

تحرص إدارة الأبحاث والدراسات في الهيئة العامة للعقار على إصدار التقرير الربعي مباشرةً بعد نهاية كل ربع، إلا أن إعداد التقرير يعتمد على بيانات تصدرها جهات رسمية مختلفة، وتحتلت هذه الجهات في توقيت نشر بياناتها على موقعها الرسمي. وبناءً عليه، يتم إصدار التقرير فور توفر جميع البيانات من المصادر المعنية.

إخلاء مسؤولية:

تصدر الهيئة العامة للعقار هذا التقرير في إطار التزامها بتعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات حول القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية. ويهدف التقرير إلى توفير تحليل مبني على البيانات المتاحة حتى تاريخ النشر، ولا يُعد وثيقة استشارية أو توصية لاتخاذ قرارات استثمارية أو تجارية أو قانونية. كما يرجى التنويه إلى أن البيانات والمؤشرات الواردة في التقرير قد تخضع للتحديث أو المراجعة الدورية، سواء من قبل الجهات الرسمية أو من قبل الهيئة نفسها، تبعًا لتوفر بيانات أحدث أو تغيير في منهجيات التحليل. وعليه، قد تختلف الأرقام من ربع إلى آخر، ولا يُنصح بإجراء مقارنات مباشرةً مع تقارير سابقة دون مراعاة سياق وتوقيت البيانات. ولا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي قرارات أو نتائج تُتخذ بالاعتماد على محتوى هذا التقرير، وينصح باستخدامه كمرجع معرفي عام فقط، مع الرجوع إلى الجهات أو المختصين عند الحاجة.

شكراً
لك

للمزيد من التفاصيل أو الاستفسارات حول التقرير يرجى
التواصل مع إدارة الأبحاث والدراسات
عبر البريد الإلكتروني: R&D@REGA.GOV.SA